التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2018

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2019

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتزاء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2019
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: ACT 50/9870/2019 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

قائمة المحتويات

البلدان التي نفذت عمليات الإعدام في 2018 4

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام 6

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2018 **7**

التوجهات العالمية 7

عمليات الإعدام 8

أحكام الإعدام 10

حالات تخفيف الحكم والعفو والتبرئة 11

عقوبة الإعدام في 2018: خرق للقانون الدولي 12

نظرة عامة على مستوى المناطق **13**

الأمريكيتان 13

منطقة آسيا والمحيط الهادئ 19

أوروبا وآسيا الوسطى 29

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 31

منطقة إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى 39

ملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام في 2018 **46**

عمليات الإعدام المسجلة في عام 2018 46

أحكام الإعدام المسجلة في عام 2018 47

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 **48**

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 **50**

الملحق 4: نتائج التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/175، الذي اعتمد في 17 ديسمبر/كانون الأول 2018 **52**

البلدان التي نفذت عمليات الإعدام في 2018

تشير هذه الخارطة إلى المواقع العامة للحدود ونطاقات الاختصاص، ولا ينبغي أن يتم تفسيرها على أنها تمثل وجهة نظر منظمة العفو الدولية حيال الأراضي المتنازع عليها.

دأبت البلدان التي ترد أرقامها على الخارطة، والبالغ عددها 13 بلداً، على تنفيذ عمليات إعدام في السنوات الخمس الماضية (2014-2018).

تشير إشارة "+" إلى أن الرقم الذي قامت منظمة العفو الدولية بحسابه يشكل الحد الأدنى. وحيثما تظهر علامة "+" دون رقم بعدها فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية واثقة من تنفيذ أكثر من عملية إعدام واحدة، ولكن تعذر عليها أن تحدد رقما بعينه.

من المحتمل أن تكون سوريا قد شهدت تنفيذ عمليات إعدام قضائية. على الرغم من عدم قدرة منظمة العفو الدولية على تأكيد أرقام محددة.

1. الصين
لا تزال تتصدّر القائمة في عدد الإعدامات المنفذة ولا تزال الأرقام الخاصة باستخدام عقوبة الإعدام تُعامل بمثابة أسرار للدولة.

2. إيران
سجّلت أدنى عدد في عدد عمليات الإعدامات منذ 2010؛ من ضمنها 7 إعدامات لجانحين أحداث.

3. السعودية
غالبية الذين أعدموا من جنسيات أجنبية.

4. فيتنام
أظهرت الأرقام الرسمية النادرة مدى لجوئها إلى عقوبة الإعدام، مما يضعها من بين المتصدّرين في تنفيذ عقوبة الإعدام.

5. العراق
نُفذت عمليات الإعدام على الرغم من الانتهاكات الصارخة للإجراءات القانونية الواجبة وأحيانًا على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب.

6. مصر
زادت عمليات الإعدام مع تصاعد أحكام الإعدام.

7. الولايات المتحدة الأمريكية
ارتفع العدد المسجل من عمليات وأحكام الإعدام للعام الثاني على التوالي، ولكنه ظل ضمن مستوياته الأدنى تاريخياً.

8. اليابان
سجّلت أعلى عدد في عمليات الإعدام منذ 2008.

9. باكستان
انخفاض في عدد عمليات الإعدام المعروفة بنسبة 77%.

10. سنغافورة
تجاوز عدد عمليات الإعدام المنفذة العشرة لأول مرة منذ عام 2003.

11. الصومال
انخفاض في عدد عمليات الإعدام المنفّذة بنسبة 46%. جميع عمليات الإعدام نفذت رمياً بالرصاص على خلفية جرائم القتل والإرهاب.

12. أفغانستان
نفذت ثلاث عمليات إعدام في يوم واحد، لكن هناك مبادرة حكومية جديدة لمراجعة جميع أحكام الإعدام.

13. كوريا الشمالية
تعتقد منظمة العفو الدولية أن عمليات الإعدام استمرت بعد محاكمات جائرة، لكن من المستحيل التحقق من المعلومات.

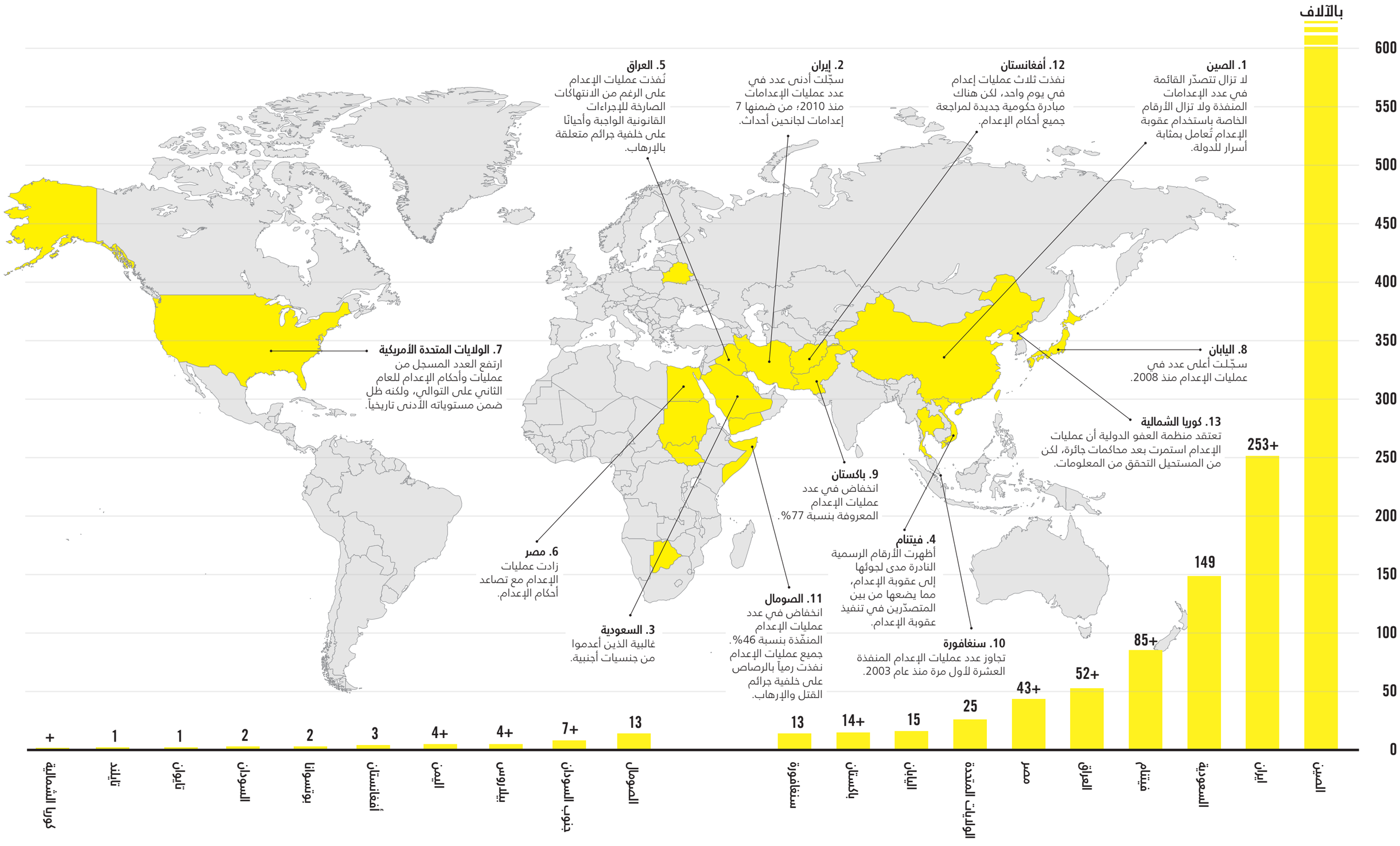

أحكام وعمليات الإعدام في 2018
منظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2018
منظمة العفو الدولية

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام

يقتصر التقرير الحالي على تغطية التطبيق القضائي لعقوبة الإعدام خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول 2018. وجرياً على عادتها في السنوات الماضية، قامت منظمة العفو الدولية بجمع المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر، ولا سيما الأرقام الرسمية الصادرة بهذا الخصوص، والأحكام والمعلومات المستقاة من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام وعائلاتهم وممثليهم، والتقارير التي تعدها منظمات المجتمع المدني الأخرى، والتقارير الإعلامية. ويقتصر التقرير على تغطية أحكام الإعدام المنفذة، والصادرة، وغير ذلك من المجالات المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام من قبيل تخفيف الأحكام بالإعدام وحالات تبرئة المحكوم عليهم بهذه العقوبة عندما يتوفر تأكيد منطقي بشأن هذه المعلومات تحديداً. ولا تنشر الكثير من الحكومات معلومات بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على أراضيها، وتُعتبر البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام من أسرار الدولة في كل من بيلاروسيا، والصين، وفيتنام. ولم يتوفر خلال عام 2018 سوى القليل من المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في بعض البلدان، وخصوصاً لاوس، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، وسوريا، وذلك جراء القيود الصارمة التي تفرضها السلطات على هذه المعلومات، أو جراء اندلاع النزاعات الداخلية المسلحة فيها، أو بسبب الأمرين معاً.

وعليه، فتمثل الأرقام التي توردها منظمة العفو الدولية بشأن عقوبة الإعدام الحد الأدنى من أعداد المشمولين بهذه العقوبة، ما خلا بعض الاستثناءات. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى بكثير مما يرد هنا. وفي حال حصول المنظمة على معلومات أوفى بشأن بلد من البلدان خلال سنة معينة، فتتم الإشارة إلى ذلك في متن التقرير.

ولقد توقفت منظمة العفو الدولية في 2009 عن نشر تقديرات الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام في الصين. ويعكس قرار المنظمة بالتوقف عن نشر الأرقام الخاصة بالصين في هذا السياق حجم قلقها من قيام السلطات الصينية بإساءة استخدام أرقام المنظمة، وتعمد تقديمها بطريقة تجانب الصواب. ولطالما حرصت المنظمة على أن تبين أن الأرقام التي تنشرها بشأن الصين هي أقل بكثير من الواقع نظراً للقيود الصارمة التي تفرضها الصين على هذه المعلومات. ولم تقم الصين حتى اليوم بنشر أي رقم بشأن العقوبة، ولكن تشير المعلومات المتوفرة إلى صدور وتنفيذ أحكام الإعدام بحق آلاف الأشخاص سنوياً. وتجدد المنظمة دعوتها الموجهة إلى السلطات الصينية كي تنشر معلومات تتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام.

وسوف تعمد منظمة العفو الدولية في حال تلقيها معلومات جديدة بعد صدور التقرير، وتمكنها من التحقق منها، إلى تحديث الأرقام التي يوردها التقرير عبر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.amnesty.org/ar/what-we-do/death-penalty

في الجداول واللوائح، حيثما تظهر علامة "+" بعد رقم يلي اسم بلد ما- وعلى سبيل المثال، إندونيسيا (48+) - يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 48 عملية إعدام وصدور هذا العدد من الأحكام في إندونيسيا، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 48. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم- وعلى سبيل المثال، إيران (+) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات وصدور أحكام بالإعدام أو أشخاص محكوم عليهم بالإعدام (أكثر من واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة (+) قد عنت 2، بما في ذلك للصين.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأحوال بلا استثناء، وبصرف النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابساتها، أو براءة المتهم من عدمها، أو صفاته الفردية، أو الأسلوب الذي تستخدمه الدولة في تنفيذ الإعدام. وتقوم المنظمة بحملات تهدف إلى إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام بالكامل.

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2018

في أغلب الأحيان يكون الناس الذين لا صوت لهم هم من يخضعون [لعقوبة الإعدام]... وطوال الوقت الذي قضيته هناك لم ألتق أبدا بأحد من الأثرياء أيا كان، لم ألتق أبدا بشخص غني واحد على قائمة الإعدام".

ندومي أولاتوشاني، سجين سابق كان على قائمة الإعدام بولاية تنيسي، الولايات المتحدة الأمريكية، وأفرج عنه في عام 2012.[1]

التوجهات العالمية

تشير التقديرات العامة لمنظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام في 2018 إلى أن التوجه العالمي نحو إلغاء أشد العقوبات قسوة ولاإنسانية وإهانة يتواصل بهمة، على الرغم من أن عدداً صغيراً من الدول اتخذ بعض الخطوات الرجعية في هذا الصدد.

وأكثر ما يلفت النظر هو أن عدد حالات الإعدام المعروفة تراجع بأكثر من 30% ليصل إلى أقل رقم سجلته منظمة العفو الدولية خلال العقد الأخير، الأمر الذي يعكس انخفاضاً كبيراً لدى بعض البلدان التي تتصدر دول العالم في معدلات الإعدام، مثل إيران والعراق وباكستان والصومال. كما انخفض أيضاً عدد الدول المعروف أنها قامت بتنفيذ عمليات الإعدام.

إلا أن بعض الدول قاومت التوجهات الإجمالية الإيجابية؛ حيث نفذت تايلند أول عملية إعدام لها منذ عام 2009، بينما أفادت دول أخرى عديدة بحدوث ارتفاع في الإجمالي السنوي لديها، ومنها بيلاروسيا واليابان وسنغافورة وجنوب السودان والولايات المتحدة الأمريكية. وظهرت مخاوف أخرى بسبب الارتفاعات المهمة في عدد أحكام الإعدام التي صدرت في بعض البلدان، وأبرزها مصر والعراق. كما بينت أرقام نادرة أعلنت عنها السلطات الفيتنامية مدى التجائها إلى عقوبة الإعدام، بحيث باتت فيتنام ضمن البلدان التي تتصدر دول العالم في معدلات الإعدام. وظلت السرية تكتنف استخدام عقوبة الإعدام في الصين، التي تعتقد منظمة العفو الدولية أنها ظلت تحكم بالإعدام على الآلاف، وتنفذ فيهم هذه العقوبة.

من ناحية أخرى، أحرزت بلدان عديدة تقدمها في سعيها نحو الإلغاء التام لعقوبة الإعدام خلال العام؛ حيث ألغت بوركينا فاسو عقوبة الإعدام من قانون العقوبات بها في شهر يونيو/حزيران. وفي فبراير/شباط 2018، أعلن رئيس غامبيا رسمياً عن إيقاف تنفيذ عمليات الإعدام، وفي سبتمبر/أيلول أصبحت غامبيا طرفا في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. كما أعلنت الحكومة الماليزية عن إيقاف تنفيذ عمليات الإعدام في يوليو/تموز، وأعلنت أنها سوف تقوم بتعديل قوانينها المتعلقة بعقوبة الإعدام في أكتوبر/تشرين الأول. وفي الشهر نفسه، تم الإعلان عن عدم دستورية القانون الخاص بعقوبة الإعدام في ولاية واشنطن الأمريكية.

---

1 شبكة البث التليفزيوني الرقمية التابعة للأمم المتحدة، *عقوبة الإعدام: الفقر والحق في التمثيل القانوني*، 25 ديسمبر/كانون الأول 2018، على الرابط التالي: http://webtv.un.org/meetings-events/other-meetingsevents/watch/death-penalty-poverty-and-the-right-to-legal-representation/5840076517001

وقد جاءت هذه الخطوات الإيجابية بدعم من تطورات أخرى على المستوى الدولي. ففي 17 ديسمبر/كانون الأول، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة – بمعدل قياسي من التأييد – قرارها السابع الذي يدعو الدول التي لا زالت تبقي على عقوبة الإعدام إلى إيقاف تنفيذ عمليات الإعدام، بهدف إلغاء هذه العقوبة. ومن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 193، صوتت 121 دولة لصالح القرار، بينما صوتت 35 دولة ضده وامتنعت 32 دولة عن التصويت. ولأول مرة، غيرت دومينيكا وليبيا وماليزيا وباكستان تصويتها لتدعم القرار، بينما تحولت أنتيغا وباربودا وغيانا وجنوب السودان من المعارضة إلى الامتناع عن التصويت. ومرة أخرى، صوتت غينيا الاستوائية وغامبيا وموريشيوس والنيجر ورواندا لصالح الدعوة إلى إيقاف تنفيذ عمليات الإعدام، حيث لم تكن قد فعلت ذلك عام 2016. إلا أن خمسة دول غيرت من تصويتها الذي أدلت به في 2016، حيث انتقلت ناورو من التصويت لصالح القرار إلى التصويت ضده، وغيرت البحرين وزيمبابوي موقفهما من الامتناع إلى المعارضة، أما (جمهورية) الكونغو وغينيا فغيرت موقفها من التصويت لصالح القرار إلى الامتناع عن التصويت.[2]

جدير بالذكر أن ارتفاع معدل التأييد للقرار في عام 2018 يمثل مؤشرا إضافياً على تزايد الاتفاق العالمي على ضرورة إيداع عقوبة الإعدام متحف التاريخ.

عمليات الإعدام

من المعروف أن ما لا يقل عن 690 حالة إعدام تمت على مستوى العالم في 2018، بانخفاض قدره 31% مقارنة بعام 2017 (993 حالة على الأقل). ويمثل هذا الرقم أقل رقم لحالات الإعدام سجلته منظمة العفو الدولية على مدى العقد الماضي.[3]

عدد عمليات الإعدام عالمياً 2009 - 2018

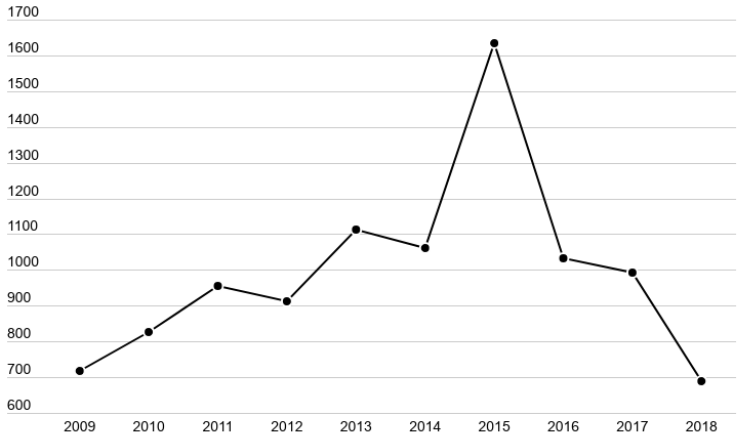

ويرتبط هذا التراجع الكبير في المقام الأول بانخفاض أرقام بعض الدول التي شهدت معظم حالات الإعدام في العالم في السنوات الماضية.[4] وعقب التعديلات التي أدخلت على قانون مكافحة المخدرات في إيران، تراجعت حالات الإعدام المعروفة في إيران مما لا يقل عن 507 في 2017 إلى ما لا يقل عن 253 في عام 2018، أي بانخفاض قدره 50%.

كما انخفضت حالات الإعدام في العراق وباكستان إلى نحو الثلث مقارنة بأرقام كل منهما لعام 2017، أي من ما لا يقل عن 125 إلى ما لا يقل عن 52 حالة في العراق، ومن ما لا يقل عن 60 إلى ما لا يقل عن 14 حالة في باكستان. وفي الصومال انخفض الرقم بمعدل النصف، من 24 في 2017 إلى 13 في 2018.

وعلى الرغم من هذه الانخفاضات، فقد ظلت إيران صاحبة أكثر من ثلث جميع حالات الإعدام المسجلة، بينما تم 78% من جميع حالات الإعدام المعروفة في أربع دول فقط هي إيران والسعودية وفيتنام والعراق.

---

2 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 175/73 بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2018. لمزيد من المعلومات عن النتائج الإجمالية للتصويت، أنظر الملحق 4 بهذا التقرير. جدير بالذكر أن حكومة باكستان أعلنت لوسائل الإعلام عقب التصويت أن خطأ قد حدث، وأنها تنوي التصويت ضد القرار.

3 الإجمالي المسجل في عام 2018 قد يمثل واحدا من أقل الأرقام التي سجلتها منظمة العفو الدولية في أي عام من الأعوام منذ أن بدأت ترصد هذه الأرقام في عام 1979. إلا أن التغيرات التي طرأت على إمكانية الوصول إلى المعلومات، وعلى تصنيف الدول والمنهجية عبر تلك العقود تجعل من الصعب المقارنة الدقيقة بين هذا الرقم وغيره على مدى فترة زمنية طويلة.

4 حتى عام 2015، كانت منظمة العفو الدولية تعطي رقمين عن حالات الإعدام في إيران في تقاريرها السنوية عن استخدام عقوبة الإعدام على المستوى العالمي، أولهما رقم حالات الإعدام المعلن رسميا، والذي استخدمته المنظمة مصدرا أساسيا في رسوماتها البيانية ونصوصها القصيرة، وثانيهما رقم حالات الإعدام غير المعلنة رسميا لكن المنظمة تمكنت من التأكد منها (مع مراعاة التدابير اللازمة لتفادي ازدواج الحساب). ومنذ عام 2016 فصاعدا، بدأت منظمة العفو الدولية تستخدم العدد التراكمي الذي يمثل مجموع أرقام حالات الإعدام المعلنة رسميا، وكل الأرقام الأخرى غير المعلنة رسميا التي تمكنت المنظمة من التأكد من صحتها.

وكما حدث في السنوات الماضية فإن الأرقام الإجمالية العالمية لا تتضمن الآلاف من حالات الإعدام التي تعتقد منظمة العفو الدولية أنها نفذت في الصين، حيث تعد البيانات الخاصة بعقوبة الإعدام سراً من أسرار الدولة.[5]

وقد أشارت السلطات الفيتنامية في نوفمبر/تشرين الثاني إلى أن 85 حالة إعدام قد تم تنفيذها خلال عام 2018، مما يضع فيتنام بين أعلى خمسة دول في العالم من حيث معدلات الإعدام، ويؤكد المخاوف التي كانت قائمة منذ وقت طويل بشأن استخدام تلك الدولة لعقوبة الإعدام على نطاق واسع. كما أعربت المنظمة عن القلق أيضا بشأن ارتفاع أعداد حالات الإعدام في الولايات المتحدة، حيث حدثت ارتفاعات طفيفة للعام الثاني على التوالي (من 23 في 2017 إلى 25 في 2018)، وفي اليابان وسنغافورة اللتين أعلنتا عن أعلى إجمالي سنوي لهما على مدى أكثر من عقد، وفي جنوب السودان حيث ارتفع عدد الحالات التي تحدثت عنها الأنباء بمقدار الضعف تقريبا من 4 في 2017 إلى +7 في 2018، وفي بيلاروسيا حيث تضاعف الإجمالي السنوي مقارنة بالسنة الماضية (من +2 في 2017 إلى +4 في 2018).

عمليات الإعدام المسجلة عالمياً في 2018[6]

أفغانستان (3)، بيلاروسيا (+4)، بوتسوانا (2)، الصين (+)، مصر (+43)، إيران (+253)، العراق (+52)، اليابان (15)، كوريا الشمالية (+)، باكستان (+14)، المملكة العربية السعودية (149)، سنغافورة (13)، الصومال (13: جوبالاند 10، حكومة الصومال الاتحادية 3)، جنوب السودان (+7)، السودان (2)، تايوان (1)، تايلاند (1)، الولايات المتحدة الامريكية (25)، فيتنام (+85)، اليمن (+4).

وقد سجلت منظمة العفو الدولية حالات إعدام في 20 دولة، أي أقل بثلاث دول عن عام 2017، وأقل بـ 11 دولة عما كان منذ عقدين مضيا (31 حالة في 1999).

وفي عام 2018، استأنفت كل من بوتسوانا والسودان وتايوان وتايلند تنفيذ عمليات الإعدام، لكنها سجلت ست حالات فقط من الإجمالي العالمي.[7]

ولم يرد ما يفيد بوجود حالات إعدام في البحرين وبنغلاديش والأردن والكويت وماليزيا ودولة فلسطين والإمارات العربية المتحدة، على الرغم من وجود حالات بهذه الدول في عام 2017.

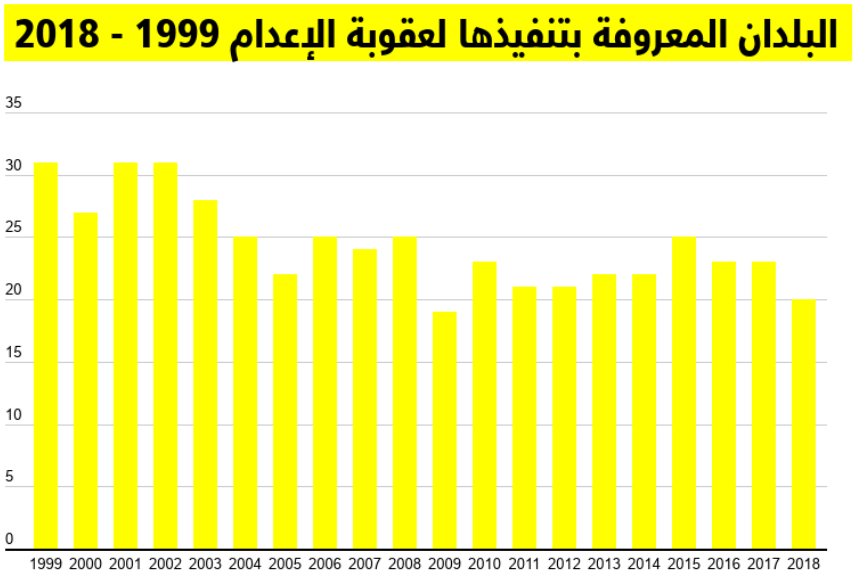

5 في 2009، توقفت منظمة العفو الدولية عن نشر أرقامها التقديرية حول استخدام عقوبة الإعدام في الصين. وعوضا عن ذلك، بدأت المنظمة تتحدى السلطات أن تثبت مزاعمها بأنها تحقق الهدف المنشود بتقليص تطبيق عقوبة الإعدام عن طريق نشر الأرقام بنفسها. ولم تكن هناك معلومات متاحة على الإطلاق، أو كانت متاحة بصورة جزئية فقط، بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى (لمزيد من المعلومات انظر: "ملاحظات عن أرقام منظمة العفو الدولية حول استخدام عقوبة الإعدام" في هذا التقرير).

6 نظرا للصراع المستمر، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد من تنفيذ حالات إعدام في سوريا في عام 2018

7 قبل 2018، كانت بوتسوانا والسودان وتايوان قد نفذت آخر عملية إعدام بها في 2016، بينما نفذت تايلند آخر إعدام بها في عام 2009

أساليب الإعدام في 2018

قطع الرأس	السعودية									
الصعق الكهربائي	الولايات المتحدة الأمريكية									
الشنق	السودان	جنوب السودان	سنغافورة	باكستان	اليابان	العراق	إيران	مصر	بوتسوانا	افغانستان
حقنة مميتة	الولايات المتحدة الأمريكية	تايلند	الصين	فيتنام						
رمي الرصاص	الصومال	كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)	الصين	تايوان	اليمن	بيلاروسيا				

وكما حدث في السنوات السابقة، لم تتلق منظمة العفو الدولية في 2018 أية تقارير عن وقوع حالات إعدام قضائية بأسلوب الرجم. إلا أن إيران عرف أنها أصدرت حكمين جديدين بالإعدام رجما.

الدول المعروف تنفيذها لعمليات إعدام في 2018 مرتبة حسب المنظمات الحكومية الدولية

- منظمة الدول الأمريكية: نفذت دولة واحدة من 35 دولة عمليات إعدام – الولايات المتحدة الأمريكية
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: نفذت دولتان من بين 57 دولة عمليات إعدام – بيلاروسيا والولايات المتحدة الأمريكية
- الاتحاد الأفريقي: نفذت 5 دول من بين 55 دولة عمليات إعدام - بوتسوانا، مصر، الصومال، جنوب السودان، السودان
- جامعة الدول العربية: نفذت 6 دول من بين 22 دولة عمليات إعدام – مصر، العراق، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، ليمن
- رابطة دول جنوب شرق آسيا: أفادت 3 دول من بين 10 دول بتنفيذ عمليات إعدام – سنغافورة، تايلند، فيتنام
- الكومنولث: نفذت34 دول من 53 دولة عمليات إعدام – بنغلاديش، بوتسوانا، باكستان، سنغافورة
- المنظمة الدولية للفرانكوفونية: نفذت دولتان من 54 دولة عمليات إعدام – مصر وفيتنام
- مجموعة الثماني: أفادت دولتان من ثماني دول بتنفيذ عمليات إعدام – اليابان والولايات المتحدة الأمريكية
- الأمم المتحدة: عرف أن 19 دولة من الدول الأعضاء البالغ عددها 193 نفذت عمليات إعدام، بينما خلت 174 دولة (90%) من حالات الإعدام.

أحكام الإعدام

حققت أعداد أحكام الإعدام المسجلة عالميا في 2018 – 2,531 حكماً – انخفاضاً طفيفاً عن الإجمالي المسجل عام 2017، وهو 2,591. إلا أن التفاوتات في جمع المعلومات عن أحكام الإعدام في بعض البلدان تجعل المقارنات بين هذا الإجمالي العالمي وبين أرقام السنوات الماضية أمراً صعباً من الناحية المنهجية.

فلم تتلق منظمة العفو الدولية أية معلومات عن الأرقام الرسمية لأحكام الإعدام التي صدرت في نيجيريا وسري لنكا وزامبيا، وكانت هذه الدول الثلاث قد شهدت ارتفاع أرقام أحكام الإعدام بها في السنوات الماضية. وفي المقابل، كشفت المعلومات التي تلقتها المنظمة من المصادر الرسمية في ماليزيا عن ارتفاع عدد أحكام الإعدام بشكل كبير مقارنة بالسنوات الماضية التي لم تتح خلالها مثل هذه البيانات. وأشارت معلومات جديدة أتاحتها السلطات الفيتنامية، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، إلى صدور أحكام إعدام جديدة خلال العام، وعددها 122 حكماً.

وارتفع عدد الدول المعروف أنها أصدرت أحكاماً جديدة بالإعدام بمقدار دولة واحدة، من 53 في 2017 إلى 54 في 2018.

كما عرف أن ست دول أصدرت أحكاماً بالإعدام في 2018 بعد فترة انقطاع – وهي تشاد وموريتانيا وعمان وبابوا غينيا الجديدة وكوريا الجنوبية وأوغندا. وفي خمسة دول أخرى – بروناي دار السلام وغينيا الاستوائية

ولاوس والملديف وترينيداد وتوباغو – لم تسجل منظمة العفو الدولية أية أحكام بالإعدام على الرغم من أن ذلك حدث في السنة الماضية.

أحكام الإعدام المسجلة عالمياً فى 2018

أفغانستان (+)، الجزائر (+1)، البحرين (12)، بنغلاديش (+229)، بيلاروسيا (+2)، بوتسوانا (5)، تشاد (+4)، الصين (+)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (41)، مصر (+717)، غامبيا (1)، غانا (12) غيانا (2)، الهند (162)، إندونيسيا (+48)، إيران (+)، العراق (+271)، اليابان (4)، الأردن (+16)، كينيا (+12)، الكويت (34)، لبنان (+5)، ليبيا (+45)، ماليزيا (190)، موريتانيا (3)، مالي (18)، المغرب/الصحراء الغربية (10)، ميانمار (+9)، نيجيريا (+46)، كوريا الشمالية (+)، عمان (+4)، باكستان (+250)، فلسطين (دولة فلسطين: 13، سلطة حماس وسلطة غزة)، بابوا غينيا الجديدة (9)، قطر (+1)، المملكة العربية السعودية (+4)، سيراليون (4)، سنغافورة (17)، الصومال (+15: بونتلاند 7، حكومة الصومال الاتحادية 7، جوبالاند 1)، كوريا الجنوبية (1)، جنوب السودان (+8)، سري لنكا (+17)، السودان (8)، تايوان (3)، تنزانيا (+4)، تايلاند (+33)، تونس (+12)، أوغندا (5)، الإمارات العربية المتحدة (+10)، الولايات المتحدة الأمريكية (45)، فيتنام (+122)، اليمن (+13)، زامبيا (+21)، زيمبابوي (+5).

وقد سجلت منظمة العفو الدولية ارتفاعا كبيراً في عدد أحكام الإعدام الجديدة التي صدرت في مصر (78%)، من ما لا يقل عن 402 في 2017 إلى ما لا يقل عن 717 في 2018. وارتفع الرقم المعروف عن العراق أربعة أضعاف من ما لا يقل عن 65 في 2017 إلى ما لا يقل عن 271 في 2018. كما ارتفعت الأرقام المعلن عنها في كل من غانا والكويت والإمارات العربية المتحدة بمقدار الضعف تقريبا في 2018 مقارنة بعام 2017، حيث ارتفع العدد في غانا من 7 إلى 12، وفي الكويت من 15 إلى 34، وفي الإمارات العربية المتحدة من 5 إلى ما لا يقل عن 10. وارتفع عدد أحكام الإعدام في ليبيا من 3 إلى ما لا يقل عن 45 عقب الانتهاء من قضية شملت 45 متهماً.

وأشارت المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية إلى وجود تراجعات كبيرة مقارنة بعام 2017 في عدد أحكام الإعدام الجديدة التي صدرت في كينيا (من ما لا يقل عن 21 إلى ما لا يقل عن 12)، وفي سيراليون (من 21 إلى 4)، وفي جنوب السودان (من ما لا يقل عن 16 إلى ما لا يقل عن 8)، وفي تونس (من ما لا يقل عن 25 إلى ما لا يقل عن 12).

كما عرف أن 19,336 شخصاً على الأقل كانوا تحت طائلة الإعدام بحلول نهاية 2018.[8]

حالات تخفيف الحكم والعفو والتبرئة

سجلت منظمة العفو الدولية حالات تخفيف حكم الإعدام أو حالات عفو من الإعدام في 29 دولة:

أفغانستان، والبحرين، وبنغلاديش، وباربيدوس، وبنين، وبوتسوانا، والصين، ومصر، وغيانا، والهند، وإيران، والكويت، وملاوي، وماليزيا، والملديف، والمغرب/الصحراء الغربية، وميانمار، ونيجيريا، وباكستان، وبابوا غينيا الجديدة، وقطر، وسانت كيتس ونيفيس، وكوريا الجنوبية، وجنوب السودان، والسودان، وتنزانيا، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وزيمبابوي.[9]

كما سجلت منظمة العفو الدولية ما لا يقل عن 8 حالات تبرئة لسجناء كانوا تحت طائلة الإعدام في أربعة دول،[10] هي مصر (+1)، والكويت (3)، وملاوي (2)، والولايات المتحدة الأمريكية (2).

8 في العديد من البلدان حيث تعتقد منظمة العفو الدولية أن فيها عدداً كبيراً من السجناء تحت طائلة الإعدام، لم تكن هناك أرقام متاحة بهذا الشأن، أو كان من المستحيل تقدير العدد على نحو كاف. وتتضمن هذه الدول الصين ومصر وإيران وكوريا الشمالية والمملكة العربية السعودية.

9 تخفيف الحكم إجراء يتم بمقتضاه تعديل الحكم بالإعدام إلى حكم أقل قسوة مثل السجن لمدد مختلفة، ويتم ذلك غالبا أمام القضاء في مرحلة الاستئناف، ولكنه يتم أحيانا من جانب السلطة التنفيذية. أما العفو فيمنح عندما يتم إعفاء الشخص المدان إعفاءً تاماً من أي عقوبة مفروضة عليه.

10 التبرئة إجراء يأتي بعد صدور الحكم وانتهاء عملية الاستئناف، وبمقتضاه يتم لاحقاً إخلاء طرف الشخص المدان من المسؤولية أو إبراء ساحته من التهمة الجنائية، ومن ثم يعتبر بريئاً في نظر القانون.

عقوبة الإعدام في 2018: خرق للقانون الدولي

ظلت عقوبة الإعدام تســـتخدم بطرق تمثل انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية في 2018. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

تم تسجيل ما لا يقل عن 13 **حالة إعدام علناً** في إيران.

أعدم 7 أشـــخاص في إيران لارتكابهم جرائم عندما كانوا **دون الثامنة عشـــرة من العمر**، وتعتقد منظمة العفو الدولية أن عددا من المجرمين الأحداث ظلوا على قائمة الإعدام في إيران وباكســـتان والمملكة العربية السعودية وجنوب السودان.[11]

أعدم بعض الأشـــخاص **ذوي الإعاقة النفســـية أو العقلية** أو ظلوا تحت طائلة الإعدام في العديد من البلدان مثل اليابان والمليديف وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية.

عرف أن بعض أحكام الإعدام صدرت عقب إجراءات لا تستوفي **المعايير الدولية للمحاكمة العادلة** في العديد من البلدان مثل بنغلاديش وبيلاروســـيا والصـــين ومصـــر وإيران والعراق وماليزيا وكوريا الشـــمالية وباكستان والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وفيتنام.

استخدمت **"الاعترافات"** التي ربما تكون قد انتزعت تحت وطأة **التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة** لإدانة الأشخاص والحكم عليهم بالإعدام في مصر والبحرين والصين وإيران والعراق والسعودية.

صدرت بعض أحكام الإعدام **دون حضور المتهم (أي غيابياً)** في بنغلاديش ومصر وفلسطين.

صـــدرت بعض **أحكام الإعدام الإلزامية** في غانا وإيران وماليزيا وميانمار ونيجيريا وباكســـتان والســـعودية وسنغافورة.[12]

حكمت المحاكم العسكرية على مدنيين بالإعدام في مصر وباكستان. وأصدرت **محاكم خاصة** أحكاماً بالإعدام في بنغلاديش وإيران وباكستان.

اســـتخدمت عقوبة الإعدام للمعاقبة على **جرائم لا تشـــمل القتل العمد**، ومن ثم لا تبلغ حد "أشـــد الجرائم خطورة" التي ينص عيها القانون الدولي:[13]

- الجرائم المتعلقة بالمخدرات: عرف أنه تم تنفيذ ما لا يقل عن 98 حالة إعدام في 4 دول هي الصين (+) وإيران (25) وسنغافورة (11) والسعودية (60) – أي 14% من الإجمالي العالمي الذي يقل عن الإجمالي العالمي لعام 2017 وهو 28%. ولم تكن هناك أي معلومات متاحة عن فيتنام في هذا الصدد.

  ما لا يقل عن 226 حكم إعدام جديد عرف أنها صـــدرت في 14 دولة: البحرين (2)، بنغلاديش (2)، الصـــين (+)، مصـــر (11)، إندونيســـيا (39)، إيران (+)، العراق (1)، الكويت (2)، ماليزيا (136)، باكستان (2)، سنغافورة (16)، سري لنكا (6)، تايلند (+3)، فيتنام (+).
- **الجرائم الاقتصادية**، مثل الفساد: الصين وإيران وفيتنام.
- **"التجديف"** أو "الإساءة إلى نبي الإسلام": باكستان.
- **الاختطاف** (العراق وإيران)، واختطاف والتعذيب (السعودية)، و**الاغتصاب** (السعودية).
- أشـــكال مختلفة من **"الخيانة"**، و"الأفعال المناهضـــة للأمن القومي"، و"التعاون" مع جهة أجنبية، و"التجســـس"، و"التشـــكيك في ســـياســـات الزعيم"، والمشـــاركة في "حركات التمرد والإرهاب"، وغيرها من "الجرائم ضـــد الدولة"، ســـواء أدت تلك الأفعال إلى وفاة شـــخص أم لا: إيران ولبنان وكوريا الشمالية وفلسطين (في غزة) والسعودية.

توسيع نطاق عقوبة الإعدام: بنغلاديش والهند وموريتانيا ونيجيريا (ولاية ريفرز).

---

11 العدد الفعلي للسجناء غالباً ما يكون موضع خلاف بسبب عدم وجود دليل واضح على أعمارهم، مثل شهادة تسجيل الميلاد. ولذا ينبغي على الحكومات أن تطبق مجموعة كاملة من المعايير الملائمة في الحالات التي يكون فيها السن موضع نزاع. وتتضمن الممارسات الجيدة في مجال تقدير العمر الاحتكام إلى المعرفة بمدى التطور الجسماني والنفسي والاجتماعي. ويجب تطبيق كل معيار من هذه المعايير بطريقة تجعل الشك في صالح الحالات المختلف في أمرها حتى تتم معاملة الفرد على أنه مجرم حدث، وبناء على ذلك ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام عليه. ويتفق هذا النهج مع مبدأ ضرورة إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تتعلق بالطفل، وذلك حسبما تنص المادة 3(1) من "اتفاقية حقوق الطفل".

12 أحكام الإعدام الإلزامية لا تتسق مع مبدأ حماية حقوق الإنسان لأنها لا تتيح "أية إمكانية لأخذ الظروف الشخصية للمتهم أو ملابسات الجريمة المحددة بعين الاعتبار." لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *باغدايان رونالدو ضد الفلبين*، آراء لجنة حقوق الإنسان، البلاغ رقم 2002/1110. رقم وثيقة الأمم المتحدة: UN Doc. CCPR/C/82/D/1110/2002 (2004)، الفقرة 5.2.

13 حسبما تنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

نظرة عامة على مستوى المناطق

الأمريكيتان

التوجهات على مستوى المنطقة

- في ديسمبر/كانون الأول، تكون قد انقضت عشر سنوات بدون تنفيذ أي عمليات إعدام في منطقة الكاريبي، مما يجعل الولايات المتحدة، مرة أخرى، الدولة الوحيدة التي تنفذ عمليات إعدام في منطقة الأمريكيتين.
- فرضت عقوبة الإعدام دولتان فقط، وهما الولايات المتحدة وغيانا - وهو أدنى رقم مسجَّل لدى منظمة العفو الدولية منذ أن بدأت بحفظ السجلات في عام 1979.
- ازداد عدد عمليات الإعدام وأحكام الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية للسنة الثانية على التوالي، ولكنه ظلَّ ضمن الاتجاهات المتدنية تاريخياً في السنوات الأخيرة. واستأنفت ثلاث دول تنفيذ عمليات الإعدام بعد توقف دام عقداً من الزمن.
- اعتُبر قانون عقوبة الإعدام في ولاية واشنطن بالولايات المتحدة غير دستوري، في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجلة في 2018	عدد أحكام الإعدام المسجلة في 2018	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2018
أنتيغوا وباربودا	0	0	0
جزر البهاما	0	0	0
بربادوس	0	0	10
بيليز	0	0	0
كوبا	0	0	0
دومينيكا	0	0	0
غرينادا	0	0	1
غواتيمالا	0	0	0

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجلة في 2018	عدد أحكام الإعدام المسجلة في 2018	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2018
غيانا	0	2	26
جامايكا	0	0	0
سانت كيتس ونيفيس	0	0	0
سانت لوسيا	0	0	0
سانت فينسنت والغرينادين	0	0	1
ترينيداد وتوباغو	0	0	42
الولايات المتحدة الأمريكية[14]	25 عملية إعدام في 8 ولايات: ألاباما (2) فلوريدا (2) جورجيا (2) نبراسكا (1) أوهايو (1) ساوث دكوتا (1) تينيسي (3) تكساس (13)	45 حكماً بالإعدام في 16 ولاية قضائية: ألاباما (3) أريزونا (2) أركنسو (2) كاليفورنيا (5) فلوريدا (7)[15] لويزيانا (1) مسيسيبي (2) ميزوري (1) نبراسكا (2) نيفادا (1) أوهايو (6) أوكلاهوما (1) بنسلفانيا (2) تينيسي (1) تكساس (7) السلطات الاتحادية (2)	2654 شخصاً محتجزون في 33 ولاية قضائية ومن بينهم: 739 شخصاً في كاليفورنيا 343 شخصاً في فلوريدا 223 شخصاً في تكساس 176 شخصاً في ألاباما 144 شخصا في بنسلفانيا

وقد ازداد عدد عمليات الإعدام التي نُفذت في الولايات المتحدة الأمريكية في 2018 إلى (25) عملية إعدام بزيادة عمليتين مقارنةً بعددها في 2017، وبزيادة خمس عمليات مقارنةً بعام 2016 - وهو العام الذي سُجل فيه أدنى عدد من عمليات الإعدام منذ 1991. بيد أن العدد الإجمالي لعمليات الإعدام ظلَّ ضمن حدود الانخفاض تاريخياً، ويمثل نصف مجموع العمليات المسجلة قبل عقد من الزمان (52 عملية في عام 2009).

وسجلت ولاية تكساس ضعف العدد تقريباً بالمقارنة مع العام السابق (من 7 إلى 13)، وهو ما يعادل أكثر بقليل من نصف مجموع عمليات الإعدام في البلاد، بعد إصدار عدد أقل من أوامر وقف تنفيذ الإعدام من قبل المحكمة العليا في الولاية. ونفذت ولاية نبراسكا أول عملية إعدام منذ عام 1997؛[16] وساوث دكوتا منذ عام 2012؛ وتنيسي منذ عام 2009. وفي يوليو/تموز،[17] اقتربت نيفادا كثيراً من تنفيذ عملية الإعدام الأولى منذ 2006. وكانت الزيادات في عمليات الإعدام واستئنافها، تتعلق جزئياً بمواجهة التحديات القانونية وغيرها من التحديات المرتبطة بالحصول على المواد المستخدَمة في بروتوكولات الحقنة المميتة.[18]

بيد أن ولايات أركنسو وميزوري وفيرجينيا امتنعت عن تنفيذ أي عمليات إعدام بعد أن قامت بذلك في العام

14 تستند الأرقام إلى المعلومات الصادرة عن إدارات السجون والمحاكم ووسائل الإعلام في مختلف الولايات الأمريكية ذات الصلة. ويتوفر المزيد من المعلومات من خلال مركز المعلومات الخاص بعقوبة الإعدام على الرابط: www.deathpenaltyinfo.org/.

15 لا يشمل هذا الرقم أحكام الإعدام الجديدة التي صدرت عقب إعادة محاكمة بعض السجناء بموجب قرار المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في قضية *هيرست ضد ولاية فلوريدا*، تحويا الدعوى للمراجعة إلى المحكمة العليا في ولاية فلوريدا (رقم (2016) (No. 14–7505, 577 US).

16 منظمة العفو الدولية، *نبراسكا تنفذ أول عملية إعدام منذ 1997 – كاري دين مور* (رقم الوثيقة: AMR 51/8968/2018)

17 منظمة العفو الدولية، *نيفادا تعيد جدولة أول عملية إعدام منذ 2006*، (رقم الوثيقة: Index: AMR 51/8750/2018)

18 مع أن الأرقام المتعلقة بالإعدامات في الولايات المتحدة قد تناقصت في السنوات السابقة لعام 2017، فإن ذلك يعود جزئياً إلى التحديات الناتجة عن مراجعة بروتوكولات الحقنة المميتة أو المشكلات التي واجهتها الولايات في الحصول على المواد المستخدمة في الإجراءات المتعلقة بالحقنة المميتة. وقد توقفت الإعدامات في 2017 بشكل تام أو خلال جزء من السنة، في العديد من الولايات، ومنها أريزونا، كاليفورنيا، إنديانا، لويزيانا، نيفادا، أوهايو، أوكلاهوما، وذلك بسبب الدعاوى القضائية المتعلقة بإجراءات الحقنة المميتة.

السابق، الأمر الذي نتج عنه أن عدد الولايات التي نفذت عمليات إعدام في 2018 ظل على حاله في 2017 (8 عمليات).

وبحسب البيانات التي نشرها مركز المعلومات الخاص بعقوبة الإعدام، فإن عدد مذكرات الإعدام التي صدرت في عام 2018 (62 في 8 ولايات) كان أقل بكثير من العام الماضي (81 في 12 ولاية).[19] بيد أن نسبة عمليات الإعدام المقررة التي تم تأجيلها أو وقفها نتيجةً لتخفيف الأحكام أو قرارات التأجيل التي أصدرها حكام الولايات، كانت أقل مما كانت عليه في 2017 (60% مقارنة بـ 72%).

أحكام الإعدام وما نفذ منها في الولايات المتحدة الأمريكية 2009 - 2018

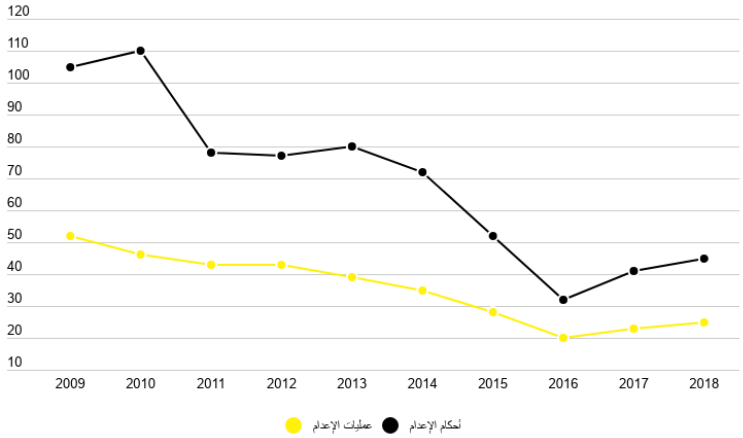

كما ازداد عدد أحكام الإعدام التي صدرت زيادة طفيفة للسنة الثانية على التوالي، حيث ازدادت من 41 حكماً في 2017 إلى 45 حكماً في 2018، من 32 حكماً في 2016 - وهو أقل عدد سُجل منذ 1973. وظل عدد الولايات الأمريكية والولايات القضائية التي أصدرت أحكاماً بالإعدام (16 حكماً) مشابهاً لعددها في 2017 (15 حكماً).

وانخفض عدد أحكام الإعدام إلى النصف مقارنةً بعددها في 2017 في عدة ولايات، شملت أريزونا (من 4 إلى 2)، وكاليفورنيا (من 11 إلى 5)، وفي نيفادا انخفض من 4 إلى 1، ولكنه بلغ أكثر من الضعف في فلوريدا (من 3 إلى 7) وأوهايو (من 2 إلى 6). وأصدرت كل من لويزيانا وتنيسي حكماً واحداً بالإعدام في 2018، وهو الأول منذ 2014. أما ولاية أيداهو، فلم تُصدر أي حكم جديد بالإعدام في 2018، بعد أن فعلت ذلك في العام الفائت.

عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية

بلغ مجموع الولايات التي ألغت عقوبة الإعدام 20 ولاية، منها سبع ولايات ألغتها منذ عام 2007.[20] ويبلغ عدد الولايات التي أبقت على عقوبة الإعدام في الوقت الراهن 30 ولاية، من بينها 11 ولاية لم تنفذ عمليات إعدام منذ 10 سنوات على الأقل - وهي كاليفورنيا، وكولورادو، وكانساس، وكنتاكي، ومونتانا، ونيفادا، ونيو هامبشاير، ونورث كارولينا، وأوريغون، وبنسلفانيا، ووايومنغ. وأصدر حكام ولايات كولورادو وأوريغون وبنسلفانيا إعلانات بوقف تنفيذ عمليات الإعدام. ولم تنفذ السلطات الاتحادية أي عمليات إعدام منذ عام 2003، كما لم تنفذ السلطات العسكرية عمليات إعدام منذ 1961.

وخارج الولايات المتحدة الأمريكية استمر إحراز تقدُّم نحو وضع حد لاستخدام عقوبة الإعدام. وكانت سانت كيتس ونيفيس الدولة الأخيرة التي أعلنت عدم وجود محكومين بالإعدام لديها في نهاية العام، وبذلك تكون قد انضمَّت إلى ثمانية بلدان أخرى (أنتيغوا وباربودا، وباهامس، وبليز، كوبا، ودومنيكا، وغواتيمالا، وجامايكا وسانت لوسيا). وكان لدى كل من غرينادا، وسانت فنسنت والغرينادين شخص واحد محكوم بالإعدام في نهاية العام. وفي 2018 لم يزدْ عدد المحكومين بالإعدام في غيانا، وترينيداد وتوباغو، اللتين تشكلان 33% و53% على التوالي من إجمالي المحكومين بالإعدام في منطقة الكاريبي.

---

19 للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر مركز المعلومات الخاص بعقوبة الإعدام، على الرابط: https://deathpenaltyinfo.org/upcoming-executions

20 ولايات كونكتيكت، ديلاوير، إلينوي، ماريلاند، نيوجيرسي، نيو مكسيكو، وواشنطن. وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيف آخر حكم بالإعدام في ولاية نيويورك في عام 2007، بعد أن قضت محكمة الاستئناف في الولاية في عام 2004 بأن قانون عقوبة الإعدام في الولاية غير دستوري. وظل رجلان تحت طائلة الإعدام في نيو مكسيكو.

وللمرة الأولى منذ أن شرعت منظمة العفو الدولية بحفظ سجلات الخاصة بعمليات الإعدام، كانت غيانا البلد الوحيد في منطقة الكاريبي الذي يفرض أحكاماً بالإعدام.

عدد المحكوم عليهم بالإعدام في نهاية 2018

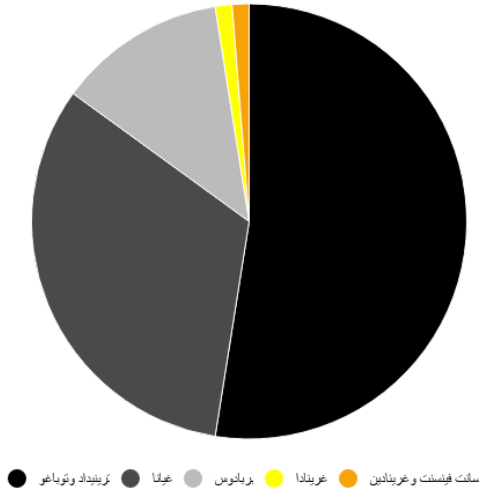

أبرز التطورات القُطرية

في يونيو/حزيران، قضت محكمة العدل الكاريبية، وهي محكمة الاستئناف النهائي في **باربادوس**، بالإجماع بأن إلزامية فرض عقوبة الإعدام بموجب الفصل 2 من قانون جرائم الاعتداء على الأشخاص أمر غير دستوري ويشكل انتهاكاً للحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها دستور البلاد.[21] وأوصت محكمة العدل الكاريبية بأنه ينبغي إعادة النظر في الأحكام المتعلقة بجميع القضايا التي صدرت بشأنها أحكام بإعدام أشخاص بتهمة ارتكاب جرائم القتل العمد، بمن فيهم أولئك الذين مازالوا محكومين بالإعدام، وأولئك الذين تم تخفيف أحكامهم إلى السجن المؤبد في السنوات السابقة.

في ديسمبر/كانون الأول، ألغت محكمة الاستئناف قرار الإدانة وحكم الإعدام بحق رجل، بعد أن وجدت المحكمة أنه لم يتلقَّ مشورة قانونية كافية أثناء محاكمته، مما أدى إلى انتهاك حقه في المحاكمة العادلة.[22]

وفي سبتمبر/أيلول، اعتمد مجلس النواب التعديلات التي أُدخلت على قانون جرائم الاعتداء على الأشخاص، والتي طرحتها الحكومة على البرلمان لأول مرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بهدف إلغاء إلزامية عقوبة الإعدام، ولكن مجلس الشيوخ رفضها في نوفمبر/تشرين الثاني من هذا العام. ونتيجةً لذلك ظلّ هناك عشرة رجال محكوم عليهم بالإعدام، بينهم مواطن أجنبي، في نهاية العام بانتظار إعادة محاكمتهم.

وحُكم على امرأتين بالإعدام بتهمة ارتكاب جريمة القتل العمد في **غيانا**، بينما تم تخفيف حكميْن آخرين بالإعدام.

وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول، قضتْ المحكمة العليا لمنطقة شرق الكاريبي بتخفيف حكم الإعدام الصادر بحق آخر رجل محكوم عليه بالإعدام في **سانت كيتس ونيفيس**.[23] ووجدت المحكمة أن تنفيذ حكم الإعدام سيكون غير دستوري لأنه يصل إلى حد العقوبة اللاإنسانية والمهينة بسبب الفترة الطويلة التي قضاها الرجل تحت طائلة حكم الإعدام، وبسبب حرمانه من إمكانية تقديم مرافعات أمام اللجنة الاستشارية المعنية بالحق الامتيازي في ممارسة الرأفة عندما اقترب من موعد الإعدام في 2007، ولأن محكمة الاستئناف عدَلتْ عن سماحها برفع دعوى استئناف خارج الأُطر الزمنية المقررة.

وللمرة الأولى منذ أن بدأت منظمة العفو الدولية بحفظ السجلات في 1979، لم يُعرف أنه تم اصدار أية أحكام بالإعدام في **ترينيداد وتوباغو**، حيث ظلت عقوبة الإعدام عقوبة إلزامية على جريمة القتل العمد. وكان اثنا

21 جباري سنسيمانيا نيرفيس ضد الملكة، ودواين عمر سفرين ضد الملكة، ((CCJ 19 (AJ) محكمة العدل الكاريبية، 2018.

22 رودريك ريكاردو وينت ضد المملكة (دعوى استئناف جنائي رقم 2 لعام 2014، محكمة الاستئناف في بربادوس، 2018

23 إيفانسون ميتشام ضد النائب العام في سانت كريستوفر ونيفيس (دعوى رقم No.SKBHCV2015/0129)، المحكمة العليا لشرق الكاريبي في محكمة العدل العليا، 2018

عشر رجلاً من أصل 42 من المحكومين عليهم بالإعدام قد قضوا أكثر من خمس سنوات تحت طائلة حكم الإعدام، مما يجعل تنفيذ أحكام الإعدام بحقهم أمراً غير دستوري.[24]

استمرت معدلات جرائم القتل في البلاد بالارتفاع، حيث وصلت إلى رقم قياسي، وهو 517 جريمة، مما أشعل فتيل المطالبات العامة بين الحين والآخر باستئناف عمليات الإعدام.[25] بيد أن عدد عمليات القتل التي تمخَّضت عن توجيه تهم إلى المشتبه بهم، ظل متدنياً، حيث تم تصنيف 83 منها فقط (16%) في نهاية العام على أنه تم الكشف فيها عن القاتل.[26]

في مارس/آذار، رفضت اللجنة القضائية لمجلس الملكة بأغلبية ضئيلة دعوى استئناف قدَّمها رجل طالباً تخفيف حكم الإعدام الصادر بحقه على أساس ظهور أدلة طبية جديدة.[27] وأظهر تقرير الخبراء الجديد أن السجين كان يعاني من اضطراب الشخصية، وخلص إلى نتيجة مفادها أنه في وقت وقوع الجريمة التي اتُّهم بارتكابها في 2004، يُرجح أنه كان في حالة اضطراب عقلي، مما أضعف مسؤوليته العقلية عن الجريمة. وفي قرارها الذي اتخذته بأغلبية ثلاثة أعضاء مقابل اثنين، رفضت اللجنة القضائية لمجلس الملكة دعوى الاستئناف، وأشارت إلى أنه لم تتم إثارة بواعث القلق بشأن صحته العقلية خلال المحاكمتين اللتين تمخَّضتا عن إدانته بجريمة القتل. ويُذكر أن استخدام عقوبة الإعدام بحق الأشخاص الذين يعانون من إعاقات عقلية أو ذهنية أمر محظور بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية.

وفي **الولايات المتحدة الأمريكية** أصبحت واشنطن الولاية العشرين التي ألغت عقوبة الإعدام عقب إعلان المحكمة العليا للولاية - للمرة الرابعة - أن قوانين عقوبة الإعدام الخاصة بها غير دستورية.[28] ووجدت المحكمة أن العقوبة تُفرض بطريقة تعسفية، وتنطوي على عنصرية، وأنها تُطبق "على نحو غير متساوٍ - أحياناً بحسب المكان الذي تقع فيه الجريمة أو المقاطعة التي يقيم فيها الشخص، أو الموارد المتوفرة في الميزانية في فترة زمنية معينة، أو بحسب العرق الذي ينتمي له المتهم"، وأن هذه العقوبة، لهذه الأسباب، "لا تحقق الأهداف العقابية المشروعة المتوخَّاة". ويُعتبر هذا الحكم بمثابة تذكير بجميع المثالب التي اتَّسم بها استخدام عقوبة الإعدام في البلاد، بما في ذلك في عام 2018.

وظل الأشخاص الذين يعانون من إعاقات عقلية وذهنية معرَّضين لعقوبة الإعدام، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية. ففي ألاباما، في 25 يناير/كانون الثاني 2018، اقترب موعد إعدام فيرنون ماديسون، وباتَ على بُعد 30 دقيقة، عندما أصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة إعلاناً بوقف تنفيذ الإعدام.[29] وكان قد حُكم على ماديسون بالإعدام بتهمة القتل العمد في 1994، عقب رفض أحد القضاة قرار هيئة المحلفين بشأن المحاكمة الثالثة التي أوصت بإصدار حكم بالسجن المؤبد في ضوء الأدلة التي لا جدل عليها بأن ماديسون يعاني من إعاقة عقلية منذ سن المراهقة. وفي مارس/آذار 2017، خلصت محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة القضائية الحادية عشرة إلى نتيجة مفادها أن فيرنون ماديسون كان غير مؤهل للإعدام، لأنه يفتقر إلى الفهم المنطقي للصلة بين جريمته وإعدامه. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2018، استمعت المحكمة العليا للولايات المتحدة إلى دفوع شفوية بشأن قضية ماديسون.[30]

ففي هذه القضية، وفي قضايا أخرى عديدة، ظلت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن العقبات الإجرائية حرمتْ الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام من إجراء مراجعة تامة لقضاياهم ضد إعدامهم. ففي 15 مارس/آذار، أُعدم كارلتون غاري في جورجيا بتهمة القتل العمد. وفي وقت سابق من اليوم نفسه رفضت المحكمة العليا في جورجيا طلباً بوقف إعدامه، في محاولة لإثبات براءته على ضوء أدلة جديدة خاصة بفحص الحمض النووي. وذكرت المحكمة أنه كان يتعين عليه تقديم طلب طعن تقديري إلى المحكمة، بدلاً من الطلب الأصلي المتعلق بالاستئناف الذي كان قد قدَّمه.[31]

في 14 نوفمبر/تشرين الثاني، أعدمت سلطات تكساس مواطناً مكسيكياً، مما شكَّل انتهاكاً لالتزامات البلاد الدولية بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية التابعة للأمم المتحدة، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وميثاق منظمة الدول الأمريكية. ولم تقدم سلطات تكساس إلى روبرتو مورينو راموس مشورة بشأن حقه كمواطن مكسيكي في الاتصال بقنصلية بلاده طلباً للمساعدة "بدون تأخير" عقب القبض عليه في 1992. وفي 2004، أمرت محكمة العدل الدولية حكومة الولايات المتحدة بإجراء مراجعة قضائية للإدانة والحكم اللذين صدرا بحق روبرتو مورينو راموس و51 شخصاً آخرين.[32] وفي 2005، وجدت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن الولايات المتحدة مسؤولة عن انتهاك حق روبرتو مورينو راموس في تحقيق المساواة أمام القانون

---

24 تماشياً مع المعيار الذي وضعته اللجنة القضائية لمجلس الملكة في قضية *برات ومورغان ضد النائب العام في جمايكا* (37 UKPC) (1993). واللجنة القضائية لمجلس الملكة هي آخر محكمة استئناف في العديد من بلدان الكومونولث، ومنها ترينيداد وتوغو. "42 شخصاً تحت طائلة الإعدام ... ولكن لماذا لا تتم عمليات شنق؟"، *ترينيداد إكسبرس*، 29 يناير/كانون الثاني 2018، على الرابط: www.trinidadexpress.com/news/local/on-death-row-but-why-no-hangings/article_b80258de-5172-5d9a-afd6-07fa45462622.html

25 انظر مثلاً، "جلب عقوبة الإعدام"، *ديلي إكسبرس*، 30 ديسمبر/كانون الأول 2018، على الرابط:
www.trinidadexpress.com/opinion/letters/bring-on-the-death-penalty/article_250ab1a8-0c93-11e9-acb5-bb3280e5df09.html

26 تُصنف الجريمة بأنه تمّ الكشف عنها عندما يتم تحديد هوية المشتبه به وتوجيه تُهمة له ذات صلة بـجريمة القتل. الأرقام متوفرة على الرابط:
www.ttps.gov.tt/Statistics/Crime-Totals-By-Month

27 *تشاندلر ضد الدولة* (ترينيداد وتوباغو) (5 UKPC)، اللجنة القضائية لمجلس الملكة، 2018

28 *ولاية واشنطن ضد ألن بوجين غريغوري* (No.88086-7)، المحكمة العليا في واشنطن، 2018

29 منظمة العفو الدولية، *الولايات المتحدة الأمريكية، من المقرَّر إعدام رجل لارتكابه جريمة لا يستطيع تذكُّرها - فيرنون ماديسون* (رقم الوثيقة: AMR 51/7752/2018)

30 في فبراير/شباط 2019 حكمت المحكمة الأمريكية العليا لصالح فيرنون ماديسون وأعادت القضية إلى محكمة الولاية للنظر في مزاعم أهليته العقلية

31 منظمة العفو الدولية، *الولايات المتحدة الأمريكية: بعد قضاء 32 سنة تحت طائلة الإعدام - كارلتون غاري*، (رقم الوثيقة: AMR 51/8088/2018)

32 *أفينا ومواطنون مكسيكيون آخرون (المكسيك ضد الولايات المتحدة الأمريكية)*، محكمة العدل الدولية، 2004))، تقرير محكمة العدل الدولية، ص. 17

وفي العملية الواجبة والمحاكمة العادلة، وأوصت سلطات الولايات المتحدة بضمان الإنصاف الفعال له، بما في ذلك عقد جلسة استماع جديدة لإصدار حكم.[33]

في 1 أكتوبر/تشرين الأول، طلبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من سلطات الولايات المتحدة اعتماد التدابير اللازمة لحماية حياة وسلامة مواطن مكسيكي آخر، وهو راميرو إيبارا روبي المحكوم عليه بالإعدام في تكساس، ريثما يتم النظر في قضيته.[34] والتمس راميرو من اللجنة التدخل على أساس أنه لم يتم إعلامه بحقه في إبلاغ السلطات القنصلية المكسيكية والحصول على مساعدتها، وأنه لم يحصل على تمثيل قانوني فعال في المحاكمة التي تمخَّضت عن إدانته وتوقيع عقوبة الإعدام بحقه.

في فبراير/شباط، تم وقف محاكمة عبدالرحيم الناشري، المتهم بأنه العقل المدبر للهجوم الذي استهدف المدمرة الأمريكية *"يو إس إس كول"* في عام 2000، في القاعدة البحرية في خليج غوانتنامو بكوبا. وقد تقاعد قاضي اللجنة العسكرية المشرف على إجراءات المحاكمة من الخدمة العسكرية، وبدأ العمل فيما بعد كقاضٍ مدني في فيرجينيا، مما أدى إلى رفع دعوى قضائية للتأكد مما إذا كان لتضارب المصالح تأثير على إجراءات المحاكمة حتى تلك المرحلة. وخلال عام 2018 استمرت إجراءات ما قبل المحاكمة ضد الرجال الخمسة المتهمين بالتآمر لشن هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، عقب تعيين قاضٍ جديد لرئاسة هيئة القضاة الخاصة بهذه القضية. ويمكن أن يواجه المتهمون الستة جميعاً عقوبة الإعدام، إذا وجدت اللجان العسكرية أنهم مذنبون، آخذين بعين الاعتبار أن إجراءاتها لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. فاستخدام هذه العقوبة في هذه القضايا إثر إجراءات لا تلبي المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، من شأنها أن تشكل نوعاً من الحرمان من الحياة على نحو تعسفي.

وفي 2018، بُرئت ساحة رجلين محكوم عليهما بالإعدام في كاليفورنيا وفلوريدا على أساس البراءة، مما رفع العدد الإجمالي لحالات التبرئة منذ 1973 إلى 164 حالة.[35]

وفي مارس/آذار، وردتْ إشارة أخرى إلى التعسف الذي يكتنف تطبيق عقوبة الإعدام من خلال قرار النائب العام في ذلك الوقت جفرسون سيشنز بإصدار مذكرة تشجع المدعين العامين في الولايات المتحدة على استخدام القوانين القائمة التي تسمح باستخدام الإعدام كخيار لإصدار الأحكام في الظروف المشددة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات.[36]

وأُحبطت محاولات إلغاء عقوبة الإعدام في نيو هامبشاير من قبل حاكم الولاية كريستوفر سنونو، الذي استخدم حق النقض (فيتو) ضد مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 593 في 21 يونيو/حزيران. وكان مجلس الشيوخ في الولاية قد أقرَّ مشروع القانون في 15 مارس/آذار، وأقرَّه مجلس النواب في 26 أبريل/نيسان. وفي 13 سبتمبر/أيلول،[37] فشل تصويت مجلس الشيوخ على إلغاء الفيتو بفرق صوتين. وقد هيَّأت التغييرات التي أحدثتها الانتخابات في تركيبة السلطة التشريعية في نوفمبر/تشرين الثاني المسرح لتجديد الجهود الرامية إلى الإلغاء التام لعقوبة الإعدام في عام 2019.

33 لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التقرير رقم 05/1 ، القضية 12.430- ميريتس، روبرتو مورينو راموس، الولايات المتحدة، 28 يناير/كانون الثاني 2005

34 لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، القرار رقم 77/2018 إجراء احترازي رقم 82-18، راميرو إيبارا روبي بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2018، على الرابط: www.oas.org/en/iachr/decisions/pdf/2018/77-18MC82-18-US-english.pdf

35 للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر مركز المعلومات الخاص بعقوبة الإعدام، على الرابط: https://deathpenaltyinfo.org/innocence-list-those-freed-death-row

36 وزارة العدل، *النائب العام سيشنز يصدر مذكرة إلى النواب العامين في الولايات المتحدة بشأن استخدام عقوبة الإعدام في المحاكمات المتعلقة بقضايا المخدرات*، 21 مارس/آذار 2018، على الرابط: www.justice.gov/opa/pr/attorney-general-sessions-issues-memo-us-attorneys-use-capital-punishment-drug-related

37 مجلس الشيوخ في نيو هامبشاير يفشل في إسقاط فيتو سنونو المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام"، راديو نيوهامبشاير العام، 13 سبتمبر/أيلول 2018، على الرابط: www.nhpr.org/post/nh-senate-fails-override-sununus-death-penalty-repeal-veto#stream/0

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

التوجهات على مستوى المنطقة

- أعلنت حكومة ماليزيا وقف تنفيذ عمليات الإعدام وخططاً لمراجعة قوانينها المتعلقة بعقوبة الإعدام.
- استأنفت تايلند تنفيذ عمليات الإعدام للمرة الأولى منذ عام 2009.
- سجلت كل من اليابان وسنغافورة أعلى رقم لعمليات الإعدام منذ ما يزيد على عقد من الزمن؛ وانخفض عدد الإعدامات في باكستان.
- شهدت فيتنام أرقاماً نادرة لعمليات الإعدام، ما وضَعها في مصافِّ أوائل البلدان التي نفذت عمليات إعدام في العالم.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجلة في 2018	عدد أحكام الإعدام المسجلة في 2018	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2018
أفغانستان	3	+	343+
بنغلادش	0	229+	1,500+
بروناي دار السلام	0	0	+
الصين	+	+	+
الهند[38]	0	162	371
إندونيسيا	0	48+	308+
اليابان	15	4	116
لاوس	0	0	315
ماليزيا	0	190	1,275
جزر ملديف	0	0	15
ميانمار	0	9+	+
كوريا الشمالية	+	+	+
باكستان	14+	250+	4,864+
بابوا غينيا الجديدة	0	9	20
سنغافورة	13	17	40+
كوريا الجنوبية	0	1	61
سري لنكا	0	17+	1,299
تايوان	1	3	42
تايلند	1	33+	551
تونغا	0	0	0
فيتنام	85+	122+	600+

38 المشروع 39A، عقوبة الإعدام في الهند، تقرير الإحصاءات السنوي 2018، يناير/كانون الثاني 2019: www.project39a.com/annual-statistics وتقوم منظمة العفو الدولية بمراقبة التطورات اليومية المتعلقة بعقوبة الإعدام في الهند، ولكن عدد أحكام الإعدام التي جمعتْها في عام 2018 كان أقل.

سجَّلت منظمة العفو الدولية ارتفاعاً طفيفاً في عدد حالات الإعدام المعروفة التي نُفذت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2018 (ما لا يقل عن 136 حالة)، ويُعزى ذلك إلى نُدرة الإفصاح عن الأرقام من جانب السلطات في فيتنام. إن مجموع عمليات الإعدام على مستوى المنطقة، الذي لا يشمل آلاف الإعدامات التي يُعتقد أنها نُفذت في الصين كما كانت عليه الحال في السنوات السابقة، ظل متأثراً باختلاف الأرقام ذات الصلة بالتحديات المتعلقة بالحصول على المعلومات. وظل ضمن النطاق المسجل في السنوات السابقة (93 في عام 2017 و130 في عام 2016).

وفي الوقت الذي استمر انخفاض عدد العمليات في باكستان، حيث بلغت نسبتها 77% مقارنةً بعام 2017 (60) فقد تضاعف العدد السنوي أكثر من ثلاث مرات في اليابان (من 4 إلى 15)، وذلك نتيجة لإعدام 13 رجلاً شنقاً في قضية شهيرة. وظلت السرية تعيق التقييم الدقيق للاتجاهات في الصين وكوريا الشمالية، وإلى حد ما في فيتنام.

ونفذت تسعة بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عدداً من الإعدامات مساوياً للعدد نفسه الذي نفذته في عام 2017، وذلك لأن بنغلاديش وماليزيا لم تنفذا أية أحكام إعدام، بينما استأنفت تايوان وتايلند تنفيذ عمليات إعدام بعد وقفها. واحترمت إندونيسيا قرار وقف الإعدامات للسنة الثانية على التوالي.

وعُرف أنه تم فرض ما لا يقل عن 1,100 حكم جديد بالإعدام، وهو ما يمثل زيادة طفيفة على العدد الذي سُجل في السنة السابقة، وهو 1,037. ويُعزى التغيير الذي طرأ على عدد أحكام الإعدام المعروفة إلى حد كبير على اختلاف الأرقام التي تم الحصول عليها، ولاسيما تلك المتعلقة بكل من ماليزيا وسري لنكا. ففي ماليزيا توفرت لمنظمة العفو الدولية، للمرة الأولى، بيانات رسمية أظهرت زيادة كبيرة في الأرقام المسجلة في السنوات السابقة من خلال مراقبة المحاكم، ووسائل الإعلام. وفي سري لنكا لم توفر السلطات أية معلومات، ويُرجح أن يكون الرقم الذي حصلت عليه منظمة العفو الدولية أقل بكثير من الرقم الحقيقي. وفرضت المحاكم الهندية عدداً من أحكام الإعدام يزيد بنسبة 50% على الرقم الذي سُجل في السنة السابقة (162 من 108).[39]

وعُرف أن 17 بلداً فرضت أحكاماً بالإعدام، حيث لم تُصدر جزر الملديف أيَّ حكم بالإعدام في عام 2018، بينما فعلت ذلك في عام 2017.

وغالباً ما شكَّل استخدام عقوبة الإعدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية. واستُخدمت العقوبة على نطاق واسع طاول الجرائم التي لم تصل إلى حد "الجرائم الأشد خطورة"، التي يجب أن يقتصر استخدام العقوبة عليها بموجب القانون الدولي؛ وقد شملت الجرائم الاقتصادية، كالفساد، وأفعالاً لا تُعتبر جرائم بموجب القانون الدولي "كالتجديف"، والجرائم المرتبطة بالمخدرات.

ووردت أنباء عن تنفيذ عمليات إعدام لمرتكبي جرائم تتعلق بالمخدرات في الصين وسنغافورة، ولكن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من تأكيد ما إذا نفذت فيتنام عمليات إعدام لمرتكبي جرائم المخدرات في العام الماضي. وعُرف أن تسعة بلدان فرضت أحكاماً بالإعدام للمعاقبة على جرائم مرتبطة بالمخدرات، مما جعل آسيا والمحيط الهادئ، مرة أخرى، المنطقة الأولى في العالم في اللجوء إلى عقوبة الإعدام على مثل هذا النوع من الجرائم.

أبرز التطورات القطرية

في 28 يناير/كانون الثاني، أُعدم ثلاثة رجال في **أفغانستان** بسبب اختطاف وقتل طفل.[40] وفي رسالة إلى منظمة العفو الدولية، أشارت السلطات إلى عملية إعدام واحدة فقط، وبيَّنت أن اللجنة الخاصة لمراجعة قضايا عقوبة الإعدام التي أنشأها النائب العام قامت بمراجعة 44 قضية من قضايا السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام نهائية بالإعدام. وصدرت توصية بتخفيف 22 حكماً من بين تلك الأحكام. كما تم إبطال العمل بالأحكام الصادرة بحق 50 شخصاً آخرين نتيجةً لقرارات عفو منحتها عائلات ضحايا الجرائم للمحكومين، وبذلك ظل ما لا يقل عن 343 شخصاً تحت طائلة الإعدام في نهاية العام. وفي فبراير/شباط 2018، دخل حيز النفاذ قانون العقوبات الجديد الذي قلَّص نطاق عقوبة الإعدام من 54 إلى 14 جريمة.[41]

ولم تردْ أنباء عن تنفيذ عمليات إعدام في **بنغلاديش** للمرة الأولى منذ عام 2014. ومن بين 229 حكماً بالإعدام سُجلت حديثاً، صدر 24 حكماً منها غيابياً و35 حكماً أصدرتها محاكم خاصة.[42] وأدانت محكمة الجرائم الدولية، وهي محكمة أُنشئت في بنغلاديش للتحقيق في الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان التي ارتُكبت إبان حرب الاستقلال في عام 1971، 14 شخصًا اضافياً، وأصدرت أحكاماً بحقهم. وفي يونيو/حزيران، تلقّى

39 تمت مراجعة عدد أحكام الإعدام التي صدرت في الهند في عام 2017 في إطار المشروع 39A، حيث انخفض العدد من 109 إلى 108. انظر أيضاً الهامش رقم 38.

40 "شنق خاطفي وقتَلة الطفل عباسين، البالغ من العمر 12 عاماً، في كابول"، وكالة أنباء خاما بريس، 28 يناير/كانون الثاني 2018: www.khaama.com/kidnappers-and-killers-of-the-12-year-old-abasin-hanged-in-kabul-04369/

41 المرسوم الرئاسي رقم 256، الجريدة الرسمية، العدد 1260، بتاريخ 15 مايو/أيار 2017.

42 من قبيل المحاكم التي أُنشئت بموجب قانون جرائم الإخلال بالقانون والنظام (المحاكمة السريعة) لعام 2002. وذكر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً أن المحاكم العسكرية وغيرها من المحاكم الخاصة "غير ملائمة لضمان الالتزام التام بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة المطلوب في قضايا عقوبة الإعدام، "و"يجب ألا تتمتع بصلاحية فرض أحكام الإعدام". تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، رقم الوثيقة: UN Doc. A/67/275 (2012)، الفقرة 33.

شخصان آخران العقوبة النهائية على جريمة الاتجار بالمخدرات. وخلافاً لمقتضيات القوانين والمعايير الدولية، تم توسيع نطاق عقوبة الإعدام بما يجعل توقيع العقوبة على جرائم إنتاج أو الاتجار أو توزيع أو استخدام ما يزيد على 5 غم من مواد ميتامفيتامين وأمفيتامين الخاضعة للرقابة خاضعاً لتقديرات القاضي. وقد دخلت التعديلات حيز النفاذ في 27 ديسمبر/كانون الأول.[43]

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن **الصين** استمرت في إعدام وإصدار أحكام بالإعدام بحق آلاف الأشخاص، وظلت تحتل المرتبة الأولى في تنفيذ عمليات الإعدام في العالم أجمع. وظلت الأرقام المتعلقة بعقوبة الإعدام محظورة بصفتها من أسرار الدولة، الأمر الذي جعل من المستحيل تقييم الاتجاهات والادعاءات الصادرة عن مسؤولين في الدولة بشأن انخفاض عدد الإعدامات المحتمل.[44]واستمرت المنظمة في دعوة السلطات الصينية إلى التحلي بالشفافية، وإتاحة التفاصيل الكاملة بشأن مثل تلك المعلومات على الملأ.

وظلت عقوبة الإعدام مطبقة على 46 جريمة، من بينها بعض الجرائم غير العنيفة التي لا تصل إلى حد "الجرائم الأشد خطورة"، التي يجب أن يقتصر استخدام عقوبة الإعدام عليها بموجب القوانين والمعايير الدولية. ومن خلال مراقبة المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال العام، بالإضافة إلى الأحكام القضائية المنشورة في قاعدة البيانات على الانترنت التي تحتفظ بها محكمة الشعب العليا،[45] سجَّلت منظمة العفو الدولية أن أغلبية القضايا كانت تتعلق بجرائم القتل العمد والمخدرات.

في 23 يونيو/حزيران، عقدت السلطات في لوفينغ بمقاطعة غوانغدونغ، "تجمُّعاً للأحكام الجماعية" وأصدرت أحكاماً بالإعدام على 10 أشخاص أدينوا بارتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات. وبعد موافقة محكمة الشعب العليا على الأحكام، أُعدم أولئك الأشخاص جميعاً على الفور.[46]

وصدر حكمان بالإعدام على الأقل بتهم الفساد، كان أحدهما "حكماً بالإعدام مع وقف التنفيذ" وتضمَّن إمكانية تخفيفه بعد قضاء سنتين في السجن إذا لم يرتكب المحكوم جرائم أخرى. أما الثاني فكان يتعلق بقضية شهيرة خاصة بنائب سابق لرئيس البلدية، ولم يتضمن إمكانية تخفيف الحكم، وتحوَّل إلى حكاية تحذيرية للمجتمع ككل.[47]

وظلت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق حيال الاستخدام السري لعقوبة الإعدام في إقليم شينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي. ونشرت وسائل الإعلام معلومات محدودة حول فرض أحكام بإعدام جديدة في الإقليم، عُرفت منها قضية واحدة فقط تتعلق برجل الأعمال الأويغوري المعروف عبدالجبار عبدالرسول. وقد أعربت عائلته عن قلقها من عدم حصوله على مساعدة قانونية من محام، ولأنه أُدين في محاكمة شملت عدة متهمين.[48]وشدَّدت سلطات إقليم شينجيانغ التدابير الأمنية في السنوات الأخيرة في حملتين أُطلق عليهما اسم "حرب الشعب" و"اضرب بقوة"، ألحقتا ضرراً بالأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة داخل الإقليم. وعادة ما كانت مثل تلك الحملات مرتبطة بزيادة استخدام عقوبة الإعدام، وانتقد العلماء الإجراءات التي استُخدمت كجزء من حملات القمع تلك بسبب انعدام ضمانات المحاكمة العادلة، واحتمال أن تكون "الإعدامات قد نُفذت بدون وجه حق."[49]

وأظهرت البحوث التي أجراها مشروع 39A في جامعة القانون الوطنية بدلهي أن محاكم **الهند** فرضت 162 حكماً جديداً بالإعدام، بينها 45 حكماً على جريمة القتل العمد و58 حكماً على جريمة القتل التي انطوت على جرائم جنسية. كما أن العدد الإجمالي، الذي يزيد 54 حكماً عما كان عليه في عام 2017، هو أيضاً أعلى بـ 26 حكماً مقارنةً بالرقم المسجل في عام 2016 (وهو 136)، ويشكل أعلى مجموع مسجَّل خلال فترة تزيد على عقديْن.

في 11 أغسطس/آب، وقَّع الرئيس على قانون تعديل القانون الجنائي لعام 2018، حيث أُدخلت عقوبة الإعدام كعقوبة تقديرية على ارتكاب جريمة اغتصاب الفتيات اللائي تقل أعمارهن عن 12 عاماً.

وللسنة الثانية على التوالي، احترمت **إندونيسيا** وقف تنفيذ عمليات الإعدام. ومن بين أحكام الإعدام الجديدة، وعددها 48 حكماً، فُرض 39 حكماً بالإعدام (81%) على ارتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات؛ و8 أحكام (17%) على ارتكاب جرائم القتل العمد؛ وحكم واحد (2%) على جريمة الإرهاب، وفُرض 15 حكماً بالإعدام

---

43 "قانون مكافحة المواد المخدرة الذي تمت مراجعته يتعامل بقسوة مع تجار المخدرات"، *داكا تريبون*، 21 ديسمبر/كانون الأول 2018: www.dhakatribune.com/bangladesh/2018/12/21/revised-narcotics-control-law-gets-tough-with-drug-traders

44 في ديسمبر/كانون الأول، أشار القاضي في محكمة الشعب العليا في الصين لي شياو، في مقابلة صحفية، إلى الجهود المبذولة لتقليص عدد الإعدامات، وأضاف يقول: "إذا نشرنا الرقم، فإن الناس العاديين سيقولون إن عدد الذين قُتلوا قليل جداً". و"القضاة الصينيون في دفاع نادر عن عقوبة الإعدام وسط الانتقادات الغربية"، رويترز، 21 ديسمبر/كانون الأول 2018: www.reuters.com/article/us-china-law/chinese-judges-make-rare-defense-of-death-penalty-amid-western-criticism-idUSKCN1OK0E3

45 مرصد محكمة الشعب العليا، الأحكام في الصين على الانترنت. للمزيد من المعلومات، أنظر منظمة العفو الدولية، *أسرار الصين المميتة*، (رقم الوثيقة: ASA 17/5849/2017)

46 "الحكم بالإعدام على عشرة أشخاص على جرائم تصنيع وتوزيع المخدرات في غوانغدونغ"، *غلوبال تايمز*، 24 يونيو/حزيران 2018، على الرابط: www.globaltimes.cn/content/1108199.shtml

47 نقلت وسائل الإعلام في جلسة المحاكمة أن المحكمة وصفت زهانغ زهونغ شنغ بأنه "ازدرى القواعد والقوانين" وأنه "جشع للغاية"، وأنه يستحق عقوبة الإعدام بسبب الخسائر الكبرى التي تسبب بها للدولة والشعب". و"عقوبة الإعدام "لعراب" مدينة مناجم الفحم الصينية بسبب رشاوى بقيمة 160 مليون دولار أمريكي"، *جريدة "ساوث تشاينا مورننغ بوست"*، 28 مارس/آذار 2018، على الرابط: www.scmp.com/news/china/policies-politics/article/2139335/death-penalty-godfather-chinese-coal-mining-town-over

48 سلطات شينجيانغ تحكم بالإعدام على مُحسن أويغوري بسبب الحج بدون تصريح"، راديو "آسيا الحرة"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2018: www.rfa.org/english/news/uyghur/philanthropist-11212018131511.html

49 منظمة العفو الدولية، *جمهورية الصين الشعبية: عقوبة الإعدام في الصين: كسر الأرقام القياسية، كسر القواعد* (رقم الوثيقة: ASA 17/38/97)، "إضرب بقوة أقل"، *ذي إيكونوميست*، 3 أغسطس/آب 2013: www.economist.com/news/china/21582557-most-worlds-sharp-decline-executions-can-be-credited-china-strike-less-hard

(31%) على مواطنين أجانب، جميعهم على ارتكاب جرائم مرتبطة بالمخدرات. واستمرت مراجعة قضايا 10 أشخاص ممن صدر قرار بوقف إعدامهم في اللحظات الأخيرة في عام 2016.

وظلت مسودة التعديلات التشريعية المتعلقة بالقانون الجنائي مطروحة أمام البرلمان في نهاية العام. وهدفت المقترحات إلى إدخال نص على إمكانية تخفيف أحكام الإعدام بعد مرور 10 سنوات على إبرامها في حالة تلبية شروط معينة.

أحكام الإعدام وما نفذ منها في اليابان 2009 - 2018

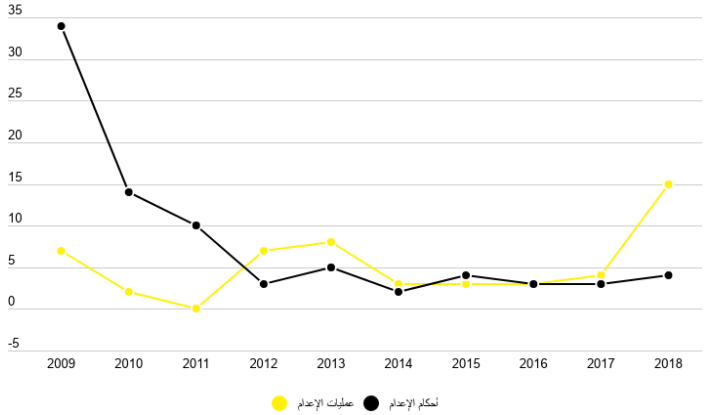

وسجَّلت **اليابان** أعلى رقم في تنفيذ عمليات الإعدام (15 عملية) منذ عام 2008. وفي خطوة غير مسبوقة، نُفذت مجموعتان من الإعدامات في غضون شهر واحد، حيث تم إعدام سبعة رجال شنقاً في أماكن مختلفة في 6 يوليو/تموز، وستة آخرين في 26 يوليو/تموز.[50] وكان الأشخاص الثلاثة عشر جميعاً أعضاء في طائفة "أوم شنريكيو"، وادينوا وحُكم عليهم بالإعدام في محاكمات منفصلة، في الفترة بين عام 2006 وعام 2011، على أدوارهم في تنسيق وتنفيذ هجوم بغاز السارين في محطة مترو طوكيو في عام 1995، وفي أنشطة غير مشروعة أخرى. وجاء إعدام الأشخاص الثلاثة عشر عقب استكمال محاكمات رجليْن آخريْن على صلة بهذه القضية. وفي 27 ديسمبر/كانون الأول،[51] أُعدم رجلان آخران أدينا بارتكاب جريمة القتل العمد شنقاً.

وللسنة الثانية على التوالي نُفذت عمليات إعدام في الوقت الذي لم يُبت في دعاوى الاستئناف بعد، الأمر الذي شكَّل انتهاكاً للضمانات الدولية التي توفر الحماية لأولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام.[52]وقد طال ذلك تسعة رجال من أصل 13 رجلاً أعدموا في يوليو/تموز.

وفُرضت أربعة أحكام إعدام جديدة، وهو رقم مشابه لتلك الأرقام المسجلة في السنوات السابقة، وأقل بنسبة 88% من المجموع السنوي قبل عقد من الزمن.

في 11 يونيو/حزيران، أبطلت المحكمة العليا في طوكيو قراراً اتخذته محكمة أدنى، ورفضت إعادة محاكمة إيواو هكمادا، البالغ من العمر 82 عاماً. وكان قد أمضى أكثر من أربعة عقود تحت طائلة الإعدام قبل إطلاق سراحه مؤقتاً في مارس/آذار 2014، عندما صدر أمر بإعادة محاكمته. وقد أدين إيواو هكمادا بجريمة قتل في محاكمة جائرة، عقب "اعترافه" بارتكابها بعد 20 يوماً من خضوعه للاستجواب من قبل الشرطة. وقد سحب "اعترافه" أثناء المحاكمة، وأبلغ المحكمة بأنه تعرَّض للتعذيب والتهديد من قبل الشرطة. وألقى فحص الحمض النووي ظلالاً كثيفة من الشك حول صدقية إدانته. ولم تصدر بعد نتيجة دعوى الاستئناف التي رُفعت ضد قرار الحكم الأخير.

وظلت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن العديد من السجناء الذين يعانون من إعاقات عقلية وذهنية ظلوا تحت طائلة حكم الإعدام، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية.

---

50 منظمة العفو الدولية، *اليابان: استمرار وتيرة الإعدامات غير المسبوقة مع شنق ستة آخرين من أعضاء طائفة "أوم"* (قصة إخبارية، 26 يوليو/تموز 2018) www.amnesty.org/en/latest/news/2018/07/japan-unprecedented-spate-of-executions-aum-cult

51 "إعدام نزيلَيْن يابانيين محكومين بالإعدام بسبب جريمة سطو – وقتل رئيس وموظف في مركز كوزمو للبحوث"، *جابان تايمز*، 27 ديسمبر/كانون الأول 2018: www.japantimes.co.jp/news/2018/12/27/national/crime-legal/japan-executes-two-death-row-inmates-thursday-morning-sources/#.XFwKVVz7Q2w

52 من بين مراجع أخرى، الضمانة رقم 8 من ضمانات الأمم المتحدة التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون حكماً عليهم بالإعدام التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار رقم 1984/50 بتاريخ 25 مايو/أيار 1984.

وفي نهاية العام، وصلت الأحكام الصادرة بحق 109 أشخاص من بين 116 شخصاً من المحكومين بالإعدام إلى المرحلة النهائية، وكانوا عرضة لخطر الإعدام.[53]

في يونيو/حزيران، قامت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باستعراض التزام **لاوس** بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وخلال الاستعراض أشارت سلطات البلاد إلى تقليص نطاق عقوبة الإعدام من 18 جريمة إلى 12 جريمة؛ وأنه من أصل 315 شخصاً من المحكومين بالإعدام، أُدين 311 شخصاً بجرائم تتعلق بالمخدرات (99%)؛ وأُدين أربعة أشخاص بارتكاب جرائم قتل عمد.[54] وتم تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت في خمس قضايا أخرى إلى عقوبات أقل.[55]

في 2 يوليو/تموز، أعلنت حكومة **ماليزيا** المنتخبة حديثاً أنها علَّقت تنفيذ أحكام الإعدام، ريثما تتم مراجعة قوانين عقوبة الإعدام.[56]وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن الوزير المسؤول عن القانون في مكتب رئيس الوزراء بحكم الأمر الواقع داتوك ليو فوي كيونغ أن مجلس الوزراء قرر إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم التي يعاقَب عليها بالإعدام بموجب القانون الوطني،[57] والبالغ عددها 32 جريمة. ولم تكن التعديلات التشريعية ذات الصلة قد قُدمت إلى البرلمان بحلول نهاية العام.

في مارس/آذار، دخلت تعديلات قانون المخدرات الخطيرة لعام 1952 التي اعتمدها البرلمان في نهاية عام 2017 حيز النفاذ. وأبقى القانون المعدَّل على عقوبة الإعدام الإلزامية في جميع الظروف المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، ما عدا أولئك الذين تتم إدانتهم بتهم نقل أو إرسال أو تسليم مادة محظورة، ممن يتبين أنهم تعاونوا مع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في الإخلال بعمليات الاتجار بالمخدرات - الأمر الذي يمثل نطاقاً ضيقاً للغاية من الظروف. وفي مثل هذه الحالات كان الحكم البديل الوحيد المتاح هو السجن المؤبد مع ما لا يقل عن 15 ضربة بالسوط - وهي عقوبة قاسية محظورة بموجب القانون الدولي. وخلافاً للقانون الدولي والمعايير الدولية المتعلقة بالإصلاح، فإن القانون المعدَّل لا ينطبق على الأفراد الذين كانوا قد أُدينوا في السابق.[58]

وأظهرت الأرقام المتوفرة من خلال مصادر رسمية أنه حُكم بالإعدام على 190 شخصاً خلال العام، بينهم 136 شخصاً (72%) على جرائم تتعلق بالمخدرات، و48 شخصاً (25%) على جرائم القتل العمد، و3 أشخاص (2%) على جرائم تتعلق بالأسلحة النارية، و3 أشخاص (2%) على جرائم الاختطاف والقتل. وكان مواطنون أجانب متورطين في 60 (32%) حالة من هذه الحالات، بينها 51 حالة (38%) تتعلق بالمخدرات، و9 حالات (19%) تتعلق بالقتل العمد.

وبحلول ديسمبر/كانون الأول 2018، كان هناك 1,275 شخصاً محكومين بالإعدام. وأظهرت التقارير المنشورة في وقت سابق من العام أن 142 امرأة (11%) و568 مواطناً أجنبياً (45%) كانوا من بين أولئك المحكومين بالإعدام؛ وأُدين 932 شخصاً (73%) بارتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات، و317 شخصاً (25%) بجرائم القتل العمد. ومن الجرائم الأخرى التي فُرضت على مرتكبيها عقوبة الإعدام: حيازة أسلحة نارية بصورة غير مشروعة (13)، وجرائم تنطوي على إعلان حرب على رئيس الدولة (9)، والسطو الذي يفضي إلى الوفاة (2)، وجريمة بموجب قانون الأمن الداخلي (1)، التي أُلغيت منذ ذلك الوقت.[59]

وخلال مراجعة أوضاع **حزر الملديف** أمام لجنة مناهضة التعذيب، التزمت الحكومة المنتخبة حديثاً بالإبقاء على سياسة عدم تنفيذ عمليات الإعدام التي احترمتها البلاد منذ ما يزيد على ستة عقود.[60] وأظهرت الأرقام التي تلقَّاها مكتب النائب العام أن 15 شخصاً، بينهم امرأة، ظلوا محكومين بالإعدام في نهاية العام. واستنفد ثلاثة رجال مسالكهم القانونية.

وفي **ميانمار**، كانت هناك على الأقل أربعة أحكام بالإعدام من أصل الأحكام التسعة الجديدة التي فُرضت على الرجال الروهينيغيا الذين أُدينوا على خلفية ضلوعهم في هجوم على مواقع لشرطة الحدود في ولاية أراكان في أكتوبر/تشرين الأول 2016. وقد قُتل تسعة من رجال الشرطة في الهجمات التي أطلقت شرارة رد عسكري غير متناسب للغاية وصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية. وفُرضت بقية أحكام الإعدام على ارتكاب جرائم قتل عمد، واغتصاب وقتل طفل في حادثة شهيرة أطلقت شرارة نداءات تطالب بتوسيع نطاق عقوبة

---

53 شملت قائمة المحكومين بالإعدام إيواو هكمادا، الذي لم يعد محتجزاً، ولكنه ظل يرزح تحت وطأة حكم الإعدام.

54 لجنة حقوق الإنسان، سجل موجز للاجتماع رقم 3505"، وثيقة الأمم المتحدة رقم: UN Doc. CCPR/C/SR.3505 (2018)، الفقرة 65.

55 لجنة حقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة رقم: UN Doc. CCPR/C/SR.3505 (2018)، الفقرة 5.

56 منظمة العفو الدولية، *ماليزيا: الإلغاء التام لعقوبة الإعدام يجب أن يتبع قرار تعليق عمليات الإعدام بسرعة، بيان صحفي*، 3 يوليو/تموز 2018: www.amnesty.my/malaysia-full-abolition-of-death-penalty-must-swiftly-follow-welcome-suspension-of-executions/

57 "ينبغي إلغاء عقوبة الإعدام"، *نيو ستريتس تايمز*، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018: www.nst.com.my/news/nation/2018/10/419931/death-penalty-be-abolished

58 وهذا يتعارض، من بين أمثلة أخرى، مع الضمانة رقم 2 من ضمانات الأمم المتحدة التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون حكماً عليهم بالإعدام ، والتي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 50/1984 بتاريخ 25 مايو/أيار 1984؛ والمادة 6(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 24(2)؛ *وقضية سكويولا ضد إيطاليا* (رقم 2) (10249/03)، الغرفة الكبرى للمحكمة الأوروبية (2009) الفقرة 108.

59 انظر من بين تقارير أخرى، "إعادة النظر في عقوبة الاعدام"، ماليزيان إنسايت، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2018: www.themalaysianinsight.com/s/105908

60 لجنة مناهضة التعذيب، "النظر في التقرير الأولي لجزر الملديف المقدم بموجب المادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة – البيان الافتتاحي لرئيس الوفد أحمد نسيم، الوزير في مكتب رئيس الدولة"، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2018: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CAT/Shared%20Documents/MDV/INT_CAT_STA_MDV_33106_E.pdf

الإعدام. وأدى عفو رئاسي صدر في أبريل/نيسان إلى تحرير رجلين من ربقة حكم الإعدام، وهما ثان تشونغ والرائد السابق وين نينغ كياو.[61]

وكما هي الحال في السنوات السابقة، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في كوريا الشمالية. وأشارت التقارير المتعلقة بعمليات الإعدام وأحكام الإعدام إلى امكانية أن هذه العقوبة ظلت تُستخدم ضد المسؤولين الكبار الموصومين،[62] وتُنفذ أحياناً على الملأ؛[63]وعلى ارتكاب طائفة من الأفعال التي لا تصل إلى حد "الجرائم الأشد خطورة"، التي يجب أن يقتصر استخدام عقوبة الإعدام عليها وفقاً للقانون الدولي.[64]وفي حين أن منظمة العفو الدولية تعتقد أن أحكام الإعدام ظلت تُفرض وتُنفذ، وغالباً إثر محاكمات جائرة بشكل صارخ وبدون إمكانية الاستئناف، فإن المنظمة لم تتمكن من تدقيق التقارير المتعلقة بمثل تلك الأحكام أو الإعدامات بشكل مستقل.

وسُجِّل انخفاض آخر في عدد عمليات الإعدام في **باكستان** في عام 2018. فقد أُعدم ما لا يقل عن 14 رجلاً، بينهم رجل كان قد أُدين من قبل محكمة مكافحة الإرهاب.[65] ويمثل هذا الرقم، انخفاضاً بنسبة 77% و84% مقارنةً بعاميْ 2017 و2016 على التوالي. وعقب الهجوم على المدرسة التي يديرها الجيش في بيشاور في 16 ديسمبر/كانون الأول 2014، رفعت السلطات، جزئياً، وقف تنفيذ عمليات الإعدام الذي دام ست سنوات، وسمحت باستخدام عقوبة الإعدام في القضايا المتعلقة بالإرهاب. وفي 11 مارس/آذار 2015، أعلنت الحكومة الباكستانية أنها سترفع على نحو غير مشروط وقف تنفيذ أحكام الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم التي يعاقَب عليها بالإعدام.

عدد عمليات الإعدام المسجلة في باكستان 2014 - 2018

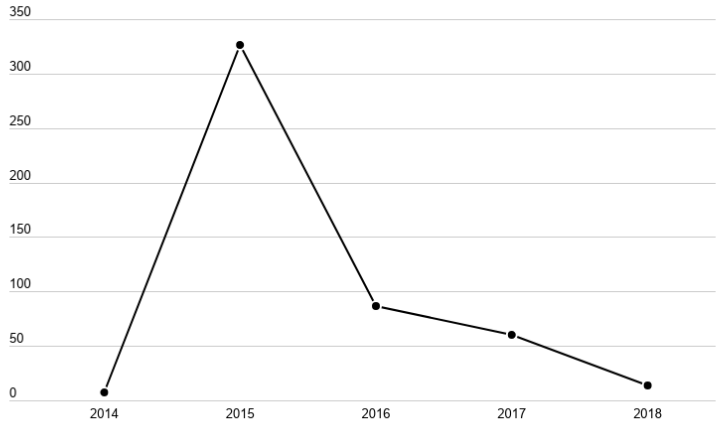

وفرضت المحاكم العادية أو الخاصة ما لا يقل عن 105 أحكام جديدة بالإعدام، معظمها على ارتكاب جرائم القتل العمد، بالإضافة إلى جرائم المخدرات (2) وجرائم "التجديف" (3) - وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية. وفرضت محاكم مكافحة الإرهاب 28 حكماً من أصل 105 أحكام بالإعدام (27%).

وأكَّد رئيس هيئة أركان الجيش الجنرال قمر جويد باجوا صدور 145 حكماً بالإعدام، بعد فرضها في محاكمات سرية من قبل محاكم عسكرية أُنشئت في يناير/كانون الثاني 2015، وتم توسيع نطاق صلاحياتها في مارس/آذار 2017، لتشمل محاكمة المدنيين المشتبه في ارتكابهم جرائم متعلقة بالإرهاب. بيد أن تلك الإجراءات التي أجرتها هذه المحاكم العسكرية لم تفِ بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. ومن بين بواعث القلق الأخرى أنها كانت تُدار من قبل ضباط عسكريين خاضعين للتسلسل القيادي في الجيش - لم يتلقوا تدريباً قانونياً رسمياً - الأمر الذي يشكل انتهاكاً للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة

61 إطلاق سراح 8,500 سجين في عفو رئاسي، بينهم 36 سجيناً سياسياً"، ذى الروادي، 18 أبريل/نيسان 2018:
www.irrawaddy.com/news/burma/8500-released-presidential-pardon-including-36-political-prisoners.html

62 كوريا الشمالية تُعدم ضابطاً استبق إشارة إطلاق السلام في شبه الجزيرة الكورية"، *تليغراف*، 28 يونيو/حزيران 2018:
www.telegraph.co.uk/news/2018/06/28/north-korea-executes-officer-jumped-gun-peace-peninsula

63 "إعدام مغتصب متسلسل على الملأ في كوريا الشمالية"، "ديلي إن كيه، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018:
www.dailynk.com/english/serial-rapist-publicly-executed-in-north-korea/

64 إعدام قارئة حظ رمياً بالرصاص في كوريا الشمالية"، ديلي إن كيه" 19 ديسمبر/كانون الأول 2018:
www.dailynk.com/english/fortune-teller-executed-by-firing-squad/

65 محاكم مكافحة الإرهاب هي محاكم خاصة أُنشئت بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 1997، الذي استخدمته السلطات لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم بموجب قانون العقوبات.

القضائية.[66]ولم تُنشر التهم الموجهة إلى المتهمين على الملأ، كما لم يكن للمدانين الحق في رفع دعاوى استئناف أمام المحاكم المدنية.

وأظهرت الأرقام التي وفرتها السلطات للمنظمة غير الحكومية المعروفة باسم مشروع العدالة في باكستان، أن ما لا يقل عن 4,864 شخصاً ظلوا تحت حكم الإعدام، ومن بينهم 50 شخصاً في إقليم بلوشستان، و3,890 شخصاً في إقليم البنجاب.

في يوليو/تموز، أدانت المحكمة الوطنية في **بابوا غينيا الجديدة** ثمانية رجال بتهمة القتل العمد، وحكمت عليهم بالإعدام في محاكمة شملت 97 متهماً. وكانت القضية تتعلق بهجوم عنيف مرتبط بالسحر والشعوذة وقع في عام 2014 في ساكيكو بإقليم مادانغ. وأسفر الهجوم عن مقتل ستة أشخاص.[67] وفي نوفمبر/تشرين الثاني، فُرض حكم آخر بالإعدام في قضية قتل منفصلة.[68]وفي سبتمبر/أيلول، تم تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق رجل في عام 2007.[69] وظل قرار المحكمة الوطنية بتعليق تنفيذ عمليات الإعدام سارياً في نهاية العام.[70]

وظلت الأرقام المتعلقة بعقوبة الإعدام في **سنغافورة** تشير إلى اتجاه صاعد وثابت مثلما كانت في السنوات السابقة، وذلك بسبب استخدام عقوبة الإعدام في المعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وللمرة الأولى منذ عام 2003 وصل عدد عمليات الإعدام إلى رقم مزدوج. وعُرف أن سبعة من عمليات الإعدام الثلاث عشرة نُفذت في أكتوبر/تشرين الأول. وكان أحد عشر شخصاً من الذين أُعدموا قد أُدينوا بتهمة الاتجار بالمخدرات، بينما أُدين شخصان بتهمة القتل العمد.

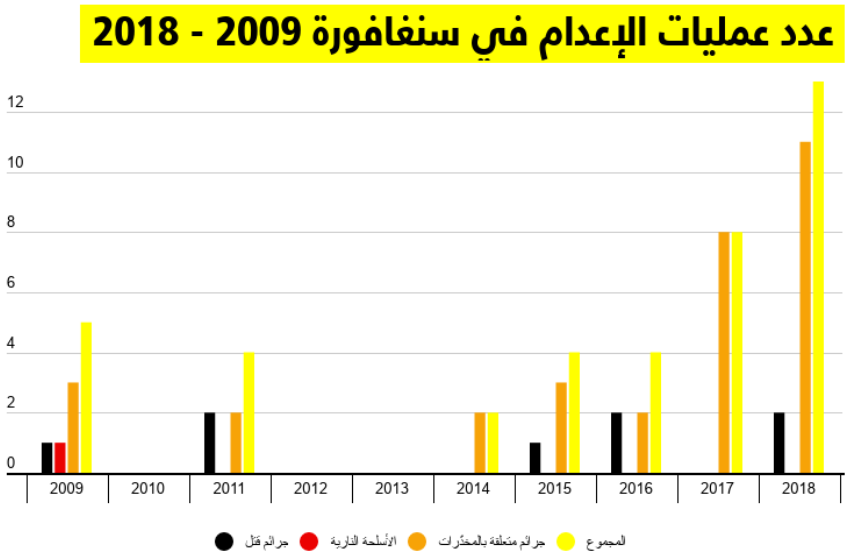

وفُرضت أحكام إعدام إلزامية جديدة على سبعة عشر شخصا، أحدهم على ارتكاب جريمة قتل و16 آخرون على الاتجار بالمخدرات، وقد أصدرت محكمة الاستئناف اثنين من تلك الأحكام.

في 17 سبتمبر/أيلول، دخلت تعديلات قانون الإجراءات الجنائية حيز النفاذ. وكان من بين التدابير الأخرى التي أُدخلت: تسجيلات الفيديو أثناء عمليات الاستجواب التي تجريها الشرطة، والحد من الأسس التي يمكن للأشخاص على أساسها تقديم دعاوى استئناف إلى المحاكم، بعد وصول الإدانات والأحكام إلى المرحلة النهائية.[71]

في **كوريا الجنوبية** قضت المحكمة العليا في سيول تخفيف حكم الإعدام الصادر في فبراير/شباط على رجل أُدين بجريمة القتل العمد إلى السجن المؤبد بعد تقديم دعوى استئناف في سبتمبر/أيلول.[72]

---

66 للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر منظمة العفو الدولية، *باكستان: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع*، رقم الوثيقة: ASA 33/6513/2017

67 المحكمة الوطنية في بابوا غينيا الجديدة: *الدولة ضد كاكيوي*: (N7067) (2018); (PGNC 3) (2018)؛ *الدولة ضد كاكيوي*: (N7385) (2018) (PGNC 273) (2018)

68 المحكمة الوطنية في بابوا غينيا الجديدة، *الدولة ضد ياندو*: (N7596) (2018); (PGNC 496)(No. 2) (2018)

69 "رجل محكوم بالإعدام يهزم حبل المشنقة"، *بوست كيريار*، 21 سبتمبر/أيلول 2018: https://postcourier.com.pg/deathrow-man-beats-noose

70 المحكمة الوطنية في بابوا غينيا الجديدة، "إحقاق الحقوق الأساسية بموجب الفصل 57 من دستور دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة: (2017) (N6939); (2017); (PGNC 266)

71 قانون إصلاح القضاء الجنائي لعام 2018 (رقم 19 لعام 2018).

72 أب محكوم بالإعدام يتلقى حكما بالسجن المؤبد"، *كوريا جون أنغ ديلي*، 7 سبتمبر/أيلول 2018:
http://koreajoongangdaily.joins.com/news/article/article.aspx?aid=3052884

وتعهَّد رئيس **سري لنكا** بإعادة تنفيذ أحكام الإعدام على ارتكاب الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وذلك إثر ورود أنباء عن أن سجناء محكومين بالإعدام ومسؤولين في السجون تورطوا في أنشطة غير مشروعة.[73] وتم اختيار امرأة و19 رجلاً لإعدامهم.[74] وكان آخر حكم بالإعدام قد نُفذ في عام 1976.

وفُرض ما لا يقل عن 6 أحكام بالإعدام (35%) من أصل 17 حكماً مسجَّلاً، على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات. وأظهرت أرقام تُعزى إلى إدارة السجون أن من أصل 1,299 شخصاً من المحكومين بالإعدام في نهاية العام، كان هناك 1,215 ذكراً و84 أنثى؛ ووصلت أحكام الإعدام بحق 426 رجلاً و50 امرأة إلى المراحل النهائية.[75]

في 31 أغسطس/آب، نفَّذت **تايوان** أول عملية إعدام منذ عام 2016، وهي أول حالة لتنفيذ حكم الإعدام سمحت بها حكومة الرئيس تساي إنغ-وين. وصدرت الأوامر بالتنفيذ بعد شهر واحد فقط من تعيين تساي تشنغ-هسيانغ وزيراً للعدل، وبعد أقل من 24 ساعة من منح سجين سابق محكوم بالإعدام أكثر من 17 مليون دولار تايواني جديد (55,000 دولار أمريكي) من قبل المحكمة العليا كتعويض عن إساءة تطبيق العدالة في قضيته.[76] وكان قد حُكم عليه بالإعدام في عام 2006، وبُرئت ساحته من جميع التهم الموجهة إليه في عام 2017.

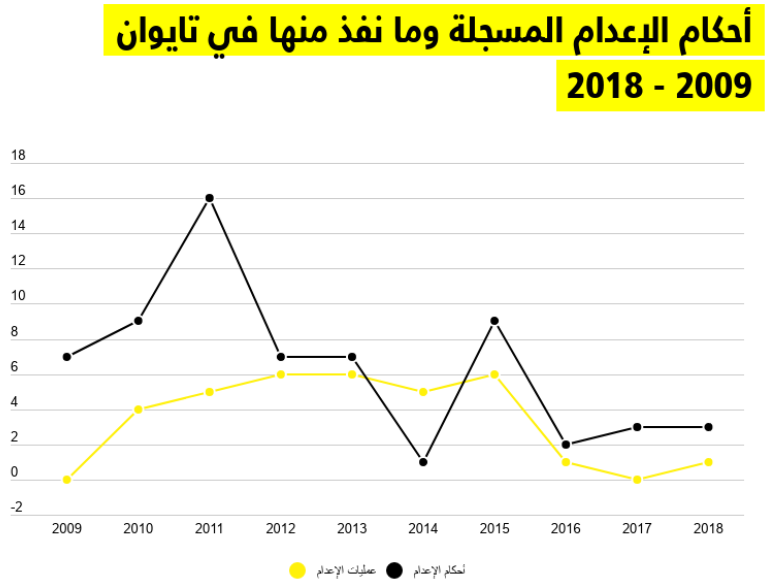

في فبراير/شباط، حُكم على رجل بالإعدام على ارتكابه جريمة قتل عمد، وعلى اثنيْن آخريْن في يوليو/تموز، عقب إدانتهم بتهم إشعال الحرائق والقتل في قضايا منفصلة. وبعد شهر ألغت المحكمة العليا تهمة إشعال الحرائق وحكم الإعدام بحق رجل آخر، وأمرتْ بإعادة محاكمته في أكتوبر/تشرين الأول.[77]وفي نهاية العام، كان 42 شخصاً تحت طائلة الإعدام، حيث اكتسبت أحكام الإعدام بحقهم الدرجة النهائية.[78]

استأنفت **تايلند** عمليات الإعدام بتنفيذ حكم الإعدام سراً في رجل باستخدام الحقنة المميتة. ففي 18 يونيو/حزيران، أُعدم ثيراساك لونغجي في السجن المركزي في بانغ كوانغ، وأعلن المدير العام لإدارة السجون في تايلند عن عملية الإعدام بعد تنفيذها. وصرَّحت عائلته لإحدى وسائل الإعلام الوطنية بأنها لم تُبلَّغ مسبقاً بموعد التنفيذ، ولم تُتحْ لها الفرصة الأخيرة لزيارة قريبها. ولم يسمح ليثراساك لوتغجي إلا بمكالمة هاتفية واحدة مع زوجته قبيل إعدامه. وكان قد أُدين وحُكم عليه بالإعدام على ارتكاب جريمة القتل العمد.[79]

وابتعاداً عن السياسة المتَّبعة منذ عام 2009، لم يصدر أي عفو ملكي خلال العام، مما يشير إلى أن العديد من السجناء الذين كانت طلبات الرأفة التي قدموها قد رُفضت ظلوا عرضة لخطر الإعدام. وأشارت وزارة العدل

73 عقوبة الإعدام لتجار المخدرات بغض النظر عن نظام الأفضليات المعمم GSP Plus – +، ديلي نيوز (سري لنكا)، 26 يوليو/تموز 2018:
www.dailynews.lk/2018/07/26/local/158020/death-penalty-drug-traffickers-regardless-gsp-plus

74 "إرسال قائمة بالنزلاء المحكومين بالإعدام إلى الرئيس"، نيوز فيرست، 17 ديسمبر/كانون الأول 2018:
www.newsfirst.lk/2018/12/17/list-of-inmates-with-death-penalty-sent-to-the-president

75 "1,299 شخصاً محكوماً بالإعدام في سجون سري لنكا"، *ديلي ميرور (سري لنكا)*، 10 يناير/كانون الثاني 2019:
www.dailymirror.lk/article/-on-death-row-in-SL-prisons-160894.html

76 "منح النزيل المحكوم بالإعدام السابق 17 مليون دولار تايواني جديد كتعويض"، تايوان نيوز، 30 أغسطس/آب 2018: www.taiwannews.com.tw/en/news/3518664

77 المحكمة تأمر بإعادة محاكمة "مُشعل الحرائق المحكوم بالإعدام"، *تايبيه تايمز*، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2018:
www.taipeitimes.com/News/taiwan/archives/2018/10/05/2003701773

78 للمزيد من المعلومات، انظر التحالف التايواني لوضع حد لعقوبة الإعدام على الرابط: www.taedp.org.tw/en

79 منظمة العفو الدولية، تايلند: المزيد من الأشخاص يتعرضون للخطر مع استئناف تايلند لعمليات الإعدام، رقم الوثيقة: ASA 39/8635/2018

إلى أن 551 شخصاً كانوا محكومين بالإعدام في نهاية العام، بينهم 245 شخصاً (44%) كانت أحكامهم قد اكتسبت الدرجة النهائية، و114 شخصاً (20%) أُدينوا على جرائم تتعلق بالمخدرات. ويُعتقد أنه فُرض ما لا يقل عن 33 حكماً جديداً بالإعدام.

إن الخطة الوطنية الرابعة لحقوق الإنسان التي أعتُمدت في ديسمبر/كانون الأول لتنفيذها في الفترة بين عامي 2019 و2023 لم تتضمن إلغاء عقوبة الإعدام، الذي وردَ في برامج حقوق الإنسان السابقة التي أعدَّتها وزارة العدل.

وفي خطوة نادرة، في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، صرَّح وزير العدل في **فيتنام** لي ثانه لونغ أمام الجمعية الوطنية بأنه سُجلت زيادة حادة في اللجوء إلى هذه العقوبة بالمقارنة مع السنة السابقة. وقال الوزير إنه تم تنفيذ 85 حكماً بالإعدام وتم فرض 122 حكماً جديداً بالإعدام في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني.[80]

وعلى الرغم من هذا التصريح النادر، فقد استمر حظر نشر الأرقام المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام باعتبارها من أسرار الدولة. إن أعداد عمليات الإعدام، وأحكام الإعدام التي أفصحت عنها السلطات، في عامي 2017 و2018، أكَّدت بواعث القلق التي أثارتها منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات على مدى سنوات عدة، ولكنها لم تعطِ سوى صورة محدودة عن واقع عقوبة الإعدام في البلاد.[81]

وكما كانت الحال في السنوات السابقة، فقد استمرت منظمة العفو الدولية في مراقبة التقارير المتعلقة بعمليات الإعدام وأحكام الإعدام في البلاد، وتمكَّنت من جمع معلومات بشأن عدد محدود من الحالات. وقد أظهرت تلك التقارير أن عقوبة الإعدام ظلت تُستخدم على نطاق واسع في قضايا الجرائم المتعلقة بالمخدرات، والقتل العمد. وظل العديد من الأشخاص يواجهون هذه العقوبة على ارتكاب جرائم اقتصادية من قبيل الاختلاس.

وفي استعراضها للوضع في فيتنام، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها من أن الاعترافات التي تم انتزاعها تحت وطأة التعذيب قد أفضت إلى فرض أحكام بالإعدام. وسلَّطت اللجنة الضوء على ظروف الاعتقال القاسية بشكل خاص، التي ربما تصل إلى حد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، بما فيها الحبس الانفرادي في زنازين تخلو من تهوية؛ وعدم كفاية الطعام والشراب؛ والتقييد بالأغلال والأصفاد على مدى 24 ساعة يومياً؛ وإساءة المعاملة الجسدية.[82]وقدمت اللجنة توصية بإنشاء نظام فعال لجمع البيانات الإحصائية على المستوى الوطني، بما في ذلك حول استخدام عقوبة الإعدام.[83]

هو دوي هاي: عرضة لخطر الإعدام بعد محاكمة جائرة: حالة هو دوي هاي

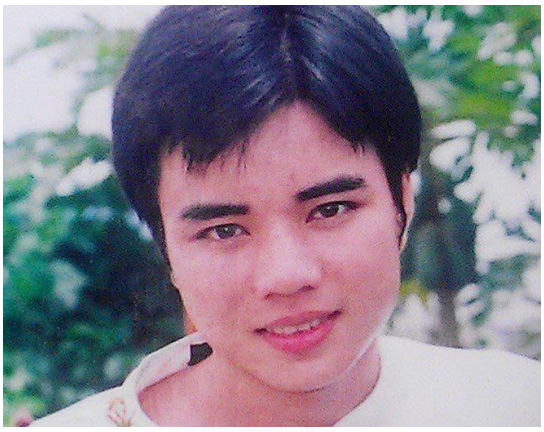

هو دي هاي *© Amnesty International*

كان هو دوي هاي واحداً من أكثر من 600 شخص محكومين بالإعدام في فيتنام، وظل تحت طائلة الإعدام الوشيك خلال عام 2018. وقد اقترب مرتين من لحظة الإعدام في العقد الماضي. ففي المرة الأولى، أصدر الرئيس الفيتنامي في ذلك الوقت ترونغ تان سانغ قراراً بوقف تنفيذ إعدامه قبل يوم واحد من الموعد المقرر لتنفيذه، في 5 ديسمبر/كانون الأول 2014. وبعد ثلاث سنوات، أي في 7 ديسمبر/كانون الأول 2017، ضغط رئيس الادعاء العام في إقليم لونغ آن من أجل تحديد موعد جديد لإعدامه في خطاب متلفز، قائلاً إن أي تأخير في تنفيذ حكم الإعدام "يُلحق الضرر بالأمن الوطني". ويمكن الآن تنفيذ إعدامه فور موافقة السلطات على مستوى الدولة على ذلك.

80 ملخص للتدخل متاح باللغة الفيتنامية على الرابط التالي: https://baomoi.com/chinh-phu-bao-cao-ve-cong-tac-thi-hanh-an-nam-2018/c/28567685.epi

81 وفقاً لتقرير صادر عن وزارة الأمن العام في فبراير/شباط 2017، فقد أُعدم 429 سجيناً في الفترة بين 8 أغسطس/آب 2013 و30 يونيو/حزيران 2016، أي بمعدل 147 عملية إعدام في كل عام، تقرير وزارة الأمن العام رقم: 05/BC-BCA-C81 بتاريخ 4 يناير/كانون الثاني 2017.

82 لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لفيتنام، وثيقة الأمم المتحدة رقم: UN Doc. CAT/C/VNM/CO/1 (2018)، الفقرتان 28 و32.

83 لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم: UN Doc. CAT/C/VNM/CO/1 (2018)، الفقرة 42.

وقال هو دوي هاي إنه أُرغم على "الاعتراف" بالجريمة تحت وطأة التعذيب أثناء استجوابه من قبل الشرطة، وهو "اعتراف" سحَبه في وقت لاحق. وقد شابتْ قضيتَه مخالفات إجرائية إضافية، وتجاهل أدلة نفي رئيسية، إلى درجة أن لجنة الشؤون القضائية التابعة للجمعية الوطنية، التي تحقق في ادعاءات إساءة تطبيق العدالة خلصت، في 10 فبراير/شباط 2015، إلى نتيجة مفادها أن كلتا المحكمتين، الابتدائية والاستئناف، ارتكبتا مخالفات خطيرة لقانون الإجراءات الجنائية عندما كانت تنظر في قضية هو دوي هاي. وحثت اللجنة على مراجعة قضيته بما يتماشى مع المادة 273 من قانون الإجراءات الجنائية.

تمّ القاء القبض على هو دوي هاي في مارس/آذار 2008، وكان عمره 23 سنة في ذلك الوقت، وفي 1 ديسمبر/كانون الأول 2008، وبعد مرور تسعة أشهر، أدانته محكمة الشعب في إقليم لونغ آن في فيتنام بتهمة سرقة ممتلكات وارتكاب جريمة قتل عمد، وحكمتْ عليه بالإعدام. ولم يُسمح له بالاتصال بمحاميه منذ أن أيَّدت محكمة الاستئناف التابعة لمحكمة الشعب العليا في مدينة هو شي منه قرار الإدانة والحكم بالإعدام، في أبريل/نيسان 2009. وعلى الرغم من بواعث القلق بشأن تدهور حالته الصحية بشكل خطير، فإن هو دوي هاي لم يحصل على معالجة طبية منذ بداية احتجازه في مركز الاعتقال المؤقت في إقليم لونغ آن بجنوب فيتنام في عام 2008.[84] وقد استمرت والدته وشقيقته في حملة الدفاع عنه على مدى العقد الماضي.

84 للمزيد من المعلومات انظر منظمة العفو الدولية، *فيتنام: الدفع بقضية محكوم بالإعدام منذ 10 سنوات نحو تنفيذ الحكم* (رقم الوثيقة: ASA 41/8004/2018)

أوروبا وآسيا الوسطى

التوجهات على مستوى المنطقة

- عدد عمليات الإعدام المسجلة في بيلاروسيا قد تضاعفت بالمقارنة مع عددها في عام 2017. وكانت آخر مرة نّفِّذت فيها دولة أخرى في المنطقة عمليات إعدام قد حدثت في عام 2005.
- استمرت كازاخستان وروسيا الاتحادية وطاجيكستان في احترام وقف تنفيذ عمليات الإعدام.

البلد	عمليات الإعدام المسجلة في 2018	أحكام الإعدام المسجلة في 2018	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2018
بيلاروسيا	4+	2+	2+
كازاخستان	0	0	1
روسيا الاتحادية	0	0	0
طاجيكستان	0	0	0

في 31 مايو/أيار، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بالإجماع، بأن رومانيا، في قضية *الناشري ضد رومانيا*، قد انتهكت التزاماتها الدولية بالمساعدة في نقل عبدالرحيم الناشري في عام 2004 بموجب برنامج التسليم والاعتقال السري ، الذي استخدمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.[85] ومن جملة انتهاكات أخرى، وجدت المحكمة الأوروبية أن رومانيا انتهكت حق الناشري في الحياة وفي المحاكمة العادلة ضمن فترة زمنية معقولة، بالإضافة إلى حقه في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وذلك لأن رومانيا، وهي دولة طرف في البروتوكول رقم 6 لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام، لم تحصل على تأكيدات بإزالة الخطر الحقيقي من أن يتعرض الناشري للحرمان الصارخ من العدالة ويواجه عقوبة الإعدام. وفي نهاية عام 2018 كانت محاكمة عبد الرحيم الناشري جاريةً باستخدام إجراءات قانونية جائرة من قبل اللجنة العسكرية في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتنامو بكوبا.

أبرز التطورات القطرية

يُعتقد بأن اثنين من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في **بيلاروسيا** قد أُعدما في مايو/أيار. فخلال جلسة الاستماع أمام المحكمة العليا، في مايو/أيار، صرَّح السجين المحكوم عليه بالإعدام فياتشيسلاف سوخاركو بأنه في ليلة 15-16 مايو/أيار، تم اقتياد أليكسي ميخالينيا وفيكتار ليوتاف من زنزانتيهما، ولم يعودا منذ ذلك الوقت.[86] وبحلول نهاية عام 2018 لم تكن السلطات البيلاروسية قد أكَّدت إعدام الر جلين. وكان قد حُكم عليهما بالإعدام في قضيتين منفصلتين في عام 2018 إثر إدانتهما بجريمة القتل العمد.

في نوفمبر/تشرين الثاني، أُعدم إيهار هيرشانكو وسياميون بيرازنوي من دون إشعار مسبق إثر إدانتهما والحكم عليهما بالإعدام، في يوليو/تموز 2017، بتهم ارتكاب جرائم قتل عمد واختطاف واختلاس وحيازة مخدرات وتزوير وثائق. وقد نُفذت عمليتا الإعدام عقب قرار أصدرته المحكمة العليا في بيلاروسيا في يوليو/تموز 2018، بتأييد أحكام الإعدام، وذلك بعد أن كانت المحكمة نفسها- وفي خطوة غير مسبوقة قبل شهر من ذلك التاريخ – قد وافقت على مراجعة قضيتيهما إثر دعوى استئناف ادَّعت بوجود مخالفات إجرائية ما

85 *الناشري ضد رومانيا* (12/33234)، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (2018)، الفقرتان 721–722
https://hudoc.echr.coe.int/eng#{%22itemid%22:[%22001-183685%22]}

86 منظمة العفو الدولية، *بيلاروسيا: منظمة العفو الدولية تدين إعدام سجينين آخرين*، (رقم الوثيقة: EUR 49/9521/2018)

يخصهما.[87] وقضت المحكمة بأنه لم يتم ارتكاب أية مخالفات. وقد أكدت عائلات السجناء تنفيذ عمليتيْ الإعدام.

في ديسمبر/كانون الأول، أدان المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بأوضاع حقوق الإنسان في بيلاروسيا، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة استمرار بيلاروسيا في استخدام عقوبة الإعدام. كما أدانوا عدم احترام بيلاروسيا لمطالبة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بعدم تنفيذ أحكام الإعدام بحق كل من أليكسي ميخالينيا وإيهار هيرشانكو وسيامیون بيرازنوي أثناء فترة قيام اللجنة بفحص قضاياهم.[88]

وفي مراجعتهما لالتزام بيلاروسيا بالمعاهدتين اللتين صادقت عليهما، أوصت لجنة حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب التابعتان للأمم المتحدة، من جملة ملاحظات أخرى، بأن تنظر بيلاروسيا في إعلان وقف تنفيذ أحكام الإعدام، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام وتخفيف أحكام الإعدام في نهاية المطاف. كما أعلنت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن قلقها من أن يُحرم الأشخاص الذين يواجهون أحكام الإعدام من المحاكمات العادلة، ومن عدم إشعارهم وإشعار عائلاتهم بموعد إعدامهم، وعدم تسليم جثامين الأشخاص المعدومين إلى أقرباءهم وعدم الكشف عن أماكن دفنهم.[89] وعلاوةً على ذلك، فقد أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها العميق بشأن النتائج التي توصلت إليها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي تفيد بأن الاعترافات بالذنب انتُزعت بالإكراه أو تحت وطأة التعذيب، وبشأن التقارير التي تقول إن الأشخاص المحكومين بالإعدام احتُجزوا في الحبس الانفرادي.[90]

وفي يناير/كانون الثاني، حكمت محكمة مدينة مينسك بالإعدام على فياتشيسلاف سوخاركو وأليكساندر زيلنيكاف بتهمة القتل العمد بعد مراجعة قضيتيهما، وألغيت أحكام السجن المؤبد الصادرة بحقهما عند إعادة محاكمتها. وفي مايو/أيار أيَّدت المحكمة العليا أحكام الإعدام، الأمر الذي يعرِّضهما للإعدام الوشيك. وكانا الشخصين الوحيدين اللذين عُرف بأنهما محكومان بالإعدام بحلول نهاية عام 2018.[91]

87 منظمة العفو الدولية، *بيلاروسيا: قرار غير مسبوق للمحكمة العليا بتعليق أحكام الإعدام* (خبر، 15 يونيو/حزيران 2018)، www.amnesty.org/en/latest/news/2018/06/belarus-unprecedented-supreme-court-decision-to-suspend-death-sentences/

88 مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان ، *خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يدينون الإعدامات في بيلاروسيا*، 12 ديسمبر/كانون الأول 2018، www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24009&LangID=E

89 الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: بيلاروسيا، UN Doc. CCPR/C/BLR/CO/5، 2018 ، الفقرة 27

90 الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب: بيلاروسيا، UN Doc CAT/C/BLR/CO/5، 2018 ، الفقرتان 54-55

91 منظمة العفو الدولية، *بيلاروسيا: معلومات إضافية: سجينان معرَّضان لخطر الإعدام الوشيك- أليكساندر زيلنيكاف وفياتشسلاف سوخاركو*، رقم الوثيقة: (EUR 49/9586/2018)

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوجهات على مستوى المنطقة

- انخفض تنفيذ أحكام الإعدام بمعدل 41% في 2017، نتيجة تراجع كبير في عمليات الإعدام في إيران والعراق.
- عُرف عن خمسة بلدان تنفيذها أحكاماً بالإعدام، وسجل انخفاض بنسبة 50% عن 2017.
- ارتفع معدل أحكام الإعدام المسجلة التي صدرت بنسبة 89% بالمقارنة مع 2017، حيث صدر 61% من إجمالي هذه الأحكام في مصر.
- استمرّت إيران والمملكة العربية السعودية والعراق في تصّدر قائمة البلدان التي نفذت أحكاماً بالإعدام في المنطقة.

البلد	عمليات الإعدام المسجلة في 2018	أحكام الإعدام المسجلة في 2018	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2018
الجزائر	0	1+	+
البحرين	0	12	20+
مصر	43+	717+	+
إيران	253+	+	+
العراق	52+	271+	285+
إسرائيل	0	0	0
الأردن	0	16+	16+
الكويت	0	34	+
لبنان	0	5+	+
ليبيا	0	45+	45+
المغرب/الصحراء الغربية	0	10	93
عمان	0	4+	+
(دولة) فلسطين	0	13	+
قطر	0	1+	+
المملكة العربية السعودية	149	4+	46+
سوريا[92]	غير مؤكد	غير مؤكد	غير مؤكد
تونس	0	12+	89+
الإمارات العربية المتحدة	0	10+	+

92 بسبب النزاع المسلح الداخلي بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، لم يكن مككناً التأكد من أنه لم يتم تنفيذ أي أحكام قضائية أو أية أحكام بالإعدام من تلك التي فرضت في سوريا في 2018. ولا يشمل هذا تقارير عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وغيرها من عمليات القتل غير القانونية على أيدي القوات الحكومية والجماعات غير التابعة للدولة، إبان النزاع المسلح ، أو الوفيات في الحجز جراء التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة.

البلد	عمليات الإعدام المسجلة في 2018	أحكام الإعدام المسجلة في 2018	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2018
اليمن[93]	4+	13+	18+

انخفض عدد عمليات الإعدام التي سجلتها منظمة العفو الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 41%، من 847 في 2017 إلى 501 في 2018، وهو أدنى عدد من عمليات الإعدام سُجل في المنطقة منذ 2010.[94] ونجم ذلك الانخفاض بصورة خاصة عن تراجع عدد الإعدامات في إيران إلى النصف، وذلك عقب تغييرات أدخلت على قانون مكافحة المخدرات في البلاد، وكذلك في العراق. وشهدت خمسة بلدان- وهي مصر وإيران والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن- التي عرف عنها تنفيذ أحكام بالإعدام- تراجعاً بنسبة 50% في البلدان التي نفذت أحكاماً بالإعدام. ولم يسجل تنفيذ أي أحكام بالإعدام في 2018 في كل من البحرين والأردن والكويت و(دولة) فلسطين والإمارات العربية المتحدة، وهي بلدان جرى تأكيد تنفيذ أحكام بالإعدام فيها جميعاً في 2017.

وضمت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعض البلدان الأكثر تنفيذاً لأحكام الإعدام بين دول العالم؛ حيث نفذت إيران والعراق والمملكة العربية السعودية مجتمعة ما لا يقل عن 454 عملية إعدام مسجلة، أي ما نسبته 91% من العدد الإجمالي في المنطقة بأسرها.

وفي مقابل الانخفاض في عدد الأحكام التي تم تنفيذها، كان هناك ارتفاع هائل في عدد أحكام الإعدام التي صدرت. شهدت أحكام الإعدام المسجلة البالغ عددها 170 1 زيادة بنسبة 89 ٪ مقارنة بعام 2017، حيث بلغ عدد أحكام الإعدام المسجلة 619 حكماً. وكما كان الحال في 2017، فرضت مصر أكبر عدد من أحكام الإعدام

أحكام الإعدام وما نفذ منها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009 - 2018

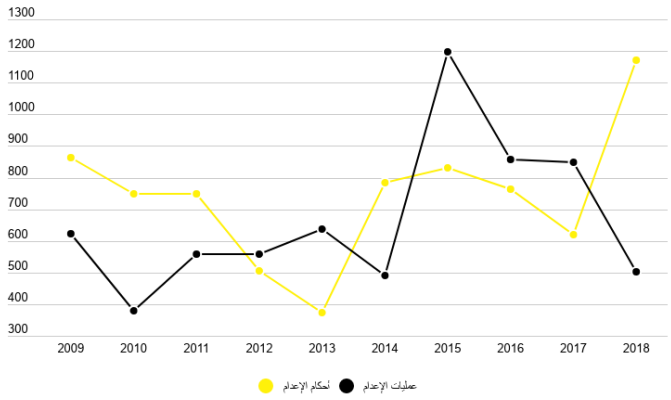

المؤكدة في المنطقة- ما نسبته 61%- حيث وصل عدد الذين صدر بحقهم أحكام بالإعدام إلى 717 شخصاً على الأقل، بالمقارنة مع ما لا يقل عن 402 في 2017. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه قد تم فرض المئات من أحكام الإعدام في إيران، ولكنها لم تتمكن من التأكد من أية إحصاءات موثوقة.

أبرز التطورات القطرية

في **البحرين**، خفف الملك حمد بن عيسى آل خليفة أحكام الإعدام الصادرة بحق السيد علوي حسين العلوي، وفاضل السيد عباس حسن رضي، ومحمد عبد الحسن أحمد المتغوي، ومبارك عادل مبارك مهنا إلى السجن المؤبد. وكان حكم الإعدام قد صدر بحق الرجال الأربعة بتهم "تشكيل خلية إرهابية، ومحاولة اغتيال القائد العام لقوة دفاع البحرين، وارتكاب جرائم إرهابية أخرى".[95] وكانت محكمة التمييز العسكرية قد أكدت الحكم قبل أيام من تخفيف الملك الأحكام الصادرة بحق الرجال الأربعة في أبريل/نيسان. وفي ديسمبر/كانون

93 كان من الصعب، بسبب النزاع المسلح الذي اندلع في مارس/آذار 2015، الحصول على معلومات بشأن استخدام عقوبة الإعدام في اليمن. وربما تكون أحكام بالإعدام قد صدرت أو نفذت. ولا تشمل الأرقام المسجلة لدى منظمة العفو الدولية التقارير المتعلقة بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وغيرها من عمليات القتل غير القانونية على أيدي القوات الحكومية والجماعات غير التابعة للدولة، إبان النزاع المسلح، أو الوفيات في الحجز جراء التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

94 في 2010، سجلت منظمة العفو الدولية 378 عملية إعدام في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

95 منظمة العفو الدولية، *البحرين: الملك يخفف أربعة أحكام بالإعدام إلى السجن المؤبد غير أن المحاكمات تبقى جائرة* (رقم الوثيقة: MDE 11/8333/2018)

الأول، خففت محكمة استئناف حكم الإعدام الصادر بحق شخص آخر هو السيد رضا خليل جعفر إبراهيم إلى السجن المؤبد.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2018، نقضت محكمة التمييز البحرينية أحكام الإعدام الصادرة بحق محمد رمضان عيسى علي حسين، وحسين علي موسى حسين محمد، استناداً إلى ظهور أدلة جديدة تشير إلى أن الرجلين أخضعا للتعذيب، وأمرت محكمة الاستئناف العليا الجنائية بإعادة المحاكمة في القضيتين وبنظرهما من قبل هيئة قضاة جديدة.[96]

وارتفع عدد عمليات الإعدام المسجلة في **مصر** من 35 في 2017 إلى 43 في 2018، بينما ارتفع عدد ما فرض من أحكام إلى رقم صاعق يبلغ 717 حكماً، وهو أعلى رقم سجلته منظمة العفو الدولية في تاريخها لأحكام الإعدام في البلاد.

وظل مئات الأشخاص تحت حكم الإعدام في نهاية السنة، ولكن لم تحصل منظمة العفو الدولية على المعلومات الكافية لتوفير رقم يمثل حداً أدنى يمكن تأكيده. وصدر ما لا يقل عن 289 قراراً بتخفيف الحكم، بينما برأت إحدى المحاكم شخصاً واحداً.

وقد أصدرت المحاكم العادية والعسكرية، تحت حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، منذ 2014، ما لا يقل عن 2000 حكم بالإعدام، معظمها يتصل بحوادث عنف سياسي، وبناء على محاكمات جائرة بالاستناد إلى "اعترافات" انتزعت تحت وطأة التعذيب، وتحقيقات شرطية معيبة. ومن الأمور المعتادة تماماً في مصر أن تصدر أحكام الإعدام على المدنيين عن محاكم عسكرية. وهذه المحاكم العسكرية جائرة بطبيعتها، نظراً لأن جميع المسؤولين في المحاكم العسكرية، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون، هم جزء من القوات المسلحة. ويتبع هؤلاء المسؤولون وظيفياً وزير الدفاع، ولا يتمتعون بالتدريب اللازم في مجال حكم القانون أو معايير المحاكمات. وقد وجدت منظمة العفو الدولية أن من غير الممكن، في بعض الحالات- ولا سيما بالنسبة لأشخاص أدينوا بجرائم من قبيل الإرهاب، والتحريض على العنف، و"العنف السياسي"- أن يكون هؤلاء قد ارتكبوا الجرم الذي اتهموا بارتكابه، نظراً لأن المحكوم عليهم بالإعدام كانوا في حجز الشرطة في وقت وقوع الجريمة.[97]

أحكام الإعدام المسجلة وما نفذ منها في مصر 2014 - 2018

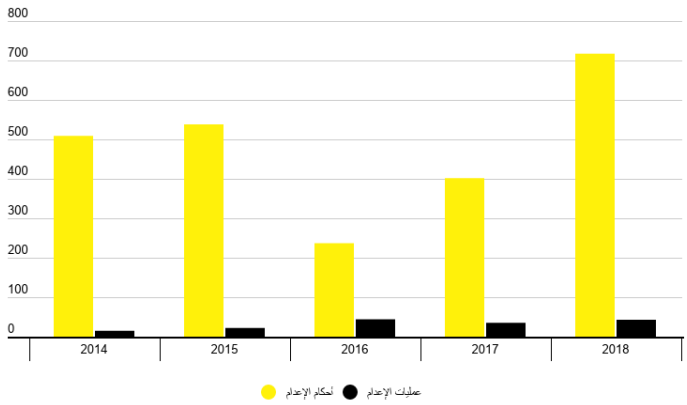

في 24 سبتمبر/أيلول 2018، أيدت محكمة النقض المصرية، التي تُصدر أحكاماً غير قابلة للاستئناف، أحكام الإعدام الصادرة بحق 20 مصرياً، بمن فيهم الشيخ عبد الرحيم عبد الحليم جبريل، وهو مدرس للقرآن يبلغ من العمر 80 سنة.[98] وأدين هؤلاء بتهمة قتل 13 شرطياً أثناء ما يعرف "بمذبحة كرداسة"، حيث اقتحمت مجموعة من المحتجين قسم شرطة كرداسة في محافظة الجيزة، في أغسطس/آب 2013. وأثناء المحاكمة، قبلت المحكمة شهادتين مشفوعتين بالقسم تجرّمان عبد الرحيم جبريل كدليل ضده، رغم أن شاهدي الادعاء اللذين نسبتا إليهما أنكرا أنهما قد شهدا بذلك.

96 منظمة العفو الدولية، *البحرين: معلومات إضافية: إلغاء حكمي إعدام والأمر بإعادة المحاكمة: محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد* (رقم الوثيقة: MDE 11/9347/2018)

97 منظمة العفو الدولية، مصر: متهمان عرضة لخطر الإعدام الوشيك إثر محاكمة عسكرية وتعرضِ للتعذيب (قصة إخبارية، 27 مارس/آذار 2018)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/03/egypt-two-defendants-at-imminent-risk-of-execution-after-military-trial-and-torture/

98 منظمة العفو الدولية، *تأييد حكم الإعدام بحق مصري عمره 80 عامًا* (رقم الوثيقة: MDE 12/9383/2018)

وفي أكتوبر/تشرين الأول، أصدرت محكمة عسكرية في الإسكندرية أحكاماً بالإعدام على 17 شخصاً اتهموا بتنفيذ ثلاثة تفجيرات مميتة لكنائس في 2017، وهجمات ضد قوات الأمن، عقب محاكمة جماعية.[99] وفي سبتمبر/أيلول، أصدرت محكمة جنائية في القاهرة 75 حكماً بالإعدام في محاكمة جماعية جرت خلالها مقاضاة 739 شخصاً فيما يتعلق بالمشاركة في اعتصام رابعة ، الذي تم تفريقه بالقوة المميتة في 14 أغسطس/آب 2013. وجرت مقاضاة الـ739 متظاهراً بصورة جماعية بتهمة قتل 17 رجلاً، بمن فيهم سبعة عناصر من الشرطة، وكذلك "بتهم" أخرى من قبيل "التجمع غير القانوني"، و"التحريض على خرق القانون"، والمشاركة في العنف.

وكان إجمالي عدد الإعدامات الذي سجلته منظمة العفو الدولية في **إيران**، والبالغ 253، هو الأدنى الذي سجلته في البلاد منذ 2010، ويقل بمعدل النصف عن العدد الذي تم تسجيله في 2017 (507). ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تنفيذ تعديلات على قانون مكافحة المخدرات، وإلى وقف مؤقت لعمليات الإعدام لمرتكبي جرائم تتعلق بالمخدرات. وزاد القانون، الذي جرى تعديله في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، من سقف كمية المخدرات ذات الصلة بالجريمة الواجب توافرها كي تصدر المحاكم أحكاماً إلزامية بالإعدام، مع إمكان تطبيق ذلك بأثر رجعي. وسمح للأشخاص الذين يحكم عليهم بالإعدام لارتكابهم جرائم تتصل بالمخدرات بأن يلتمسوا مراجعة أحكام الإعدام الصادرة بحقهم بغرض تخفيفها.

عدد عمليات الإعدام المسجلة في إيران 2014 - 2018

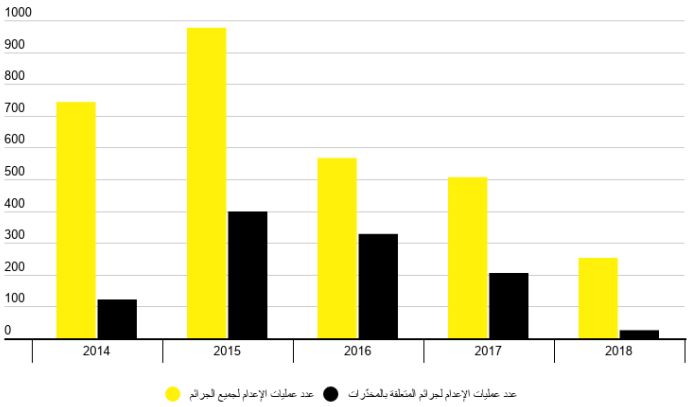

ومن بين 253 فرداً سجّلت منظمة العفو الدولية إعدامهم، أدين 160 بجرم القتل العمد، وهم خمس نساء و155 رجلاً؛ بينما أدين 22 من هؤلاء بجريمة اغتصاب نساء؛ وثلاثة بالاغتصاب وبالقتل العمد؛ وواحد بالاختطاف والقتل العمد؛ في حين أدين ثلاثة بالاختطاف والاغتصاب؛ وواحد بجرم *البغي* (حمل السلاح ضد الدولة)؛ وأدين 25 بالاتجار بالمخدرات؛ وواحد بجرم السطو المسلح؛ و18 *بالمحاربة* (لدين الله)، 12 منهم بعلاقة بعمليات سطو مسلح وستة بعلاقة بأنشطة سياسية؛ وأدين 14 بتهمة "الإفساد في الأرض"؛ وخمسة بجرائم لم يكن بالإمكان تأكيدها. وتمت الإعدامات عقب محاكمات جائرة، وتم تنفيذ 13 منها أمام الملأ. واستمر تطبيق حد الرجم بناء على أحكام الشريعة الإسلامية كوسيلة للإعدام، ولكن لم يسجل أي استخدام له في 2018. وكان الشنق هو وسيلة الإعدام الوحيدة التي تم تسجيل استخدامها خلال السنة. وأبقي على عقوبة الإعدام لبعض الممارسات الجنسية المثلية بالتراضي، وكذلك على جرائم مبهمة الصياغة، من قبيل "إهانة النبي" و"معاداة الله" و"الإفساد في الأرض".

وكان أحد من أعدموا بجريمة القتل العمد محمد سالاس، الذي ينتمي إلى جماعة "غونابادي" الصوفية، وأعدم، في يونيو/حزيران، بعد أن وجد مذنباً، بناء على محاكمة بالغة الجور، بقتل ثلاثة رجال شرطة أثناء احتجاج في فبراير/شباط. وكان الدليل الوحيد ضده "اعتراف" قال إنه أجبر على الادلاء به تحت التعذيب. وجرى بث هذا "الاعتراف"، الذي أخذ منه وهو على فراش المرض في المستشفى، على شبكات التلفزيون الحكومية قبل أسابيع من محاكمته. ولم يسمح له بالاتصال بمحام مستقل من اختياره في أي وقت قبل محاكمته وأثناءها.

وكان اثنان ممن أعدموا بجرم *"المحاربة"* زانيار مرادي ولقمان مرادي، وهما من الأقلية الكردية الإيرانية؛ أما الشخص الذي أعدم بتهمة *البغي* فكان رامين حسين براهي. وأعدم ثلاثتهم في سجن رجائي شهر، بمدينة

---

99 منظمة العفو الدولية، *مصر: أحكام الإعدام الجماعية والمحاكمات العسكرية الجائرة لن تحقق العدالة لضحايا تفجيرات الكنائس* (قصة إخبارية، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018)، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/10/egypt-mass-death-sentence-will-not-deliver-justice-for-victims-of-church-bombings/

كرج، في سبتمبر/أيلول، عقب محاكمات بالغة الجور. وحرموا من الاتصال بمحامييهم عقب القبض عليهم، وقالوا إنهم تعرضوا للتعذيب حتى أدلوا "باعترافات".

وظل القانون الإيراني ينص على فرض عقوبة الإعدام على تهمة الزنا. فحكم على امرأتين، هما زهرة درخشاني وغلستان جنكانلو، بالإعدام رجماً بجريرة هذا "الجرم".

وأصدرت المحاكم الخاصة التي أنشئت لمقاضاة مرتكبي جرائم تشمل الفساد المالي، في أغسطس/آب، أحكاماً بالإعدام وبالسجن لمدد طويلة وبالجلد على عدد من الأفراد وصفتهم السلطات بأنهم "فاسدون مالياً"، و"مخربون للاقتصاد". وأعدم ما لا يقل عن ثلاثة منهم في 2018: وهم وحيد مظلومين ومحمد إسماعيل قاسمي، واتهما بالتلاعب بسوق الذهب والعملات الإيرانية، وأعدما في نوفمبر/تشرين الثاني؛ وحميد رضا باقري درمني، وأعدم في ديسمبر/كانون الأول. وكانوا بين 14 شخص تم تسجيل إعدامهم بتهمة "الإفساد في الأرض". وحرم المتهمون أثناء المحاكمة من الاتصال بمحامين من اختيارهم، ولم يمنحوا حق الاستئناف ضد الأحكام بالسجن، وأعطوا 10 أيام فقط كمهلة لاستئناف أحكام الإعدام التي صدرت بحقه بعضهم.

وشددت إيران من استخدام عقوبة الإعدام ضد من هم دون سن 18 في وقت وقوع الجريمة، فأعدمت سبعة من هؤلاء بينهم امرأتان، هما زينب سكانوند ومحبوبه مفيدي؛ وخمسة رجال، وهم علي كاظمي وأمير حسين بورجعفر، وأبوالفضل جزاني شراهي، وأوميد رستامي، وأبوالفضل نادري. وظل ما لا يقل عن 85 شخصاً تحت حكم الإعدام في نهاية السنة. وقد لاحظت منظمة العفو الدولية وجود نمط مفزع من الجدولة الزمنية تعتمده السلطات الإيرانية لإعدام الجانحين الأحداث بصورة متعجلة وفجأة للحد من التدخلات العامة أو الخاصة لإنقاذ أرواحهم.

فشنق علي كاظمي، البالغ من العمر 22 سنة، في ظروف قاسية، في30 يناير/كانون الثاني، بأحد سجون محافظة بوشهر.[100] وجرى تحديد وقت إعدامه وتنفيذه دون إبلاغ محاميه، على الرغم من أن القانون الإيراني يقتضي ذلك. وأعطت السلطات عائلة علي كاظمي معلومات مضللة حول إعدامه، فصباح 30 يناير/كانون الثاني، اتصلت سلطات السجن بهم للتأكيد مجدداً للعائلة بأنه لم يتم تنفيذ الحكم. بيد أنهم عادوا وأخبروهم، في وقت لاحق من اليوم، بأنه قد تم تنفيذ الحكم. وكان علي كاظمي قد أدين بجريمة قتل لطعنه رجلاً أثناء عراك بينهما وقع في مارس/آذار 2011، عندما كان عمره لا يتجاوز 15 سنة.

ويجيز قانون الشريعة الإسلامية المطبق في إيران إصدار حكم الإعدام على الصبيان ممن تجاوزت أعمارهم 15 سنة قمرية، والفتيات اللاتي تجاوزت أعمارهن تسع سنوات قمرية، إذا ما أدينوا بجرم القتل العمد وجرائم كبرى أخرى، بالطريقة نفسها التي يحكم فيها على الكبار. بيد أن القانون يمنح القضاة حق الاجتهاد في أن يستبدلوا عقوبة الإعدام، ويصدروا حكماً بديلاً، إذا ما وجدوا أن هناك شكوكاً بشأن اكتمال "بلوغ" الفرد في وقت وقوع الجريمة. وفي فبراير/شباط، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن شجبه لحقيقة أن إيران "تنتهك أكثر من أية دولة أخرى" الحظر المطلق المفروض على استخدام عقوبة الإعدام ضد أشخاص كانوا دون سن 18 في وقت وقوع الجريمة التي أدينوا بها.

وتوضح قضية أبوالفضل جزاني شراهي بمزيد من الجلاء انتهاك إيران للحظر المطلق المفروض على استخدام عقوبة الإعدام ضد الأطفال بموجب القانون الدولي.[101] إذ أعدم أبو الفضل جزاني شراهي، البالغ من العمر 19 سنة، فجر 27 يونيو/حزيران، في سجن قم بمحافظة قم، وسط إيران. وكان قد حكم عليه بالإعدام في سبتمبر/أيلول 2014 عقب إدانته، من قبل الفرع 1 للمحكمة الجنائية في محافظة قم، بقتل شاب طعناً حتى الموت أثناء شجار وقع بينهما في 26 ديسمبر/كانون الأول 2013، عندما لم يكن عمره قد تجاوز 14 سنة. واستشهدت المحكمة، في إصدارها الحكم، برأي طبي لخبير في "منظمة الطب الشرعي لإيران" (المعهد الشرعي التابع للدولة) قال فيه دون المزيد من الإيضاح إن عبد الفضل جزاني شراهي قد بلغ "الرشد العقلي" الكامل في سن 14. وأيد الفرع 24 للمحكمة العليا في إيران هذا الحكم، في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

وطبقاً لقرار المحكمة العليا، الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، تم تأييد حكم الإعدام رغم أن ممثل النيابة العامة في المحكمة العليا كان قد قدّم رأياً قانونياً في صالح إلغاء حكم الإعدام، حيث أثار بواعث قلق بشأن اللجنة الطبية التي كانت قد فحصت مسألة بلوغ عبد الفضل جزاني شراهي سن الرشد، إذ لم تتضمن أي خبير في علم نفس الطفل، وأجرت فحوصها وتقييمها عقب سنة من وقت وقوع الجريمة. وتقدم عبد الفضل جزاني شراهي بعد ذلك بالتماس لإجراء مراجعة قضائية رفضه الفرع 33 التابع للمحكمة العليا، في أكتوبر/كانون الأول 2015. ولم يتجاوز قرار المحكمة المكتوب الثلاثة أسطر، كما لم يشر إلى أي من بواعث القلق الخطيرة التي أثارها محامي عبد الفضل جزاني شراهي وممثل النيابة العامة بشأن عمره والطريقة الخاطئة التي تم بها القطع بشأن بلوغه سن الرشد.

---

100 منظمة العفو الدولية، *إيران: السلطات تعدم شخصاً في ظروف شديدة القسوة* (قصة إخبارية، 30 يناير/كانون الثاني 2018)، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/01/iran-authorities-execute-man-in-exceptionally-cruel-circumstances/

101 منظمة العفو الدولية، *إعدام شاب قاصر يفضح تواطؤ المحاكم والبرلمان والأطباء في الاعتداء على حقوق الطفل* (رقم الوثيقة: MDE 13/8696/2018)

زينب سكانوند: إعدام فتاة كانت طفلة عند وقوع الجريمة عقب محاكمة جائرة

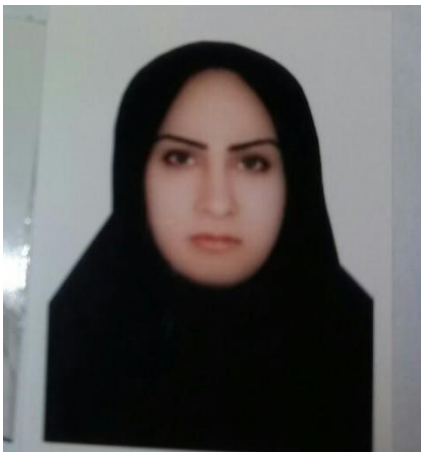

زينب سكانوند لوكران © Private

أعدمت زينب سكانوند، التي أبلغت مراراً عن أنها كانت ضحية عنف منزلي وجنسي، في أكتوبر/تشرين الأول. وكان قد حكم عليها بالإعدام بموجب عقوبة *القصاص*، في أكتوبر/تشرين الأول 2014، عقب محاكمة بالغة الجور أمام محكمة جنائية في محافظة غرب أذربيجان أدانتها بقتل زوجها.

وقبض على زينب سكانوند في فبراير/شباط 2012 وهي في سن 17، واحتجزت في مركز للشرطة 20 يوماً، قالت إنها تعرضت أثناءها للتعذيب على أيدي رجال شرطة ذكور بضربها على جميع أنحاء جسدها. و"اعترفت" بأنها قد طعنت زوجها عقب إخضاعه لها طيلة أشهر للإساءة الجسدية واللفظية، ورفضه طلبها المتكرر بأن يطلّقها. ولم تحظ إلا بمشورة محام عينته الدولة في آخر جلسة من محاكمتها، حيث قامت بالتراجع عن "اعترافها"، وأخبرت القاضي أن شقيق زوجها، الذي قالت إنه اغتصبها عدة مرات، هو مرتكب الجريمة. وقالت إنه أخبرها بأنه سوف يسامحها ويتخلى عن حقه في القصاص (يملك أقرباء ضحايا جرائم القتل سلطة العفو عن المذنب وقبول الدية عوضاً عنه، بموجب الشريعة الإسلامية) إذا ما قبلت تحمّل مسؤولية مقتل شقيقه.

ولم تتحقق المحكمة مدى صحة أقوال زينب سكانوند، وبدلاً من ذلك، استندت إلى "اعترافات" قدمتها دون حضور محام جلسة التحقيق، وفرضت عليها حكم الإعدام. ومع أنها كانت دون سن 18 في وقت وقوع الجريمة، لم تطبّق المحكمة حتى الأحكام الخاصة بالأحداث في "قانون الشريعة الإسلامية لسنة 2013" المطبّق في إيران نفسها، والذي يعطي القضاة حق الاجتهاد في الاستعاضة عن عقوبة الإعدام بعقوبة بديلة، إذا ما قرروا أن الجانح الحدث لم يكن قادراً على فهم طبيعة الجريمة أو نتائجها، أو إذا كانت هناك شكوك بشأن "نموه أو نضوجه العقلي" في وقت وقوع الجريمة.

وتنتمي زينب سكانوند إلى عائلة فقيرة محافظة، وهربت من بيت أهلها عندما كانت في سن 15 لتتزوج حسين سرمدي، الذي كان أكبر منها بأربع سنوات. وقالت إنها رأت في زواجها من حسين سرمدي الفرصة الوحيدة التي كانت أمامها لتحسين حياتها. بيد أن زوجها، وبعد فترة ليست بالطويلة من زواجهما، كما قالت، بدأ بالإساءة إليها لفظياً وبدنياً، وبضربها بمناسبة ودون مناسبة. وطلبت منه عدة مرات أن يطلّقها، ولكنه رفض. ثم سجلت شكاوى عديدة لدى الشرطة بشأن ما تعرضت له من إساءات، ولكن الشرطة لم تحرك ساكناً أو تقم بأي تحقيق في شكاواها. ثم حاولت العودة إلى عائلتها، ولكنهم كانوا قد تبرؤوا منها بعد هروبها.

وشهد **العراق** انخفاضاً بنسبة 58% في عمليات الإعدام، حيث سُجل ما لا يقل عن 52 عملية إعدام في 2018، بالمقارنة مع ما لا يقل عن 125 في 2017. ونفذت السلطات العراقية المركزية جميع أحكام الإعدام هذه؛ ولم ينفَّذ أي حكم بالإعدام في إقليم كردستان العراق. وأعلن المكتب الإعلامي للرئيس آنذاك، فؤاد معصوم، في عدة مناسبات أنه قد صادق على "دفعات" من أحكام الإعدام التي أكدتها المحاكم.

وتم تنفيذ أحكام الإعدام، وأحياناً بحق ما يزيد على 10 أفراد في المرة الواحدة، بالرغم من الانتهاكات الفاضحة للإجراءات الواجب اتباعها. واتسمت عمليات الإعدام أحياناً بالانتقامية، واستجابة للغضب الشعبي على العنف ذي الصلة بالإرهاب، الذي كثيراً ما كانت تتبناه الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية". وعلى سبيل المثال، دعا رئيس الوزراء آنذاك حيدر العبادي، في 28 يونيو/ حزيران، عقب إعدام مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" أعضاء في قوات الأمن العراقية كانوا قد اختطفوهم، إلى التعجيل في إعدام "الإرهابيين" المدانين الذين تم التصديق على أحكام الإعدام الصادرة بحقهم. وأعلنت وزارة العدل بعد ذلك عن إعدام 13 شخصاً.

بيد أن ما صدر من أحكام بالإعدام تضاعف أكثر من أربع مرات، من ما لا يقل عن 52 في 2017 إلى ما لا يقل عن 271 في 2018، وبصورة رئيسية نتيجة لانتهاء النزاع بين الدولة العراقية و تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذي أعقبه قبض السلطات على العديد من الأفراد المتهمين بالانتماء إلى التنظيم، وتقديمهم إلى المحاكمة. وارتبطت الأحكام بجرائم يتصل معظمها بأعمال إرهابية، إضافة إلى القتل والاختطاف وجرائم تتصل بالمخدرات. وحكم على بعض النساء، ولا سيما من مواطنات دول أجنبية، بالإعدام عقب إدانتهن بالانتماء إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ حيث كان يشتبه بأن أحد أقاربهن، وغالباً ما كان الزوج، ينتمي إلى تنظيم "الدولة الإسلامية".

الكويت خلت من الإعدامات في 2018 عقب استئنافها تنفيذ أحكام الإعدام في السنة التي سبقت. وأبلغت الحكومة منظمة العفو الدولية أنه تم خلال السنة فرض 34 حكماً بالإعدام، وتخفيف 14 حكماً، وإصدار عفو عن ثلاثة محكومين بالإعدام، وتبرئة ثلاثة أشخاص. وسجلت منظمة العفو الدولية أحكام إعدام صدرت على أشخاص ارتكبوا جرائم قتل واختطاف، وأخرى ذات صلة بالمخدرات.

في **ليبيا** لم تسجل أي إعدامات، ولكن حكمت محكمة استئناف، في أغسطس/آب، على 45 من أنصار الرئيس السابق معمر القذافي بالإعدام رمياً بالرصاص بسبب ارتكاب أعمال قتل في العاصمة، طرابلس، إبان انتفاضة 2011 ضد حكمه. وأعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن بواعث قلق بشأن أحكام الإعدام الجماعية، وأكدت معارضتها التامة لعقوبة الإعدام، بينما اعترفت بجهود القضاء الليبي لمحاسبة الأشخاص على الجرائم التي ارتكبت إبان انتفاضة 2011.[102]

ولم تنفذ أي أحكام بالإعدام في **المغرب/الصحراء الغربية** منذ 1993، رغم أن المحاكم فرضت 10 أحكام بالإعدام. وسجلت منظمة العفو الدولية وجود 93 شخصاً تحت حكم الإعدام في نهاية 2018. ومنحت السلطات عفواً عن خمسة محكومين عليهم بالإعدام.

عُمان فرضت ما لا يقل عن أربعة أحكام بالإعدام، وهي الأولى التي تم تسجيلها لاستخدام عقوبة الإعدام منذ 2015؛ ولم تنفذ أي أحكام بالإعدام. وصدر قانون عقوبات جديد، في 14 يناير/كانون الثاني، أبقى على عقوبة الإعدام على طيف من الجرائم.[103]

وأبلغت حكومة **قطر** منظمة العفو الدولية أنه لم تُنفذ في البلاد أية أحكام بالإعدام، وأنه لم يصدر أي أحكام بالإعدام في 2018. بيد أن وكالة الأنباء التونسية أوردت أنه حكم على رجل تونسي، هو فخري الأندلسي، بالإعدام في قطر، في مارس/آذار.[104]

ولم تسجل منظمة العفو الدولية تنفيذ أي حكم بالإعدام في **دولة فلسطين** للمرة الأولى منذ 2015. بينما أصدرت المحاكم الخاضعة لحكم الأمر الواقع لإدارة "حماس" في قطاع غزة 13 حكماً بالإعدام، بما في ذلك بحق ثلاثة أشخاص جرت محاكمتهم غيابياً. وفي ديسمبر/كانون الأول، أصدرت المحاكم في قطاع غزة أحكاماً بالإعدام على ستة أشخاص- خمسة منهم فلسطينيون، وواحد مقيم في إسرائيل (خمسة بالإعدام شنقاً وواحد رمياً بالرصاص) بتهمة "التعاون مع إسرائيل".

وسجلت منظمة العفو الدولية 149 عملية إعدام- بينهم امرأتان و147 رجلاً- في **المملكة العربية السعودية**. وكان بينهم 71 من مواطني السعودية. بينما كان الآخرون من مواطني دول أجنبية: واحد من (بورما)؛ وواحد من (جيبوتي)؛ وواحد من (الصومال)؛ وواحد من (السودان)؛ وواحد من (الهند)؛ واثنان من (إندونيسيا)؛ واثنان من (لبنان)؛ وثلاثة من (تشاد)؛ وثلاثة من (الأردن)؛ وأربعة من (إثيوبيا)؛ وخمسة من (نيجيريا)؛ وخمسة من (اليمن)؛ وستة من (سوريا)؛ وسبعة من (مصر)؛ و33 من (باكستان)؛ وثلاثة أشخاص لم تعرف جنسياتهم. وصدر 85 من الأحكام التي نفذت على مرتكبي جرائم قتل، و60 على جرائم تتصل

---

102 "الأمم المتحدة 'قلقة' بشأن أحكام الإعدام الصادرة بحق 45 من الموالين للقذافي قتلوا محتجين مؤيدين للثورة في 2011"- ليبيا هيرالد، 16 أغسطس/آب 2018، https://www.libyaherald.com/2018/08/17/un-concerned-by-death-sentences-passed-on-45-pro-qaddafi-killers-of-2011-revolution-supporting-protestors/

103 "تحديث قانون العقوبات العماني وفرض عقوبات جديدة على الجرائم"، *تايمز أوف عمان*، 14 يناير/كانون الثاني 2018، https://timesofoman.com/article/125975

104 القيروان: الحكم على فخري الأندلسي بالإعدام في قطر... وعائلته تدعو السلطات التونسية إلى التدخل العاجل"، تونزيا نيوز غازيت (مجلة الأخبار التونسية)، 6 أبريل/ نيسان 2018، https://tunisianewsgazette.com/kairouan-fakhri-landolsi-sentenced-to-death-in-qatar-his-family-calls-on-tunisian-authorities-to-intervene-urgently/

بالمخدرات، وواحد على جريمة سطو مسلح، وواحد على جريمة اختطاف وتعذيب، وواحد على أعمال تتصل بالإرهاب، وواحد على جريمة الاغتصاب. ولم تتقيد السلطات عموماً بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة وبالضمانات الواجب توافرها للمتهمين في قضايا جنائية كبرى. وغالباً ما عقدت المحاكمات في السر وكانت بإجراءات موجزة، في غياب المساعدة أو التمثيل القانونيين، وكذلك في غياب أي خدمات للترجمة بالنسبة للمتهمين الأجانب خلال مختلف مراحل المحاكمة. واستندت أحكام الإعدام بصورة منتظمة إلى "اعترافات" قال المتهمون إنها انتزعت منهم تحت وطأة التعذيب.[105]

و بصورة روتينية، لم تبلغ السلطات أهالي من أعدمتهم بقرار إعدام أقربائهم الوشيك، أو تبلغهم فور إعدامهم. ففي أكتوبر/تشرين الأول، أعدمت السلطات توتي تورسيلاواتي، وهي عاملة منازل إندونيسية مهاجرة، دون إبلاغ عائلتها أو السلطات الإندونيسية قبل إعدامها.[106]

ووظفت السلطات عقوبة الإعدام كأداة لقمع الرأي المعارض، كما أظهرت دعوات النيابة العامة المتكررة إلى إعدام عدة ناشطين ورجال دين شيعة بتهم تتعلق بممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.[107] فظل رجل الدين البارز سلمان العودة، الذي اعتقل تعسفاً في سبتمبر/أيلول 2017، يواجه خطر عقوبة الإعدام عقب مطالبة النيابة العامة بإعدامه بتهم تتعلق بانتمائه إلى "جماعة الإخوان المسلمين"، وبدعواته إلى الإصلاح الحكومي وتغيير النظام في المنطقة العربية. وواجه خمسة ناشطين شيعة، بينهم إسراء الغمغام، عقوبة الإعدام أيضاً بتهم تتعلق بمشاركتهم في الاحتجاجات من أجل احترام الحقوق والإصلاح في المنطقة الشرقية، ذات الأغلبية الشيعية.

وفي أغسطس/آب، أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود "نظام (قانون) الأحداث". وينص القانون على حد أقصى من العقوبة بالسجن 10 سنوات بالنسبة للأحداث (الأشخاص الذين لم يبلغوا سن 18) في القضايا التي يمكن للقضاة بخلاف ذلك أن يطبقوا فيها عقوبة الإعدام *//التعزيرية* لهذا النوع من الجرائم طبقاً للشريعة الإسلامية. بيد أن القانون لا يستبعد فرض أحكام الإعدام على القصّر الذين يدانون بجرائم تعاقب عليها الشريعة الإسلامية بإقامة *//الحد* أو الجرائم التي تعاقب عليها *بالقصاص*، وهي فئة من الجرائم بموجب الشريعة الإسلامية يعاقب مرتكب القتل والتسبب بالأذى الجسدي فيها بعقوبة مماثلة ومساوية للجرم. وبهذه الطريقة، فإن القانون لا يلبي أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحظر بصرامة استخدام عقوبة الإعدام ضد الأشخاص الذين لم يكونوا قد بلغوا سن 18 في وقت وقوع الجريمة. وظل ما لا يقل عن أربعة أشخاص من هذه الفئة تحت حكم الإعدام في نهاية السنة.

وفي نهاية العام، كان 12 رجلاً سعودياً يواجهون خطر الإعدام الوشيك. ففي فبراير/شباط، صادقت المحكمة العليا على أحكام الإعدام الصادرة بحق سالم العمري، ومحمد عطية، وعباس الحسن، ومحمد العاشور، وطالب الحربي، وحسين الحامدي، وحسين العبود، وطاهر الحربي، وعلي العاشور، ويوسف الحربي، وعلي مهنا، وعباس العباد.[108] وكان هؤلاء الرجال قد أدينوا بتهمة التجسس لصالح إيران وحكم عليهم بالإعدام عقب محاكمة جماعية بالغة الجور. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات بأن قضاياهم قد أحيلت من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة إلى رئاسة أمن الدولة، وهي هيئة تملك سلطات النيابة العامة وتتبع الملك مباشرة. ويمكن أن يُعدم هؤلاء الرجال حالما يصدّق الملك على الحكم، وهذه عملية سرية يمكن أن تتم في أي وقت.

105 منظمة العفو الدولية، *تحرك عاجل: 12 رجلاً سعودياً يتهددهم خطر الإعدام الوشيك* (رقم الوثيقة: MDE 23/9381/2018)؛ منظمة العفو الدولية، *المملكة العربية السعودية: نشطاء سعوديون يواجهون عقوبة الإعدام* (رقم الوثيقة: MDE 23/9439/2018)

106 "إندونيسيا تحتج على إعدام المملكة العربية السعودية عاملة منزل"، *نيي نيويورك تايمز*، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، www.nytimes.com/2018/11/01/world/asia/indonesia-maid-executed-saudi-arabia.html

107 منظمة العفو الدولية، *المملكة العربية السعودية: مطالبة متكررة من النيابة العامة بإعدام نشطاء ورجال دين* (رقم الوثيقة: MDE 23/9141/2018)

108 منظمة العفو الدولية، *المملكة العربية السعودية: 12 رجلاً سعودياً يتهددهم خطر الإعدام الوشيك* (رقم الوثيقة: MDE 23/9381/2018)

منطقة إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى

التوجهات على مستوى المنطقة

- نفذت أربعة بلدان – بوتسوانا والصومال وجنوب السودان والسودان – عمليات إعدام، واستأنفت بوتسوانا والسودان تنفيذ عمليات الإعدام بعد أن لم تكن قد فعلت ذلك في عام 2017.
- أدى انخفاض عمليات الإعدام في الصومال إلى انخفاض مشابه في المنطقة ككل، من 28 حالة في عام 2017 إلى 24 حالة في عام 2018، على الرغم من حدوث زيادة مثيرة للقلق في عمليات الإعدام بجنوب السودان.
- اتَّسع نطاق عقوبة الإعدام في موريتانيا ونيجيريا.
- ألغت بوركينافاسو عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط، واقتربت غامبيا أكثر من إلغاء عقوبة الإعدام.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجلة في 2018	عدد أحكام الإعدام المسجلة في 2018	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2018
بنين	0	0	0
بوتسوانا	2	5	5
بوركينا فاسو	0	0	+
كاميرون	0	0	+
جمهورية إفريقيا الوسطى	0	0	
تشاد	0	4+	4+
جزر القمر	0	0	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	41	41+
غينيا الاستوائية	0	0	
إريتريا	0	0	0
إسواتيني (سوازيلاند السابقة)	0	0	1
إثيوبيا	0	0	
غامبيا	0	1	22
غانا	0	12	172
غينيا	0	0	8+
كينيا	0	12+	158+[109]
ليسوتو	0	0	2
ليبيريا	0	0	
ملاوي	0	0	15

109 هذا هو الرقم الذي تمكنت منظمة العفو الدولية من التأكد منه للمحكومين عليهم بالإعدام في سجن كاميتي للحراسة القصوى في نوفمبر / تشرين الثاني 2018. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي أكبر.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجلة في 2018	عدد أحكام الإعدام المسجلة في 2018	الأشخاص المعروف بأنهم محكومون بالإعدام حتى نهاية 2018
مالي	0	18	81
موريتانيا	0	3	115
النيجر	0	0	
نيجيريا	0	46+	2,000+
سيراليون	0	4	42
الصومال	13	15+	139+
جنوب السودان	7+	8+	345+
السودان	2	8	109+
تنزانيا	0	4+	500+
أوغندا	0	5	145
زامبيا	0	21+	252+
زيمبابوي	0	5+	81+

اتّسم التقدم ضد استخدام عقوبة الإعدام في منطقة أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى بالإيجابية نسبياً في عام 2018.

انخفضت عمليات الإعدام المسجلة، من 28 حالة في عام 2017 إلى 24 حالة في عام 2018. كان ذلك بسبب انخفاض عمليات الإعدام المسجلة في الصومال بالرغم من ارتفاع عدد الإعدامات المنفذة في جنوب السودان الذي يبعث على الصدمة. بيد أن البلدين اللذيْن لم ينفذا عمليات إعدام في عام 2017– بوتسوانا والسودان – استأنفا تنفيذها في عام 2018، وانضمَّا بذلك إلى الصومال وجنوب السودان، وأصبحت هذه البلدان الأربعة الوحيدة التي تنفذ عمليات إعدام في هذا العام.

عدد عمليات الإعدام المسجلة في منطقة أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى 2009 - 2018

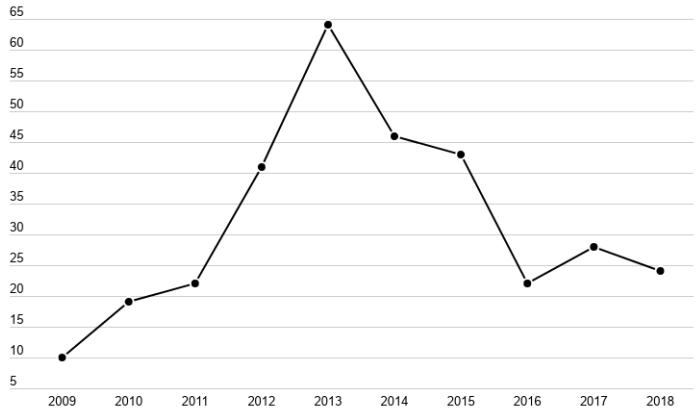

البلدان المنفذة لعقوبة الإعدام في منطقة أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى 2018

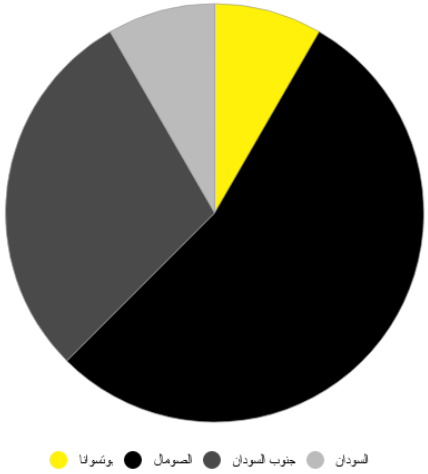

وانخفضت أحكام الإعدام المسجَّلة من 878 حكماً على الأقل في عام 2017 إلى ما لا يقل عن 212 حكماً في عام 2018، مع أن عدد البلدان التي فرضت أحكاماً بالإعدام ازدادت من 15 بلداً في العام السابق إلى 17 بلداً في عام 2018. ويُعزى انخفاض أحكام الإعدام بشكل رئيسي إلى انخفاض عدد أحكام الإعدام المؤكدة في نيجيريا.[110] وفي نهاية العام أصدرت نيجيريا العدد الأكبر من أحكام الإعدام، وسجَّلت العدد الأكبر من الأشخاص المعروفين بأنهم يرزحون تحت وطأة أحكام الإعدام في منطقة أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى.

وأحرز بَلَدان تقدماً كبيراً نحو الإلغاء التام لعقوبة الإعدام. فقد ألغت بوركينا فاسو عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط، بينما اقتربت غامبيا أكثر من الإلغاء التام لعقوبة الإعدام بترسيخ التزامها بإلغائها.

أبرز التطورات القُطرية

في 21 فبراير/شباط، قامت حكومة **بنين** بتخفيف حكم الإعدام الصادر بحق 14 رجلاً- 10 من بنين، واثنان من نيجيريا، وواحد من توغو، وواحد من ساحل العاج – إلى السجن المؤبد. وكان أولئك الرجال هم الباقين من الأشخاص المحكومين بالإعدام في بنين، الذين كانوا يقاسون الأمرَّين هناك في ظروف بائسة لمدة تتراوح بين 18 و20 سنة. وجاءت قرارات تخفيف الأحكام إثر صدور حكم المحكمة الدستورية في عام 2016، الذي ألغى فعلياً عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. وفي يونيو/حزيران اعتمدت الجمعية الوطنية قانون عقوبات جديداً لم ينص على عقوبة الإعدام.[111] وقد صدر القانون في 28 ديسمبر/كانون الأول.

وأعدمت **بوتسوانا** شخصين بسبب ارتكاب جريمة القتل العمد، وهما جوزيف تسيلايارونا في فبراير/شباط، وأويابو بولوكو في مايو/أيار. وعقب استعراض أوضاعها من قبل آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني لم تقبل بوتسوانا بإعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام، وإلغاء عقوبة الإعدام بشكل رسمي.[112] بيد أنها قبلتْ التوصيات المتعلقة باتخاذ خطوات فعالة لضمان إجراء مشاورات عامة بشأن إلغاء عقوبة الإعدام، وتجديد العمل بشأن تنظيم نقاش على المستوى الوطني حول عقوبة الإعدام. وفي يوليو/تموز، دعت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بوتسوانا إلى النظر في إصلاح قوانينها بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. وأكَّدت اللجنة على أن تنظر بوتسوانا في إعلان وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وأن تقود حواراً بشأن إلغاء العقوبة.

في **بوركينا فاسو**، اعتمدت الجمعية الوطنية في 31 مايو/أيار 2018 قانون عقوبات جديداً استثنى توقيع عقوبة الإعدام على الجرائم؛ وقد أعلنه رئيس الدولة في 22 يونيو/حزيران 2018. غير أن قانون القضاء العسكري لا يزال ينص على عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العسكرية. ولذا صنَّفت منظمة العفو الدولية هذا البلد بأنه ألغى

110 لم تتمكن منظمة العفو الدولية إلا من تأكيد 46 حكماً بالإعدام في نيجيريا؛ بيد أن الرقم الحقيقي يُحتمل أن يكون أعلى من ذلك.

111 الجمعية الوطنية لجمهورية بنين، قانون العقوبات رقم 2018–16، بتاريخ 4 يونيو/حزيران 2018:
www.legibenin.net/pdfs/le%20nouveau%20code%20penal%202018.pdf

112 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، *تقرير الفريق العامل لآلية الاستعراض الدوري الشامل، بوتسوانا*، رقم الوثيقة: UN Doc. A/HRC/38/8.
https://undocs.org/en/A/HRC/38/8

عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط. وعلى الرغم من سن القانون، فقد ظل بعض السجناء تحت وطأة حكم الاعدام في نهاية العام، ولكن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من تأكيد حد أدنى موثوق لعدد المحكومين بالإعدام. وخلال العام أعلنت السلطات أنه سيتم إجراء استفتاء على دستور جديد، يتضمن نصاً على إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم في عام 2019.[113]

في فبراير/شباط أعلن رئيس **غامبيا** آدم بارو وقف تنفيذ عمليات الإعدام رسمياً. وفي سبتمبر/أيلول، صدَّقت غامبيا على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وبذلك أصبحت غامبيا الدولة الطرف السادسة والثمانين في المعاهدة. وأكدت السلطات الغامبية أنه لم يتم تنفيذ أي عمليات إعدام، وأنه صدر حكم واحد جديد بالإعدام. وفي نهاية العام كان هناك 22 شخصاً يرزحون تحت وطأة حكم الإعدام. وقد أدينت أغلبية هؤلاء الأشخاص بارتكاب جرائم القتل العمد، وكان أربعة منهم مواطنين أجانب.

وأبلغت مصلحة السجون في **غانا** منظمة العفو الدولية بأنه حُكم على 12 شخصاً بالإعدام في عام 2018، ولم يتم تنفيذ أية عمليات إعدام. وفي نهاية العام، كان هناك 172 شخصاً يرزحون تحت وطأة حكم الإعدام، ومن بينهم سبعة مواطنين أجانب، وهم من بنين (1) وبوركينا فاسو (2) ونيجيريا (3) وبريطانيا (1).

وعلى الرغم من أن **غينيا** ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم في عام 2017، فقد تلقَّت منظمة العفو الدولية معلومات موثوق بها تفيد بأن ما لا يقل عن ثمانية أشخاص مازالوا يرزحون تحت وطأة حكم الإعدام في نهاية عام 2018.

في مارس/آذار عيَّن النائب العام في **كينيا** غيثو مويغاي فريق مهمات مؤلَّف من 13 عضواً لمراجعة الأُطر التشريعية المتعلقة بعقوبة الإعدام وغيرها من المسائل، وأنشأ إطاراً للتعامل مع إعادة محاكمة الأشخاص المحكومين بالإعدام. وكان ذلك تنفيذاً لأمر المحكمة العليا الذي أصدرته في ديسمبر/كانون الأول 2017 في قضية *فرانسيس كاريولو موروا تيتو ضد الجمهورية*، والذي أعلنت فيه أن حكم الإعدام الالزامي في قضايا القتل غير دستوري.

وعلى الرغم من إلغاء حكم الإعدام الإلزامي في قضايا القتل، فإن المحاكم مارست صلاحياتها التقديرية لفرض أحكام الإعدام في ما لا يقل عن 12 قضية. ففي يوليو/تموز أدينت روث كاماندي وحُكم عليها بالإعدام بسبب قتل صديقها فريد محمد. وفي نوفمبر/تشرين الثاني حكمت المحكمة العليا في كينيا بالإعدام على ضابطي الشرطة بنجامين كاهيندي تشانغاوا وستانلي أوكوتي بسبب قتل ضابط شرطة الإدارة جوزيف أبونغو واثنين من أقربائه، وهما جيوفري موغوي وأموس أوكيني في كانجيمي، نيروبي.

وخلال العام صدرت تصريحات لصالح استخدام عقوبة الإعدام في قضايا فساد وصيد الحيوانات البرية. وأعدَّ المحامي كيفن ماشاريا مسودة قانون اقترح فيها استخدام عقوبة الإعدام على ارتكاب جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية والتخريب،[114] بينما أعلن عضو البرلمان عن حزب اليوبيل الحاكم نغونجيري وامبوغو، اعتزامه طرح قانون في البرلمان يقترح فيه فرض عقوبة الإعدام على ارتكاب جرائم الفساد.[115] وعلاوةً على ذلك، صرَّح وزير السياحة والحياة البرية نجيب بلالا بأنه ينبغي تسريع سن القوانين التي تفرض عقوبة الإعدام على جريمة صيد الحيوانات البرية.[116]

وفي الوقت الذي لم تُسجَّل فيه أية إعدامات في **موريتانيا**، فقد صدرت ثلاثة أحكام بالإعدام؛ إذ أن محمد ولد إمخيطير، الذي حُكم عليه بالإعدام، في ديسمبر/كانون الأول 2014، بسبب منشور على فيس بوك اعتُبر "كفراً"، ظلَّ في الحجز في مكان مجهول. كان ذلك على الرغم من أن محكمة الاستئناف قضتْ بتخفيف الحكم بالإعدام الصادر بحقه في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، إلى حكم بالسجن لمدة مساوية لتلك التي أمضاها في السجن. وفي أبريل/نيسان، أقرَّت الجمعية الوطنية قانوناً استبدل المادة 306 من القانون الجنائي، وجعل عقوبة الإعدام إلزامية ضد كل من يُدان بتهمة "خطاب الزندقة" والأفعال التي تنطوي على "تدنيس للمقدسات". ويلغي القانون الجديد إمكانية الاستعاضة عن أحكام الإعدام بالسجن لمدد معينة بالنسبة لجرائم محددة تتعلق بالردة، إذا أعلن المذنب توبته فوراً. كما ينص القانون على توسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام ليشمل " أفعال الردة عن الدين ".

وبوجود ما يزيد عن 2,000 شخص محكوم عليهم بالإعدام في **نيجيريا** – من بينهم 46 شخصاً[117] حُكم عليهم بالإعدام في عام 2018– كان في هذا البلد العدد الأكبر من الأشخاص المحكومين بالإعدام في منطقة أفريقيا

113 كان من المقرر إجراء الاستفتاء في مارس/آذار 2019، ولكن حتى وقت طباعة هذا التقرير، يبدو أنه تأخَّر.

114 مشروع قانون جديد يقترح حكم الإعدام، وعدم كفالة المشتبه بهم في قضايا الفساد"، ستاندرد ديجيتال، 25 سبتمبر/أيلول 2018:
www.standardmedia.co.ke/article/2001296746/new-bill-proposes-death-sentence-no-bail-for-graft-suspects

115 "جريمة الفساد يجب أن يعاقَب عليها بالإعدام"، *نيي ستار*، 6 يونيو/حزيران 2018:
www.the-star.co.ke/news/2018/06/06/graft-must-carry-a-death-sentence_c1768019

116 كينيا نحو سن قوانين المسار السريع لجعل قتل الحياة البرية جريمة يعاقب عليها بالإعدام"، شينهوا، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2018:
www.xinhuanet.com/english/2018-05/11/c_137172427.htm

117 هذا الرقم يمثل الحد الأدنى من التقديرات الموثوقة، أما الرقم الحقيقي فمن المرجح أن يكون أعلى منه بكثير.

– جنوب الصحراء الكبرى بأسرها في نهاية العام. ولم تُنفذ أية عملية إعدام في البلاد، وتم تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق ما لا يقل عن 32 شخصاً، وصدرت قرارات عفو عن 16 شخصاً.

وأصدر حكام الولايات في نيجيريا قرارات رأفة بالسجناء المحكومين بالإعدام، مستخدمين سلطاتهم بموجب الفصل 212 من الدستور النيجيري لعام 1999 (المعدَّل). ففي مارس/آذار قرر حاكم ولاية الدلتا إفياني أوكوا تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق 30 شخصاً إلى السجن المؤبد. وفي وقت لاحق، دعا الحكومة النيجيرية إلى إلغاء عقوبة الإعدام، محاججاً بأن العالم أخذ يبتعد عن هذه العقوبة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، وقبل مغادرة مكتبه بوقت قصير أصدر حاكم ولاية أوسن رؤوف أريغبيسولا عفواً عن أربعة سجناء محكومين بالإعدام، وقرر تخفيف حكم الإعدام بحق اثنين آخريْن إلى السجن لمدة 10 سنوات. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول، قرر حاكم ولاية أوندو روتيمي أكيريدولو تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة سجناء محكومين بالإعدام إلى السجن المؤبد، وأصدر عفواً عن 12 محكوماً آخرين.

وفي قرار اتُّخذ بالإجماع، أكَّدت هيئة تابعة للمحكمة العليا مؤلَّفة من خمسة أعضاء أحكام الإعدام التي أصدرتها المحكمة العليا، في ولاية أبيا في عام 2006، بحق ثلاثة رجال من أعضاء جماعة "بكاسي بويز"[118] التي تأخذ على عاتقها مهمة بسط النظام والقانون. وفي مايو/أيار 2010، رفضت محكمة الاستئناف الدعوى التي رفعها الرجال الثلاثة – وهم إيمانويل إزي وأديل إندوبويسي وستانلي أزوغو – الذين كانت المحكمة قد أدانتهم بتهمة القتل العمد. وبعد أن استنفدوا حقهم في الاستئناف، بدأ القلق يساور منظمة العفو الدولية من أن الرجال الثلاثة باتوا الآن عرضة لخطر الإعدام.

واتُّخذت خطوات تشريعية لتوسيع نطاق عقوبة الإعدام. ففي مارس/آذار قامت ولاية "ريفرز" بتعديل قوانينها بحيث تنصُّ على فرض عقوبة الإعدام في قضايا جرائم الاختطاف وممارسات العصابات، وذلك باعتماد القانون رقم 6 لعام 2018 المتعلق بأنشطة العصابات وغيرها من الأنشطة السرية المشابهة (حظر) (تعديل)، والقانون رقم 2 المتعلق بعمليات الاختطاف في ولاية ريفرز والقانون رقم 7 لعام 2018 (حظر) (تعديل).[119] وبعد سن القوانين، صرَّح حاكم ولاية ريفرز نيسوم وايك بأنه يمكن أن يوقع مذكرة إعدام أي شخص أُدين بجريمة الاختطاف وأكدت المحكمة العليا إدانته. وبالإضافة إلى ذلك، نظر مجلس الشيوخ في مشروع قانون ينص على الإعدام شنقاً لكل مَن يتبين أنه مذنب في استخدام أي شكل من أشكال خطاب الكراهية، تنتج عنه وفاة شخص آخر.[120] ولم يكن المشروع قد أصبح قانوناً بحلول نهاية العام.

وحدث انخفاض كبير في عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في **الصومال** مقارنةً بعام 2017، عندما تأكَّد تنفيذ 24 عملية إعدام. ومن أصل عمليات الإعدام الثلاث عشرة المسجلة في عام 2018، نُفذت ثلاث منها تحت سلطة الحكومة الاتحادية للصومال، و10 عمليات تحت سلطة الادارة الاقليمية لولاية جوبالاند.[121] وقد نُفذت جميع عمليات الإعدام رمياً بالرصاص.ومن بين أحكام الإعدام التي صدرت، والتي لا يقل عددها عن 15 حكماً، نُفذت سبعة أحكام من قبل حكومة الصومال الاتحادية، وسبعة في بونت لاند وواحد في جوبالاند. وقد فُرضت جميع أحكام الإعدام ونُفذت كعقوبة على ارتكاب جرائم القتل العمد والجرائم المرتبطة بالإرهاب.

ووفقاً لمصادر مستقلة وموثوقة متعددة، أصدر **جنوب السودان** ما لا يقل عن ثمانية أحكام بالإعدام وأعدم ما لا يقل عن سبعة أشخاص، وهو أعلى رقم سجَّلته منظمة العفو الدولية في أي عام منذ نيل البلاد استقلالها في عام 2011. وكان من بينهم طفل واحد على الأقل في وقت وقوع الجريمة. وقد نُفذت أربع عمليات إعدام، ومنها إعدام الشخص الذي عُرف بأنه كان دون سن الثامنة عشرة في وقت ارتكاب الجريمة، في سجن واو المركزي في الفترة بين مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول 2018. وعُرف أن ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص أُعدموا في جوبا في الفترة بين يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول 2018.أما الشخص الذي كان دون سن الثامنة عشرة في وقت وقوع الجريمة، فقد أُعدم في "واو" بعد نقله إلى السجن بيوم واحد.

وفي نهاية العام، كان ما لا يقل عن 345 شخصاً محكومين بالإعدام. إن الارتفاع الكبير في عمليات الإعدام يثير بواعث القلق من أن يكون هناك آخرون بين هؤلاء عرضة لخطر الإعدام. وفي 26 أبريل/نيسان 2018، نشر المدير العام لمصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان رسالة (التعميم رقم 2018/3) تضمنت توجيهاً بنقل جميع السجناء المحكومين بالإعدام من سجون المقاطعات والولايات في إقليم بحر الغزال الواقع في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، إلى سجن واو المركزي، ونقل الموجودين في الإقليم الاستوائي في الجزء الجنوبي من البلاد إلى سجن جوبا المركزي. ويُذكر أن سجن واو المركزي وسجن جوبا المركزي هما السجنان اللذان تُنفذ فيهما أحكام الإعدام. ولم تُقدَّم أية أسباب رسمية لذلك، إلا أن المدير العام "لاحظ بقلق بالغ" أن السجناء المحكومين بالإعدام كانوا محتجزين في سجون تابعة للولايات والمقاطعات. وعقب التوجيه المذكور، وفي مايو/أيار 2018 وحده، نُقل 98 سجيناً محكوماً بالإعدام من سجون ولايات كراجوك وتونج وروميبيك وأويل إلى سجن واو المركزي. ووفقاً لمعلومات تلقَّتها منظمة العفو الدولية، فإن 34 آخرين من السجناء المحكومين بالإعدام نُقلوا من سجن ولاية توريت إلى سجن جوبا المركزي في سبتمبر/أيلول 2018، كما نُقل ثلاثة آخرون،

118 "المحكمة العليا تؤكد توقيع عقوبة الإعدام على ثلاثة أعضاء في جماعة "بكاسي بويز"، بنتش، 6 يوليو/تموز 2018:
https://punchng.com/supreme-court-affirms-three-bakassi-boys-death-penalty/

119 "سأوقع مذكرة إعدام أعضاء الطائفة العنيفة المدانين بدون أن أنظر إلى الوراء – وايك"، *أخبار أعضاء البرلمان*، 15 مارس/آذار 2018:
www.pmnewsnigeria.com/2018/03/15/ill-sign-death-warrant-of-convicted-cultists-without-looking-back-wike/

120 مشروع قانون جديد يقترح فرض حكم الإعدام على خطاب الكراهية"، بريميم تايمز، 2 مارس/آذار 2018، على الرابط:
www.premiumtimesng.com/news/top-news/260466-new-senate-bill-proposes-death-sentence-hate-speech.html

121لا تشمل هذه الأرقام التقارير المتعلقة بعمليات القتل غير القانوني على الملأ من قبل جماعات المعارضة المسلحة الصومالية، كحركة الشباب.

أحدهم ربما يكون طفلاً، من سجن ولاية كابويتا إلى سجن جوبا المركزي في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وكان قد حُكم على السجناء الثلاثة المحكومين بالإعدام، والذين نُقلوا من سجن ولاية كابويتا إلى سجن جوبا المركزي في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2018. وكان من بين السجناء المحكومين بالإعدام الذين نُقلوا إلى سجن جوبا المركزي من سجن ولاية توريت طفل واحد وامرأتان، إحداهما أم مُرضعة.

إن إعدام شخص واحد على الأقل كان طفلاً في وقت ارتكاب الجريمة يشكل انتهاكاً واضحاً لالتزامات جنوب السودان بموجب القانون السوداني والقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك الأمر بالنسبة لوجود طفل آخر على الأقل بين المحكومين بالإعدام. وإن استخدام عقوبة الإعدام ضد مثل هؤلاء الأشخاص أمر محظور حظراً باتاً بموجب الدستور الانتقالي لجنوب السودان لعام 2011، واتفاقية حقوق الطفل، التي يُذكر أن جنوب السودان دولة طرف فيها.[122] كما أن إعدام أمٍّ ترعى طفلاً رضيعاً من شأنه أن يشكل انتهاكاً لقانون جنوب السودان، وللقوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

فيليب دنغ (اسم مستعار) طفل محكوم عليه بالإعدام

فيليب دنغ، سجين محكوم عليه بالإعدام في جنوب السودان، عمره 17 عاماً
© Amnesty International

"فيليب دنغ"(اسم مستعار)، طالب في المدرسة الثانوية، حُكم عليه بالإعدام شنقاً في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، إثر إدانته بارتكاب جريمة قتل عمد، التي يزعَم أنها كانت حادثة عرَضية. كان عمر فيليب 15 سنة في وقت وقوع الحادثة وصدور حكم الإدانة. ولم يحصل على تمثيل قانوني أثناء المحاكمة. وأخيراً تمكَّن من الاتصال بمحامٍ استأنف قرار المحكمة في 27 ديسمبر/كانون الأول 2017. ونُقل من سجن ولاية توريت إلى سجن جوبا المركزي في 9 سبتمبر/أيلول 2018، حيث لا يزال محتجزاً هناك بانتظار الاستماع إلى دعوى الاستئناف. وقد أصبح عمره 17 عاماً في ديسمبر/كانون الأول 2018.

"قلتُ للقاضي أن عمري كان 15 عاماً".

"كان الشعور مريراً لأن أحداً لا يحب أن يموت. أن يخبرني أحدهم بأنني سأموت؟ أنا لستُ مسروراً بهذا الخبر".

استأنف **السودان** تنفيذ أحكام الإعدام خلال العام بإعدام شخصين، وهي عملية الإعدام الأولى منذ عام 2016. وكان عدد أحكام الإعدام خلال العام أقل (8 حالات) مما كان عليه في عام 2017 (17+ حالة). وأصدر الرئيس عمر البشير قرارات عفو عن خمسة سجناء محكومين بالإعدام – إبراهيم عبد الرحمن صافي النور، يحي أبكر موسى النور، ابراهيم علي الرشيد عبد القادر، محمد إبراهيم الدومة وأزرق دلدوم آدم هارون– وهم جميعاً أعضاء في حركة العدل والمساواة السودانية المتمردة.[123] وقضت محكمة الاستئناف بتخفيف حكم الإعدام الصادر بحق شخص واحد، وهي نورا حسين.

122 أصبح جنوب السودان دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل في عام 2015. وللاطلاع على وثائق أخرى بشأن استخدام عقوبة الإعدام في جنوب السودان، انظر منظمة العفو الدولية، *"أخبرتُ القاضي أن عمري كان 15 عاماً": استخدام عقوبة الإعدام في جنوب السودان* (رقم الوثيقة: AFR 65/9496/2018)

123 البشير يمنح عفواً عن 5 متمردين محكومين بالإعدام في السودان، "سودان تريبيون، 11 مايو/أيار 2018: www.sudantribune.com/spip.php?article65380

نورا حسين: تخفيف حكم الإعدام

© Amnesty International **نورا حسين**

تزوجت نورا حسين من عبد الرحمن محمد حماد وهي في سن السادسة عشرة رغماً عن إرادتها. ويبيح القانون السوداني زواج الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات. وقد شهد الجزء الأول من حفل الزواج توقيع عقد زواج بين والدها وعبد الرحمن. ثم أُقيم الجزء الثاني من حفل الزواج في أبريل/نيسان 2017، عندما أُرغمت على الانتقال إلى منزل عبد الرحمن عند إنهاء الدراسة الثانوية. ووفقاً لشهادة نورا، فإن عبد الرحمن عندما رفضت إتمام الزواج بالدخول بها، دعا اثنين من أشقائه وابن عم له للإمساك بها وتثبيتها حتى اغتصبها. وفي اليوم التالي حاول اغتصابها مرة ثانية. ولكنها دافعت عن نفسها. وخلال الصراع الذي نشب بينهما أُصيب عبد الرحمن بطعنة سكين مميتة وفارقَ الحياة. وفي مايو/أيار، أُدينت بارتكاب جريمة القتل العمد، وحُكم عليها بالإعدام، على الرغم من توفر أدلة على أنها كانت قد تصرفت دفاعاً عن نفسها، وأظهر تقرير الفحص الطبي أنها أُصيبت بجروح عديدة؛ بما فيها عضة وخدوش أثناء شجارها مع زوجها. وفي يونيو/حزيران، ألغت محكمة الاستئناف حكم الإعدام بحق نورا واستعاضت عنه بالسجن لمدة خمس سنوات، ودفع تعويض مادي، يُعرف باسم *"الدِّية"* ، قيمته 337,500 جنيه سوداني (حوالي 8,400 دولار أمريكي). وفي أغسطس/آب، قدَّم المدَّعون العامون إلى المحكمة العليا دعوى استئناف تطلب إعادة فرض عقوبة الإعدام. وحتى نهاية العام، لم تكن المحكمة العليا قد بتَّت بالقضية، بينما لا تزال نورا محتجزة في سجن النساء في أم درمان.

في **أوغندا** أعلن الرئيس يويري موسيفيني في يناير/كانون الثاني أنه سيعيد توقيع مذكرات الإعدام كرادع لارتفاع معدلات الجريمة على حد قوله. إلا أنه لا تتوفر أدلة موثوقة على أن عقوبة الإعدام تشكل رادعاً للجريمة أقوى من أحكام السجن. وكانت آخر عمليات إعدام بموجب نظام القضاء المدني (غير العسكري) قد نُفذت في عام 1999 عندما تم إعدام 28 شخصاً. وكانت آخر عمليات إعدام بموجب القضاء العسكري قد نُفذت في عام 2005. ومن بين 145 شخصاً الذين يُعرف أنهم محكومون بالإعدام في نهاية العام، كان هناك 139 رجلاً وست نساء. وقد ساور منظمة العفو الدولية قلق لأنه لم يتم السماح بعقد جلسات استماع لجميع المحكومين بالإعدام بهدف تخفيف أحكام الإعدام طوال عقد من الزمن منذ أن ألغت المحكمة العليا أحكام الإعدام الإلزامية في قضية *سوزان كيغولا و416 آخرين ضد النائب العام*. وقد تلقت المنظمة معلومات موثوقة بأن سجيناً واحداً على الأقل من المحكومين بالإعدام حُرم من إمكانية تخفيف حكمه.

وفي مارس/آذار أمرَ رئيس **زمبابوي** إمرسون منانغاوا بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق السجناء الذين قضوا أكثر من 10 سنوات تحت وطأة حكم الإعدام؛[124] وقد استفاد من قرارات التخفيف ما لا يقل عن 16 شخصاً.[125] وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول، في اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، كرر الرئيس معارضته لعقوبة الإعدام.[126]

124 منظمة العفو الدولية، *زمبابوي: تخفيف أحكام الإعدام خطوة أولى محمودة*، (قصة إخبارية، 22 مارس/آذار 2018):
www.amnesty.org/en/latest/news/2018/03/zimbabwe-commuting-death-sentences-a-commendable-first-step/

125 "منانغاغوا يقرر تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق 16 سجيناً"، نيوز 24، 2 مارس/آذار 2018:
www.news24.com/Africa/Zimbabwe/mnangagwa-commutes-death-sentences-for-16-prisoners-20180328

126 "رئيس زمبابوي ضد عقوبة الإعدام 'من كل قلبه'" أفريكا نيوز، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018:
www.africanews.com/2018/10/11/zimbabwe-president-wholeheartedly-against-death-penalty//

ملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام في 2018

يقتصر هذا التقرير على تغطية الاستخدام القضائي لعقوبة الإعدام، ولا يتضمن أرقاماً عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. حيث تقتصر منظمة العفو الدولية على إعطاء الأرقام التي تتمكن من التأكد منها على نحو معقول، على الرغم من أن الأرقام الحقيقية بالنسبة لبعض الدول تكون أعلى منها كثيراً. حيث تتعمد بعض الدول التغطية على الإجراءات المتعلقة بعقوبة الإعدام، بينما لا تسجل دول أخرى بيانات عن أعداد أحكام وحالات الإعدام، أو لا تتيح الاطلاع عليها.

وحيثما تظهر علامة "+" إلى جانب رقم يلي اسم بلد ما- على سبيل المثال، إندونيسيا (+48)- فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 48 عملية إعدام أو من صدور هذا العدد من الأحكام في إندونيسيا، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 48. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم- على سبيل المثال، إيران (+)- فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع حالات إعدام أو صدور أحكام بالإعدام (أكثر من واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة "+" تعني 2، بما في ذلك للصين.

عمليات الإعدام المسجلة في عام 2018

الصين آلاف الحالات

إيران +253

المملكة العربية السعودية 149

فيتنام +85

العراق +52

مصر +43

الولايات المتحدة الأمريكية 25

اليابان 15

باكستان +14

سنغافورة 13

الصومال 13 (جوبالاند 10، حكومة الصومال الاتحادية 3)

جنوب السودان +7

بيلاروسيا +4

اليمن +4

أفغانستان 3

بوتسوانا 2

تايوان 1

تايلند 1

كوريا الشمالية +

أحكام الإعدام المسجلة في عام 2018

الصين آلاف الحالات

مصر +717

العراق +271

باكستان +250

بنغلاديش +229

ماليزيا 190

الهند 162

فيتنام +122

إندونيسيا+48

نيجيريا +46

ليبيا +45

الولايات المتحدة الأمريكية 45

جمهورية الكونغو الديمقراطية 41

الكويت 34

تايلند +33

زامبيا +21

مالي 18

سري لنكا +17

سنغافورة 17

الأردن +16

الصومال +15 (بونتلاند 7، حكومة الصومال الاتحادية 7، جوبالاند 1)

اليمن +13

فلسطين (دولة فلسطين: 13، سلطة حماس وسلطة غزة)

كينيا +12

تونس +12

البحرين 12

غانا 12

الإمارات العربية المتحدة +10

المغرب/الصحراء الغربية 10

ميانمار +9

بابوا غينيا الجديدة 9

جنوب السودان +8

السودان 8

لبنان +5

زيمبابوي +5

بوتسوانا 5

أوغندا 5

تشاد +4

عمان +4

المملكة العربية السعودية +4

تنزانيا +4

اليابان 4

سيراليون 4

موريتانيا 3

تايوان 3

بيلاروسيا +2

غيانا 2

الجزائر +1

قطر +1

غامبيا 1

كوريا الجنوبية 1

أفغانستان +

إيران +

كوريا الشمالية +

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

ألغى ما يزيد عن ثلثي دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع الفعلي حتى الآن. وكانت الأرقام، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، على النحو التالي:

دول ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم: 106

دول ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط: 8

دول لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي: 28

العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو لا تطبقها الواقع الفعلي: 142

دول واصلت تطبيق العقوبة: 56

وفيما يلي قوائم بالدول التي تشملها كل من هذه الفئات الأربع:

1. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم

الدول التي لا تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لأية جريمة من الجرائم:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، كولومبيا، (جمهورية) الكونغو ، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، الفاتيكان، هندوراس، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، كيريباتي، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، شمال مقدونيا، مدغشقر، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيوي، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سيشيل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، توفالو، المملكة المتحدة، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا.

2. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط

الدول التي تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم استثنائية فقط من قبيل الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية:

البرازيل، بوركينا فاسو، شيلي، السلفادور، غواتيمالا، إسرائيل، كازاخستان، بيرو.

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي

هي الدول التي تواصل تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية مثل القتل، ولكن يمكن اعتبارها في مصاف الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي نظرا لعدم إقدامها على إعدام أحد في آخر 10 سنوات، ويُعتقد أنه لديها سياسة أو ممارسة راسخة قوامها عدم تنفيذ عمليات الإعدام:

الجزائر، بروناي دار السلام، كاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، إريتريا، غانا، غرينادا، كينيا، لاوس، ليبيريا، ملاوي، جزر ملديف، مالي، موريتانيا، المغرب/الصحراء الغربية، ميانمار، النيجر، بابوا غينيا الجديدة، روسيا الاتحادية[127]، سيراليون، كوريا الجنوبية (جمهورية كوريا)، سري لنكا، إسواتيني (سوازيلند سابقاً)، طاجيكستان، تنزانيا، تونغا، تونس، زامبيا.

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة

الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية:

أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، باربادوس، بيلاروس، بليز، بوتسوانا، تشاد، الصين، جزر القمر، كوبا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجمهورية الدومنيكية، مصر، غينيا الاستوائية، غامبيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، نيجيريا، كوريا الشمالية(جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية)، عُمان، باكستان، (دولة) فلسطين، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وغرينادين، ، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا، تايوان، تايلند، ترنيداد وتوباغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام، اليمن، زيمبابوي.

127 فرض الاتحاد الروسي وقفاً على تنفيذ أحكام الإعدام في أغسطس عام 1996. ومع ذلك، تم تنفيذ عمليات إعدام في الفترة بين عامي 1996 و1999 في جمهورية الشيشان.

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

اعتمد المجتمع الدولي أربع معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. وإحدى هذه تشمل العالم بأسره؛ بينما تختص الثلاث الأخرى بأقاليم بعينها.

وفيما يلي توصيف موجز للمعاهدات الأربع، وقائمة بالدول الأطراف في المعاهدات، وقوائم بالدول التي وقعت على هذه المعاهدات دون أن تصدق عليها، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. (يمكن للدول أن تصبح أطرافاً في المعاهدات إما بالانضمام إليها أو بالتصديق عليها. ويشير التوقيع إلى مقاصد الدولة في أن تصبح طرفاً في وقت لاحق عبر التصديق. والدول ملزمة بمقتضى القانون الدولي باحترام أحكام المعاهدات التي تصبح طرفاً فيها، وبأن لا تفعل ما يمكن أن يحبط هدف وغرض المعاهدة التي وقعت عليها).

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989، عالمي النطاق. وينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول الأطراف بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب، إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت مصادقتها على البروتوكول أو انضمامها إليه. ويمكن لأية دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا- بيساو، هندوراس، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، قرغيزستان، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، شمال مقدونيا، مدغشقر ، مالطا، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، سان مارينو، ساوتومي وبرينسيبي، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سيشل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (المجموع:86)

دول وقعت ولم تصدّق: أنغولا (المجموع: 1)

البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في 1990، ينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه. ويمكن لأية دول طرف في "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كوستا ريكا، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، أوروغواي، فنزويلا (المجموع: 13)

البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 1983، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في وقت السلم؛ ويجيز للدول الأطراف تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم "في وقت الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب". ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، شمال مقدونيا، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا (المجموع: 46)

دول وقّعت ولم تصدّق: روسيا الاتحادية (المجموع: 1)

البروتوكول رقم (13) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف

"البروتوكول رقم (13) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 2002، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في زمن الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب. ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، شمال مقدونيا، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا (المجموع: 44)

دول وقعت ولم تصدِّق: أرمينيا (المجموع: 1)

الملحق 4: نتائج التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 175/73، الذي اعتمد في 17 ديسمبر/كانون الأول 2018

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار السابع بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام. وقد اعتمد القرار بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المشاركون في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 175/73، الذي اعتمد في 17 ديسمبر/كانون الأول 2018

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، دومينيكا، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، استونيا، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا ، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، شمال مقدونيا، مدغشقر، مالطا، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج ، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، رومانيا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، توفالو، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي ، فنزويلا (المجموع: 83)

الأصوات المؤيدة: صوتا - ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، ووسط جمهورية أفريقيا، تشاد، تشيلي، كولومبيا ، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، دومينيكا، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، كازاخستان، كيريباتي، قيرغيزستان، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، شمال مقدونيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، باكستان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تيمور الشرقية، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (المجموع: 121)

الأصوات المعارضة: أفغانستان، باهاماس، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بوتسوانا، بروناي دار السلام، والصين، مصر، إثيوبيا، غرينادا ، الهند، إيران، العراق، جامايكا، اليابان، الكويت، جزر المالديف، ناورو، كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، عمان ، بابوا غينيا الجديدة، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، سنغافورة ، السودان، سوريا، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن، زيمبابوي (المجموع: 35)

الممتنعون عن التصويت - أنتيغوا وباربودا، بيلاروسيا، الكاميرون، جزر القمر، (جمهورية) الكونغو، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غانا، غينيا، غيانا، اندونيسيا، الأردن، كينيا، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، وموريتانيا، المغرب / الصحراء الغربية، ميانمار، نيجيريا، الفلبين، كوريا الجنوبية (جمهورية كوريا)، جنوب السودان، تنزانيا، تايلاند، وتونغا، وأوغندا، الإمارات العربية المتحدة، فيتنام، زامبيا(المجموع: 32)

الدول الغائبة: بوروندي، إسواتيني (سوازيلند سابقاً)، السنغال، سيشيل، سيراليون (المجموع: 5)

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان. عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضمّ إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

أحكام وعمليات الإعدام في 2018

أكد البحث الذي أجرته منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام في عام 2018 أن فرض هذه العقوبة وتنفيذها يقتصر على أقلية من الدول. فقد تراجع عدد عمليات الإعدام المعروفة بأكثر من 30% مقارنة بعام 2017، وهو ما يمثل أقل رقم سجلته المنظمة خلال العقد الأخير. ويعكس هذا التراجع حدوث انخفاض كبير في بعض البلدان التي كانت تتصدر دول العالم من حيث معدلات الإعدام، مثل إيران والعراق وباكستان والصومال. إلا أن هذا التقدم يشوبه استئناف عمليات الإعدام، أو ارتفاع عددها في بعض الدول مثل بيلاروسيا واليابان وسنغافورة وجنوب السودان وتايلند والولايات المتحدة الأمريكية. في حين أدت ندرة الأرقام عن فيتنام إلى وضعها ضمن البلدان التي تتصدر دول العالم في معدلات الإعدام.

وعلى الجانب الإيجابي، فقد ألغت بوركينا فاسو عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية، بينما أوقفت غامبيا رسمياً تنفيذ أحكام الإعدام وأصبحت طرفاً في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. كما أعلنت الحكومة الماليزية عن إيقاف تنفيذ أحكام الإعدام وعن إدخال إصلاحات على قوانينها المتعلقة بعقوبة الإعدام.

ويحلل هذا التقرير بعض العناصر الأساسية في استخدام عقوبة الإعدام على مستوى العالم في عام 2018.

جدير بالذكر أن منظمة العفو الدولية تعارض عقوبة الإعدام في كل الأحوال دون استثناء، بغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابساتها، وبغض النظر عن مسؤولية الفرد أو براءته أو غير ذلك من سمات الفرد، وعن الطريقة التي تستخدمها الدولة لتنفيذ عملية الإعدام.

رقم الوثيقة: ACT 50/9870/2019 Arabic
أبريل/نيسان 2019
amnesty.org

منظمة العفو الدولية